الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي

تيسمسيلت

معهد العلوم القانونية والإدارية

قسم العلوم السياسية

دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر

المنظمة الوطنية من أجل التنمية في الجزائر ولاية تيسمسيلت أنموذجا.

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : إدارة وجماعات محلية

إعداد الطالبات :

- نوال غنيم
- خيرة تواب.

إشراف الأستاذ :

د. سمير قلاع الضروس.

د. سمير قلاع الضروس	مشرفا
د. مرسي مشري	مناقشا
د. أيوب دهقاني	رئيسا

السنة الجامعية

1437-1438هـ/2016-2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

إننا في هذه الحياة على الأغلب ندين لكثير من الناس

أقرباء كانوا أو أصدقاء بكثير من الخدمات ولعلى أصغر شيء

يمكننا فعله من أجلهم هو تشكرهم

ونحن بدورنا ننتهز هذه الفرصة لشكر

كل من كان له دور أو مكانة هامة في حياتنا

ونبتدأ بشكر المولى عزوجل الذي رزقنا العقل

وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى

وعلى نعمه الكثيرة التي رزقنا إياها

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

ونختص بالتقدير والشكر إلى الأستاذ سمير قلاع الضروس الذي نقول له بشراك قول

رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن الحوت في البحر والطير في السماء ليصلون على

معلم الناس الخير"

وكذلك نشكر كل موظفي مديرية الشؤون العامة لولاية تيسمسيلت على إتمام هذا

التربص لتقديم لنا يد العون والمساعدة ونخص الذكر الأستاذ محمد قباز وبوراس رابح

إهداء

إهداء

إلى الذي أنار دربي وامتلأ حبه في قلبي إلى من أوصلني إلى بر الأمان إلى من به أكون إلى من وهب لي كل شيء دون أن يأخذ شيء إليك يا أبي

إلى من حملت هموم الدنيا ومآسيها لتضع بسمة عظمة مآسيها إلى أحن قلب في الوجود,إلى من اسمها يلازمني بلا حدود إلى من تناجيها روحي ومن أشاركها همومي إلى من نطق ثغري باسمها إليك يا أمي الحنونة

إلى الذي جمعني القدر به وتقاسمت عملي معه إلى الذي كان مرشدا وسندا إلى الذي يستحق أن أكتب اسمه بحروف من ذهب وأنقش صورته على صدر من صخر إلى الذي مسح دمعي وأشرق بسمتي زوجي العزيز

إلى أجمل هدية وهبني الرحمان إياها إلى أنيس وحدتي ومضيء شمعتي إلى من علمني الحب والحنان إلى من أهداني لقي الأمومة إلى كتكوتي هيثم

إلى إخوتي الأعزاء عبد القادر وزوجته والكتكوت لؤي,علي وحسين

إلى توأم روحي أختي الوحيدة فتيحة

وإلى عائلتي الثانية أبي محمد وأمي خديجة أطال الله في عمرهما

إلى أختي فاطيمة وأولادها وزوجها وأختي هنية أتمنى لها النجاح في حياتها العلمية والزوجية

وإلى كل إخوتي عبد القادر,مصطفى,خليفة,ساعد وزوجته والكتكوت عماد

ولا أنسى بالذكر كل صديقاتي وخاصة نوال,فتيحة,سهيلة,نسيمة,زهرة والعونية

ملخص

لقد شكل المجتمع المدني أحد المداخيل الرئيسية لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع وهي العلاقة التي تنطوي على أثار بالغة الأهمية بالنسبة للتنمية في بعديها المحلي (ولاية تيسمسيلت كمجتمع للدراسة) والوطني وفي إضفاء الطابع الديمقراطي على التسيير للشأن العام,خاصة في ظل المتغيرات الحاصلة على مستوى النسق الدولي المرتبط بالحريات والحقوق السياسية والمواطنة,القائمة على تفعيل دور الفرد على مستوى السياسات العامة وسياسات التنمية المرتبطة بتوسيع مجال المشاركة السياسية والمجتمعية,وفي هذا الإطار يمكن فهم بروز مفهوم المجتمع المدني بربطه بمجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية المتعلقة منها بوجه الخصوص التحرر الاقتصادي والمشروع الفردي والابتعاد عن التخطيط المركزي.

ولقد أصبح دور المجتمع المدني حلقة هامة وضروريات بالنسبة لتقدم وتطور الشعوب من الناحية السياسية والتنموية,فمن الناحية السياسية يعتبر المجتمع المدني أساسيا في تكريس الديمقراطية الحقة من خلال المشاركة والرقابة'أما من الناحية التنموية فإن دوره يبرز أساسا كقوة هامة تدفع وتيرة النمو من خلال العمل الميداني أو العمل التحسيسي إضافة إلى دوره في الرقابة والمحاسبة وحتى المسائلة إذا توفرت البيئة لذلك. وهذا ما لمسناه من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في كشف أهمية المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية لولاية تيسمسيلت.

Resume

Civil society has formed one of the main incomes of the study of the relationship between the State and society, a relationship that has important implications for development in its local dimension (the Tismsilt mandate as a society for study) and nationalization and democratization of public affairs, especially in light of changes at the international level Which is linked to freedoms and political rights and citizenship, based on the activation of the role of the individual at the level of public policies and development policies associated with the expansion of political and community participation, and in this context can be understood the emergence of the concept of civil society linked to a set of the variable T international and regional relating to the particular particular economic liberalization and the individual project and to move away from central planning.

The role of civil society has become an important and necessary part of the political and developmental progress and development of peoples. Politically, civil society is fundamental to the establishment of true democracy through participation and control. In terms of development, its role is highlighted as an important force driving growth through field work Or educational work in addition to its role in auditing and accounting and even accountability if the environment is available for that. This is what we have seen through the field study that we have carried out in revealing the importance of civil society and its role in the local development of the state of Tissemselt.

مقدمـة

مقدمة:

ارتبط مفهوم المجتمع المدني لحقبة زمنية طويلة بمفهوم الدولة وشغل حيزا في الفكر السياسي ليعود اليوم وبقوة ليرتبط بمفهوم التنمية بمختلف أشكالها وميادينها ولقد أكد العديد من المفكرين على العلاقة التكاملية وعلاقة التأثر لكلا منهما حيث أنهما من المفاهيم التي تبلورت وشاعت وانتشرت في إطار ما يعرفه العالم من تغيرات في المفاهيم السائدة.

ويعتبر المجتمع المدني مؤشرا له مقاربات ونظريات التي تؤكد على حيويته وأهميته البالغة،من خلال ما يوفره من وسائل يتسنى في إطاره تصنيفه ضمن المؤشرات الفاعلة خاصة في المجال التنموي،فقد برهنت التطورات المعاصرة على أهميته كآلية لتحقيق التنمية في جميع ميادينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

كذلك إمكانية مشاركته الدولة والقطاع الخاص في إقرار السياسات العامة لكن ذلك لا يحدث إلا في ظل توفر البيئة الديمقراطية التي تساهم في فتح المجال أمام المشاركة المجتمعية وبناء فلسفة الحكم الرشيد التي تشكل الأداة الأساسية المستخدمة في ترقية المجتمعات وتنميتها،لذلك تشكل دراسة المجتمع المدني أحد المداخل الرئيسية لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع،وهي العلاقة التي تنطوي على أثار بالغة الأهمية بالنسبة للتنمية في بعديها الوطني والمحلي.

لذلك أصبح دور المجتمع المدني حلقة هامة وضروريات بالنسبة لتقدم وتطور الشعوب من النواحي السياسية والتنموية، فمن الناحية السياسية يعتبر المجتمع المدني أساسيا في تكريس الديمقراطية الحقة من خلال المشاركة والرقابة، أما من الناحية التنموية فإن دوره يبرز أساسا كقوة هامة تدفع وتيرة النمو من خلال العمل الميداني أو العمل التحسيسي إضافة إلى دوره في الرقابة والمحاسبة وحتى المسائلة إذ توفرت البيئة.

لذلك واعتبارا من تسعينيات من القرن العشرين وفي إطار الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي شهدته لجزائر أصبح دور المجتمع المدني أساسيا في تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين باعتباره قطاعا ثالثا يمكن تمييزه غن الدولة لذلك نجد اهتمام الجزائر به خاصة مع استتباب الأمن بدا واضحا وجليا بهذا الدور الداعم والمساند لدور الدولة التنموي،فكثيرا ما يتم الربط بين المجتمع المدني والتنمية، لذلك شهد العمل الاجتماعي التطوعي عدة تغيرات وتطورات في مفهومه ووسائله لتحقيق التنمية وذلك بفعل التغيرات التي حدثت في الاحتياجات الاجتماعية.

وما يهمنا في هذا السياق التطورات التي حدثت في غايات وأهداف العمل الاجتماعي فبعد أن كان الهدف الأساسي هو تقديم الرعاية والإعانة للمجتمع،أصبح الهدف الآن إحداث التنمية في المجتمع وبالطبع

يتوقف نجاح تحقيق الهدف على صدق وجدية العمل الاجتماعي وعلى رغبة المجتمع في إحداث التغيير وتحقيق التنمية.

ولذلك يعد العمل الاجتماعي إحدى الركائز الأساسية لتحقيق وتقدم التنمية بمختلف جوانبها ومعيارا لقياس الرقي الاجتماعي للمجتمع المدني، وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة التي تهدف إلى رصد وتحليل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر بشكل عام وفي ولاية تيسمسيلت بشكل تطبيقي خاص.

حيث نقف عند أهم الجمعيات الموجودة في الولاية ومن بينها نذكر المنظمة الوطنية من أجل التنمية في الجزائر التي كان لها دور فعال في خلق التنمية وذلك عن طريق وضع خطط وبرامج إستراتيجية،وكذلك إشراك المجتمع المدني عن تقديم مقترحات للنهوض بالتنمية المحلية ومحاربة أشكال ومظاهر البيروقراطية داخل الإدارات والعمل على تقريب الإدارة من المواطنين .

أهمية الدراسة:

انطلاقا مما سبق،يتبين أن موضوع دور المجتمع المدني في التنمية المحلية،موضوع هام صاحب ظهور خطاي سياسي جديد يؤكد على قيمة إسهام المجتمع المدني في سياق تصاعد دوره وتنوعت أنماطه وأنشطته في عملية التنمية السياسية والبناء الديمقراطي والحكم الراشد والسياسات العامة،ولا شك في أن الخطاب هو في شق منه انعكاس واستجابة لتوجهات الخطاب العالمي بشأن تدعيم دور المجتمع المدني في التنمية بشكل عام.

تكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول الكشف عن دور المجتمع المدني وتدعيم العملية التنموية ومحاولة تحديد مسؤوليته وعلاقته بالرقي والتقدم الاجتماعي،لكون التطور عملية مركبة من ممارسة للسلطة في اتخاذ القرارات التي تلبي رغبات ومطالب المجتمع،وفي قيام المواطنين بدورهم بالحفاظ على مكتسباتهم المادية والمعنوية وتكريسها.

بالإضافة إلا أن هذه الدراسة تسعى لمعرفة دور المجتمع المدني في تسيير الشؤون العامة للمجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال منظور السياسات العامة والذي يفتح الباب لتقييم الشراكة بين المجتمع المدني والدولة،ومحاولة معرفة ما إذا كانت هناك مؤشرات دقيقة تدل على التوجه نحو إيجاد تنمية حقيقية مؤسسة بالمواطنين وموجهة إليهم أم لا،وعليه فأن هذا الموضوع يستمد أهميته من خلال هذه النقاط.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى معرفة مجموعة من النقاط وهي:

1. -دراسة مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني الجزائري في تحقيق أهدافا والآليات التي تعتمد عليها.

2. -محاولة تطوير مفهوم أو اقتراب يربط بين المجتمع المدني الجزائري والتنمية المحلية ويتفق مع السياق الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الجزائر،والمساهمة في وضع إطار مفاهيمي لتحليل ودراسة سبل تحقيق التنمية ودور المجتمع المدني في ذلك.
3. -البحث في مقومات التنمية:من خلال التركيز على العوامل الدافعة للتنمية في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالتركيز على الفاعلين الاجتماعيين بالجزائر.
4. -البحث في واقع التنمية بالجزائر:في أبعادها المختلفة من خلال نموذج تيسمسيلت وذلك بالتركيز على المستوى الاجتماعي والمستوى الثقافي والمستوى الاقتصادي في بعده المحلي.
5. -البحث في موضوع التنمية وعلاقتها بالبعد السياسي للرشادة الذي يكمن في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا أساسا لتجسيد الحكم الرشيد بالجزائر وتحديد بولاية تيسمسيلت.

الدراسات السابقة:

ورد في هذا الموضوع جملة من الأدبيات والدراسات والتي ركزت في أغلبها على موضوع التنمية.

الدراسة الأولى: وسيلة السيبتي، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، (بسكرة:جامعة محمد خيضر،2015/2014). حيث هدفت الدراسة إلى إبراز دور التنمية المحلية في الجزائر، هذا الذي يجعلها تتوافق مع دراستنا من خلال التركيز على خصائص وأهداف التنمية المحلية،كما أنها اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وصولا لإبراز أهمية التنمية المحلية كمعادلة وقاعدة محورية وأساسية تسعى الهيئات الإدارية الرسمية وغير الرسمية تحقيقها.

الدراسة الثانية: عبد السلام عبد اللاوي،دور المجتمع المدني في التنمية المحلية،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، (ورقلة:جامعة قاصدي مرباح،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011/2010). حيث هدفت الدراسة إلى إبراز دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر،هذا الذي يجعلها تتوافق دراستنا من خلال التركيز على خصائص المجتمع المدني ومفهوم التنمية بشكل عام.

مبررات وأسباب اختيار الموضوع: قد جاء اختيار الباحث لهذا الموضوع وفقا لمبررات موضوعية وأخرى ذاتية على النحو التالي:

أ- المبررات الموضوعية:

تبع تطور المجتمع المدني المتزايد على المستويين الكمي والنوعي،في الجزائر بشكل عام وفي ولاية تيسمسيلت بشكل تطبيقي وخاص والبحث عن أدوار له في التنمية المحلية والتحقق من شرطية أن القيام بهذا الدور يجب أن تكون مؤسسات المجتمع المدني قوية في ذاتها،لتجاوز بعض معوقات أداء المجتمع المدني لدوره في التنمية سواء على المستوى المحلي أو الوطني،وذلك لما يؤديه من نتائج إيجابية في هذا السياق مثل رفع المستوى المعيشي والدفع نحوى مزيد من الاستقرار الاجتماعي في أوساط المجتمع الجزائري.

السعي للاطلاع على تتبع التطور الكمي والنوعي لمسارات الإصلاح السياسي والإداري المرفوعة تحت عناوين إصلاح هياكل الدولة خاصة المرتبطة ببروز مؤسسات وحركات مدنية فاعلة والتوجه نحو بناء حكم قائم على الرشادة وفقا لمعايير المؤسسات الدولية.

ب- المبررات الذاتية: تكمن في رغبات الباحث في التعرف على الظاهرة محل الدراسة في جوانبها المختلفة،كما أنها لا شك ستخدمني في حياتي العلمية والعملية،بسبب اهتمامي لحقوق المواطنة بصورة عامة والرغبة في الاطلاع المعمق للأدوار الحقيقية للمجتمع المدني في مجال التنمية والتأسيس لمنطق المسائلة والشفافية في تتبع سير هذه التنمية،إضافة أن الأمر يتعلق بمنطقتي ومجتمعي الذي أنا جزء منه ومسألة التنمية به أمر ملح وضروري يمسني مباشرة،فكان لابد من التطرق إلى مدى جاهزية الحركات الجمعوية وتسليط الضوء على مشاكلها وإظهار سبل القيام بدورها.

مفاهيم الدراسة: المجتمع المدني،التنمية المحلية.

1. **المجتمع المدني:** يعتبر المجتمع المدني مجموعة من المنظمات التطوعية الحرة المستقلة عن الدولة،يكون الانخراط فيها بطريقة طوعية اختيارية تسعى إلى خدمة المصالح العامة وهو في نفس المغزى الذي ذهب إليه الباحث Larry Diamond حيث رأى بأن المجتمع المدني يشمل حيز لحياة اجتماعية منظمة أساسها مبادئ الإدارة والدعم الذاتي والاستقلالية عن جهاز الدولة.[1]

2. **التنمية المحلية:** هي تلك العمليات التي توجد بين جهود الأهالي والسلطات الحكومية،لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية،وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي،وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما:مساهم الأهالي

[1]- صدام هاشمي،عبد الصمد خالدي،دور الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر-دراسة حالة،مذكرة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والتنمية،(النعامة:كليةالعلوم السياسية،2016/2015)،ص45.

أنفسهم في الجهود المبذولة في تحسين مستوى معيشتهم وكذلك توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة بين عناصر المجتمع،وجعل هذه العناصر أكثر فاعلية[1].

إشكالية الدراسة: أن السعي من أجل تحقيق مستويات راقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في الجزائر أي توفير الرفاهية المادية للمواطنين،من خلال تحسين المستوى المعيشي لهم وتحريرهم من الفقر والحرمان وتوفير مناصب شغل اللائقة بهم وتحقيق الانسجام والاستقرار الاجتماعي وتخفيف التوترات والنزاعات الاجتماعية على الموارد والحفاظ على الإرث الثقافي ،لن يكون إلا من خلال تنظيم صفوف الشعب أو الجماهير في تنظيمات وجمعيات ومؤسسات أهلية تعني عناية كاملة في تحقيق وتجسيد التنمية في جميع أشكالها،فالجزائر تعد من الدول المصنفة ضمن الديمقراطيات الصاعدة،والتي يشغل فيها المجتمع المدني حيزا في عملية البناء الديمقراطي التي ما فتئت تتطور بشكل ملحوظ،سيما بعد اختيار التحول الديمقراطي 1989 التي اعتمدت على مبدأ التعددية السياسية والحزبية،لذا فأمر التنمية بالنسبة للمجتمع المدني أمر هام وضروري وهذا ما نسعى لتحديده وابرازه من خلال كشف العلاقة بين التنمية المحلية والمجتمع المدني بتسليط الضوء على نموذج ولاية تيسمسيلت.

والإشكالية المطروحة في هذه الدراسة هي:

- **إلى أي مدى تساهم منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في تيسمسيلت؟**

وبناء على الإشكالية المقدمة نطرح مجموعة من التساؤلات :

– ما هي العوامل والمرتكزات التي تقوم عليها منظمات المجتمع المدني في تفعيل التنمية؟

– ماهي مكانة التنمية المحلية في مباديء وأهداف منظمات المجتمع المدني المحلي؟ (بناء على دراستنا الميدانية التي قمنا بها في أحد الجمعيات بولاية تيسمسيلت سنجيب في نهاية الدراسة على هذا التساؤل).

ولتكون اجابتنا ممكنة لهذه الدراسة نصيغ الفرضيات التالية :

– للمجتمع المدني دور هام في تفعيل التنمية المحلية،فكلما ازدادت قوته وحضوره كلما زادت فرص نجاح التنمية المحلية.

– المجتمع المدني أحد آليات تفعيل التنمية المحلية في بعديها الوطني والمحلي،لأنه الأداة الأكثر فعالية في تحقيق الرقي والتقدم في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

–يعتبر المجتمع المدني درعا واقيا لنجاح البرامج التنموية حيث يضمن نجاحها واستمرارها.

[1] - جمال زيدان،إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين الخصوص القانونية ومتطلبات الواقع،(الجزائر:دار الأمة للطباعة والنشر،2014)،ص19.

المناهج المستخدمة:

1. **الإطار المنهجي:** تقتضي دراسة هذا البحث الاستعانة بالعديد من المناهج العلمية يتقدمها منهج دراسة الحالة لكونه سيسلط الضوء على دراسة نموذج العلاقة التفاعلية بين التنمية المحلية والمجتمع المدني بولاية تيسمسيلت.

وكذا سوف يتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي،لشدة ارتباطه بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية، وطريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية معينة، وعليه فأن المنهج الوصفي التحليلي سيعتمد عليه الباحث في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث، وتحديد مفهومها ومستوياتها المختلفة.

كما أنها تستدعي الاستعانة بالمنهج التاريخي،الذي لا يكتفي بسرد الواقع وتكديسها،ولكنه يقدم تصورا للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر واندثارها على اعتبار أن الدراسة تناولت في الجزء الأول عملية التنمية في الجزائر مستعينا بالمنهج التاريخي للتحليل السياسي كونه يعد مصدر لتزويد علماء السياسة بالأدلة المثبة أو المنفية لمنطق النظرية،إضافة إلى أنه يسمح لنا بفهم الحاضر، أو على الأقل هو أداة أساسية للوصول إلى فهم المتغيرات بالأوضاع القائمة،ولما كان المنهج المقارن هو المنهج الأساسي في دراسة العلوم السياسية،كان لابد من الاستعانة به بشكل أساسي في هذه الدراسة وهذا لمقاربة الظروف العامة التي ميزت العملية التنموية في الجزائر،والمقارنة بين الأطر العامة والمؤشرات التي ميزت أداء المجتمع المدني.

2. **الإطار النظري:** اقتضت طبيعة الدراسة باستخدام بعض الإقترابات المستخدمة في حق العلوم السياسية والملائمة لإشكالية البحث وهي:

- **الاقتراب المؤسسي:** لشرح التأثير المتبادل المفتوح بين الدولة والمجتمع ذلك أن الترتيبات المؤسسية تأثر في الصراع بين فاعلي الدولة والمجتمع حيث أن تلك الترتيبات توجد المساحات التي تتصارع فيها قوى المجتمع،إلى جانب إيجاد الشروط والموارد المتاحة،كما أن المؤسسات سوف تكون وسيطا بين مصالح وقدرات فاعلي الدولة والمجتمع،وعموما فأن الاقتراب المؤسسي يرى أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تأثر بشكل كبير في العملية السياسية،إلى أنه ينبغي أخذ دور الأفراد وقيمهم وكذلك السياق الثقافي والاجتماعي للمؤسسة في عين الاعتبار.

حدود الدراسة:

1. **الحدود المكانية:** يقتصر موضوع الدراسة على معالجة دور المجتمع المدني في الجزائر بشكل عام ودوره في ولاية تيسمسيلت بشكل تطبيقي خاص،بحيث يتم برازه كمتغير لابد منه لكل عملية تنموية،من خلال ضرورة تحديد الآليات المتبع من قبله وكذا تحديد القواعد والإجراءات التي تؤدي إلى انضباط عملية اتخاذ القرارات وإعلام الجمهور العام والخاص بها،ضمانا لأكبر قدر من الشفافية في تسيير برامج ومشاريع التنمية من خلال تتبع دراسة الحالة.

2. **الحدود الزمانية:** الدراسة ستهتم بتتبع برامج التنمية خلال الفترة الممتدة بين سنوات 2010/2000 وذلك لما فيها من تنوع في البرامج التنموية بالولاية ولما فيها من تغيرات حصلت على مستوى السلطات المحلية في أغلب البلديات بإقليم الولاية.

وعليه ومن خلال حدود الدراسة فإنها مهتمة بالجانب الايجابي للمجتمع المدني(المشاركة والمساهمة والمراقبة والتوجيه) حيث أن الدراسة مخصصة لتناول جانب واحد من موضوع عام هو المجتمع المدني وعلاقته بالتنمية المحلية على الرغم من التشابه والتعقيد ألا متناهي للظواهر السياسية بسبب التداخل الكبير بين مختلف مستويات الموضوع إذ لا يمكن دراسة جزء دون آخر لكن الباحث سيحاول تحديد المفاهيم بما يجعلها معينة على التحكم من مستويات الدراسة ومن زاوية أخرى فإن هذا الموضوع سيهتم بالعوامل التي تعرقل تطور المجتمع المدني وتقف حائلا دون الارتقاء بمستوى أدائه محاولا بذلك وصف وتحليل عوامل التطور والعوامل التي تعيق ذلك التطور مستلهما ذلك التطور من خلال مجموعة من الفرضيات.

أدوات الدراسة: تجدر الإشارة إلى أن طبيعة البحث تقتضي الاستعانة بأداء المقابلة كأداة ميدانية مع المسؤولين المحليين وكذا مقابلة مسئولي الجمعيات الناشطة بالولاية إضافة إلى الاستعانة بالأدوات المكتبية الأخرى (كتب،مجلات رسائل علمية،ندوات مكتوبة،مقلات) والاستعانة ببعض المراجع الأجنبية وشبكة الانترنت بهدف الإلمام بجميع جوانب الموضوع قيد الدراسة،في الجانب النظري أي تعريف المفاهيم وكذا الجانب التطبيقي.

وبناءا على ما سبق قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول أولها نظري متعلق بالتأصيل المعرفي والنظري للمجتمع المدني والتنمية المحلية يضم تحديدا المفاهيم والتعاريف المختلفة وثاني الفصول المتعلقة بتحديد العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المحلية مع إبراز ظهور العلاقة وعوامل تطورها.

1. **المقابلة:** عرف "إنجلش" المقابلة بأنها محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو مع أفراد،بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو للاستعانة بها في عمليات التوجيه والتشخيص والعلاج.

2. **الاستبيان:** يعرف الاستبيان بأنه "مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين،يتم وضعها في إستمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها،وبواسطتها يمكن التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع أو التأكد من معلومات متعارف عليها لكنها غير مدعمة بحقائق.[1]

3. **الملاحظة:**يعرفها بأنها"عبارة عن نشاط يقوم به الباحث خلال المراحل المتعددة التي يمر بها بحثه،فهو يجمع الحقائف المتعلقة التي تساعده في تحديد المشكلة،وذلك عن طريق ما يراه بعينه أو ما يسمعه بأذنه وبكافة حواسه الأخرى،وتطبيق الملاحظة على الجماعات الصغيرة كجمعات العلاج، وكجماعات التجريب.[2]

صعوبات الدراسة:

- من بين الصعوبات التي واجهتنا خلال دراستنا هي تلك المتعلقة بطبيعة الموضوع أساسا،حيث صعب علينا حصر كل تنظيمات المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية لشساعته وتعدد تنظيمات المجتمع المدني.

- قلة المراجع وذلك نظرا لانعدام مرجعية أكاديمية تناولت موضوع دور المجتمع المدني وتتبع مسارها.

- تباين المعلومات في المراجع وعدم انطباقها وصعوبة الحصول على المعلومات والتقارير في الدراسة الميدانية وذلك بانشغالهم.

- ضيق الوقت.

تصميم الدراسة:

تناولنا في البداية مقدمة وعليه قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول وكل فصل ينطوي على مبحثين وكل مبحث ينقسم إلى ثلاثة مطالب،فكان الفصل الأول مقسم إلى مبحثين فالمبحث الأول كان بعنوان ماهية المجتمع المدني وعليه قمنا بالتعرف على مفهوم المجتمع المدني ونشأته وتطوره وخصائصه،وكان المبحث الثاني بعنوان العوامل والمرتكزات المجتمع المدني وأثارها في تفعيل التنمية من خلال التعرف على أسس ووظائف المجتمع المدني وأهم العوامل المؤثرة فيه وشروط وآليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر،أما في الفصل الثاني قمنا كذلك بتقسيمه إلى مبحثين،فكان المبحث الأول تحت عنوان تأصيل مفاهيمي ونظري للتنمية وذلك للتعرف على مفهومها وأهميتها وخصائصها ومستوياتها،كما كان المبحث الثاني بعنوان التنمية المحلية للتعرف على التنمية المحلية وأهدافها وأهم خصائصها وأهم الوسائل لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر،أما الفصل الثالث فكان الفصل الميداني

[1] – عمار بوحوش،مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،ط5، 2009)،ص ص،67-76.

[2] – عامر مصباح،منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ط2، 2010)،ص،124.

فكان مقسم إلى مبحثين،فالمبحث الأول التعرف على المنظمة محل الدراسة والمبحث الثاني لتحليل وعرض النتائج وفي الأخير خاتمة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني

تمهيد :

عرف المجتمع المدني تحولات جذرية ونوعية في كثير من الدول والأقطاب،لكونه يعبر عن مدى انفتاح الدولة على الحريات الفردية وفسح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة نشاطه وطرح أفكاره وإبداء أرائهم وتوجهاتهم من خلال ممارسة مختلف الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تطوير الفرد والمجتمع والدولة ككل، وفي مختلف المجالات سواء السياسية منها أو الاجتماعية أو الاقتصادية والفكرية والثقافية خاصة في ظل التقلبات والتغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم والثورة المعلوماتية والتبادل المكثف للثقافات والمعارف وحتى العادات والتقاليد فيما يعرف بالعولمة لذلك لم يتطور مفهوم المجتمع المدني دفعة واحدة أو على يد فيلسوف معين إنما نشأ وتطور بفعل تراكم الإسهامات من طرف العديد من الفلاسفة والمفكرين خاصة السياسيين والمبنية على اختلافاتهم الفكرية لهذا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين وكل مبحث يحتوي على ثلاثة مطالب.

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني.

المطلب الأول:قراءة مفاهيمية للمجتمع المدني

تتطلب معالجة الجانب المجتمعي للتنمية التعريف بادئ ذي بدء بالمجتمع،حيث تتعدد التعريفات وتتنوع،ومن بينها القول إن المجتمع هو كيان جماعي من البشر،بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة نسبيا،وتسمح باستمرار هذا الكيان وبقائه وتجدده في الزمان والمكان.

أما المجتمع المدني فهو مفهوم حصري،بات الجميع يشدد على أهميته ودوره وهو يحدد مجالا متمايزا عن السلطة وأجهزتها وعن البنى التقليدية الموروثة في آن واحد،ويشير إلى الانتظام والعلاقات القائمة على أساس مفاهيم معاصرة وعلاقات تنتمي إلى عصر الدولة الحديثة،يستند إلى معايير المواطنة والمشاركة الطوعية،والإنتظامات على أساس الخيارات الفكرية والجماعية المهنية.[1]

1- المفهوم اللغوي للمجتمع المدني

يقول جون جاك روسو"إن الذين يؤلفون جسدا واحدا يمتلكون قانونا عاما،يمطنهم العودة الى قضاة يمتلكون السلطة الضرورية لرفع المظالم ومعاقبة المجرمين،هؤلاء يشكلون مجتمعا مدنيا.[2]

وعليه يظهر مفهوم مصطلح المجتمع المدني من الناحية اللغوية كلمة لاتينية الأصل مركبة من لفظة أولها Société تعني المجتمع،Civil المشتقة من أصل لغوي لاتيني Civics والذي يقصد به المواطن،غير أن هذه اللفظة الأخيرة ذات مدلول لغوي آخر في اللغة العربية فهي تعني التمدن.[3]

فإذ أن المجتمع الأهلي يجتمع على أسرة وقبيلة وعشيرة وما يستند إليه من الأعراف التي غالبا ما تكون ممنوعات كالمذهب الديني والطائفي،والتي يسلم لسلطتها دون النظر في شرعيتها أو مساءلتها ومحاسباها.

أما المجتمع المدني يشمل المنظمات الجماهيرية المدنية ينظم إليها الأفراد بصفة طوعية خدمة لمصالحهم[4].

2- المفهوم الاصطلاحي للمجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني مجموعة من المنظمات الطوعية الحرة المستقلة من الدولة، يكون الانخراط فيها بطريقة طوعية اختيارية تسعى لخدمة المصالح العامة،وهو نفس المغزى الذي ذهب إليه الباحث Larry Diamond

---

[1] محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة-دراسة مقارنة، (لبنان:منشورات الحلبي،2009)، ص153.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي،المجتمع المدني والتنمية السياسية-دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي،(الإمارات العربية المتحدة:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بلا سنة)، ص12.

[3] عبد الله هوادف،(مفهوم المجتمع المدني بين العالمية والخصوصية)،مجلة الحقيقة،العدد السابع،2005،ص26.

[4] أحمد سليم البرهان،علم السياسة،(عمان:دار زهران للنشر والتوزيع،2014)،ص269.

حيث رأى بأن المجتمع المدني يشمل حيزا لحياة اجتماعية منظمة أساسها مبادئ لإدارة والدعم الذاتي والاستقلالية عن جهاز الدولة[1] .

وانطلاقا من التعريفات السابقة للمجتمع المدني يمكن استخلاص مجموعة من الأسس والمقومات التي يبنى عليها المجتمع المدني في أي دولة وهي:

أولا:المقوم التنظيمي:ويقصد به ضرورة تشكيل المجتمع المدني وتجسيده في هياكل وهي ذات منظمة من حيث البناء الهيكلي،حتى في مجال الصلاحيات والأدوار التي تقوم بها.

ثانيا:مقوم الطوعية:هي ميزة خاصة بمؤسسات المجتمع المدني ذلك أن انتماء الفرد إليها والانخراط في هيئاتها يكون بشكل طوعي وبرغبة حرة منه دون إكراه.

3- مقوم القيم الأخلاقية:

باعتبار مؤسسات المجتمع المدني وسيطا بين الدولة والمواطن فإن طبيعة دورها في التعبير عن حاجيات المواطنين يلزمها بضوابط أخلاقية تحقق لها المصداقية والنزاهة ، وأن تسعى للدفاع عن المصالح العامة وليس خدمة للمصلحة الخاصة[2].

وهناك من يعرفه على أنه"الحيز أو المجال العام المتكون من مجموعة المنظمات غير الربحية أو غير الحكومية،وهي كل منظمة لم تنشأ بواسطة الدولة ولا توجد مباشرة من قبلها، ولديها أهداف اجتماعية ونشاط يخدم غرض الجماعة كما يخدم المجتمع عموما"[3].

يعرف الأستاذ عبد الغفار شكر المجتمع المدني بأنه"مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة،أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة ،تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها[4].

المطلب الثاني:نشأة وتطور المجتمع المدني

أولا:مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي

المجتمع المدني وثيقة الصلة بالثقافة الغربية يضرب بجذورها في أصولها القديمة وتنعكس على مدلولاته المدارس الفكرية والمناهج النظرية المتباينة في محاولتها بناء صياغة مفهومية للمجتمع المدني،فهناك مدارس فكرية

---

[1] صدام هاشمي،عبد الصمد خالدي،دور الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر-دراسة حالة،مذكرة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والتنمية،(النعامة:كليةالعلوم السياسية،2016/2015)،ص45.

[2] نصر العياشي،(المجتمع المدني-الجزائر نموذج)،مجلة إنسانيات،العدد13، 2010.

[3] هيثم مناع،الإمعان في حقوق الإنسان،موسوعة علمية مختصرة،الطبعة الأولى،سورية:الأهالي للطباعة والتوزيع،بلا سنة،ص433.

[4] عبد الغفار شكر،اختراق المجتمع المدني في الوطن العربي-في الدولة الوطنية وتحديات العولمة،(القاهرة:مكتبة مدبولي،2004)،ض173.

متعددة قد أسهمت في صياغة وبلورة الأسس الفكرية الكبرى للمفهوم والتي لا تتفق على توصيف واحد للمجتمع المدني.[1]

إلا أن هناك محددات مشتركة بين التفسيرات المتعددة التي قدمها معظم الباحثين،مما يبرر استخدام هذا المفهوم نفسه للإشارة إلى الجوانب المتعددة التي أكدتها هذه المدارس.

في ضوء هذا تم تناول التصور الكلاسيكي لمفهوم المجتمع المدني،ثم مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث والمعاصر.

1- التصورات الكلاسيكية لمفهوم المجتمع المدني:

يسود الإجماع بين مختلف الباحثين في مجال الفكر السياسي على اعتبار التجربة التي مرت بها المجتمعات الأوربية في القرنين17 و18 خاصة في فرنسا وانجلترا، وكذا الأفق الثقافي والفكري الجديد الذي ساهم فلاسفة عصر الأنوار في رسم معالمه الأساسية،بمثابة الإطار العام الذي احتضن ظهور فرضية المجتمع المدني لأول مرة بكيفية واضحة ومتميزة.[2]

ومن المعلوم أن أهم نتيجة تمخضت عن هذه التجربة التاريخية على المستوى الفكري وعلى مستوى فلسفات الحكم السياسي،وهو ما يعرف بنظرية العقد الاجتماعي وهي نظرية أرسى مبادئها الأولى مفكرون كبار أهمهم توماس هوبنروجون لوك وجان جاك روسو،هذه النظرية التي بنيت على نظرية الحق الطبيعي[3] أو حالة الطبيعة، حيث يعيش الأفراد في حرية تامة كل واحد مستقل وغير مرتبط بالأخر،أي دون أي رباط اجتماعي،فحالة الطبيعة إذا هي حالة ما قبل المجتمع،حيث يعيش الأفراد مجردين ليس فقط من كل وسائل المدينة،ولكن أيضا وبشكل خاص من كل رابطة اجتماعية.وهذه هي النقطة الأساسية التي تقف عليها كل أنصار مدرسة العقد الاجتماعي رغم اختلافهم في تحديد الملامح الأساسية لحالة الطبيعة.[4]

إن هذه التغيرات عبر عليها روسو في كتابه"العقد الاجتماعي"حيثما أكد على ضرورة البحث عن نظام مدني جديد خارج النظام الكنسي، نظام اجتماعي جديد يتقاطع مع النظام القديم وتوقيع عقد إديولوجي جديد يؤسس لميلاد المجتمع المدني،[5] والتركيز بالخصوص على الغايات والأهداف البعيدة لفلسفة التعاقد وهي الحماية

---

[1] محمد السوداني،المجتمع المدني وإشكالياته فيما بعد ثورات الربيع العربي،(القاهرة:دار إتوان،2012)،ص33.

[2] كريم حلاوة،(إعادة الاعتبار المفهوم المجتمع المدني)،مجلة عالم الفكر،العدد الثالث،مارس 1999،ص10.

[3] أحمد سليم البرصان،علم السياسة،(عمان:دار زهران للنشر والتوزيع ،2014)،ص271.

[4] أحمد سليم البر صان،مرجع سابق،ص ص،273،274

[5] أحمد شكر الصبيحي،مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000)،ص18.

والمحافظة والدفاع على الحقوق الأساسية للفرد المواطن خاصة(حق الحياة وحق الحرية وحق الملكية الفردية)،لذلك فإن السلطة السياسية للدول والحكومات الناشئة نظرية التعاقد ليست سلطة مطلقة.[1]

أما جون لوك ا لذي يعتبر من أكثر مفكري مدرسة العقد الاجتماعي اهتماما بمفهوم المجتمع المدني،والي يقصد بذلك المجتمع الذي يدخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي،يرى أن غياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارسة الأفراد لحقوقهم،لذلك اتفق هؤلاء الأفراد على تكوين ذلك المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق.

إن جون لوك يعادل إذا بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة،فكلاهما لديهما مترادفين ومعبرين عن شيء واحد، هو الاختلاف والانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة الاجتماع السياسي. [2]

أما عند Hobbes فإننا نجد الإشارة التالية التي تؤكد ربما على ارتباط المفهوم بل وتداخله مع نظرية العقد الاجتماعي ذاتها،فهو يعبر عن أن "أصل المجتمع هو ضرورة الخروج من الصراع ألا متناهي الذي يتولد عن قانون حالة الطبيعة "أي من حق كل شخص في أن يفعل ما يظهر له مناسبا لحماية نفسه والوصول إلى الغاية المنشودة، وهي شيوع الأمن في المجتمع وتحقيق الطمأنينة في النفوس، في إطار التعاقد الذي يخلقه الاتفاق.

فالتعاقد لا يكون شيئا آخر سوى التنازل الإداري عن الحرية،وإذا كان البشر في حاجة إلى التعاقد يقتضي الالتزام بأحكام ميثاقين اثنين يتكاملان فيما بينهما تكاملا تاما، ويسلم أحدهما إلى الآخر ضرورة "ميثاق التعاون أو الإتحاد"من جانب أول و"ميثاق الخضوع" من جانب ثان،وأما الميثاق الأول فيعني حصول القرار بالتعاقد، أما الاتفاق الثاني فبموجبه يحفظ الأول ويقوى وبه تكون القوة الرادعة التي يبايعها الإنسان عن طواعية ويتنازل لها عن حقه الطبيعي في تلقائية.[3]

ومع هذا جورب هوبر، ليس بسبب نشره لفكرة السلطة المطلقة وإنما بسبب عدم اشتقاقه لهذه السلطة المطلقة من الحق الإلهي، وعدم تأسيسها على لاهوت كوني، ولأنه اعتبر السلطة المطلقة هي من صنع البشر وهي معطى قائمة في الطبيعة أو بالطبي.مما تقدم يتضح أن عبارة المجتمع المدني، استعملت في الفكر الغربي، من زمن النهضة إلى القرن الثامن عشر للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد اجتماعي واحد بين الأفراد، فالعبارة كانت تدل طوال هذه الفترة على المجتمع والدولة معا، أي أن المجتمع المدني بحسب صياغته الأولى هو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة الفطرية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود

[1] أحمد حسين حسن،الجماعات السياسية الإعلامية والمجتمع المدني،(القاهرة:الدار الثقافية للنشر،2000)،ص ص92،91.

[2] مرجع نفسه،ص94.

[3] محمد يوسف محمد السيد،التحليل السياسي والسياسة الاجتماعية،(الإسكندرية:دار التعليم الجامعي،2015)،ص52.

هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي ، وهو المجتمع البرجوازي الناشئ والذي كانت النظرية السياسية المواكبة لنشأته وتطوره تحاول صياغة حدوده السياسية والقانونية لحماية وتبرير وجوده واستمراره.[1]

هكذا ظل الحال بالنسبة لمفهوم المجتمع المدني في إطار المجتمعات الأوروبية خاصة إنجلترا وفرنسا وألمانيا إلا أنه وبحلول النصف الثاني من النصف الثاني من القرن الثامن عشر،أضحى المفهوم واحدا من المفاهيم الرئيسية التي تميز بها الفكر السياسي الأوروبي،حيث حظي بقدر وافر من الجدل العميق حوله،خصوصا أنه تفتت وتشعب باكتسابه دلالات ومعان متميزة عن الدولة كل منهما ذاتين مختلفين،لكن مع منتصف الفترة من (1850/1750ً) بدأ مفهوم المجتمع المدني يتغير في ظل المحاولة الهادفة إلى خلق الاستقلال داخل المجتمع المدني بمفهومه التقليدي،فانعكست بذلك أعمال مفكري هذه الحقبة لتصبح محاولات جدية في هذا الإطار وعلى رأسهم"جوزيف بوستلي وفولتير وكانط وادم فرجسون وتوماس هودجسكن وايمانويل جوزيف سييز[2]

2 – المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث (الليبيرالي الماركسي)

إن الخلفية السياسية المؤطرة لمفهوم المجتمع المدني والمساهمة في رسم معالمه الأساسية التي بلورتها نظرية العقد الاجتماعي، كما رأينا سابقا، كان لها الأثر العميق في تحول بعض المفكرين للانشغال كلية بقضايا المجتمع المدني، حيث أولى فلاسفة الأنوار المفهوم عناية خاصة، ولم تحل المقاربة الفلسفية عندهم دون إضفاء الطابع السياسي على المفهوم وجعلوه مقابلا للدولة[3].

لتبرر بعد ذلك في القرن التاسع عشر النظرية الليبرالية المعاصرة والنظرية الماركسية،وإذا كان من الطبيعي أن نقول أن النظرية الليبرالية تجد في الفكر السياسي الكلاسيكي مصدرها المباشر، فإن النظرية الماركسية تجد أصولها في ذلك الفكر كذلك،ومن ثم فهي تلتقي مع"النظرية الليبرالية"في المصادر والأسس،وعلى الرغم من ذلك فان الاختلاف والتباين بينهما يكاد يكون تاما عند النظر إلى المجتمع المدني وعلاقته بالدولة[4].

مادام المفهوم قد ولد ونشأ في الصراع السياسي والاجتماعي الذي عرفه المجتمع المدني الأوروبي منذ القرن السابع عشر كما أشرنا إلى ذلك،فانه قد تطور في خضم انجازات الثورات البرجوازية وتطور الرأسمالية، خاصة بتطور حقوق البورجوازية السياسية والاقتصادية، والتي تعد أساسا من أسس الإيديولوجية الليبرالية حيث تميز تميزا

---

[1] مرجع نفسه،ص53.

[2] عزمي بشارة،المجتمع المدني-دراسة نقدية،(بيروت:مركز الدراسات الوحدات العربية،1998)،ص ص،80،77.

[3] الحبيب الجنحاني،المجتمع المدني وأبعاده الفكرية،(دمشق:دار الفكر،2003)،ص15.

[4] أحمد شكر الصبيحي،مرجع سابق،ص21.

واضحا بين الحياة العامة والحياة الخاصة،وبين عالم الشغل والإنتاج، وعالم المؤسسات السياسية لتبرز بعد ذلك النظرية الماركسية في خصم صراعها مع التيار الليبرالي لتعطي للمفهوم أبعادا جديدة.[1]

ففي القرن الثامن عشر عاد مفهوم المجتمع المدني إلى الاستخدام في الفلسفة السياسية،وكان الإسهام الأكبر في هذا المجال للفيلسوف الألماني هيجل ثم بدرجة أقل كارل ماركس.

فقد كان المجتمع المدني لدى Hegel يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي والواقع بين العائلة والدولة،فالمؤسسات المدنية تحتل موقعا وسطا بين مؤسسة الدولة من جهة ومؤسسة العائلة من جهة ثانية

وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة وهو في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة،التي لها دورا مهما في تحقيق الوحدة داخل المجتمع في مقابل نفيه أن يكون للمجتمع المدني أي قدرة على تحقيق تماسكه دون أن تكسبه الدولة هذا التماسك.[2]

يعتبر هيجل أول من تحدث عن أن ثمة فصلا بين ما هو سياسي وما هو مدني، ففي كتابه فلسفة الحق " Philosophé of right 1821 يميز هيجل بين المجتمع المدني وبين الدولة السياسية أن المجتمع السياسي،فأدرج المجتمع المدني مابين مؤسسات الدولة ذات السلطة وما بين التجاري الاقتصادي القائم على أساس الربح،وهذا كله من أجل سعي المجتمع المدني لرفع المجتمع الكلي إلى التنظيم والتوازن،ولذلك يلح هيجل على دور الدولة في مراقبة وضبط جموح المجتمع المدني.[3]

وبهذا فمؤسسات المجتمع المدني بالنسبة لهيجل هي التي تحل الفضاء بين الدولة والعائلة،وهي مؤسسات تلبي حاجات الناس الاقتصادية وتؤدي مهام ضبط مساعي الناس لقضاياهم ومسائلهم الخاصة،حيث ستظهر الدولة في نهاية الأمر لقيادة المجتمع المدن والتحكم فيه.

شكل المفهوم الهيجلي المدني على سلسلة من الوسائط بين الفرد ويرجع هذا إلى محاولة هيجل تأسيس مفهوم المجتمع المدني على سلسلة من الوسائط بين الفرد والدولة من ناحية،والى عدم التخلي نظريا عن البنى العضوية التي يغترب فيها الأفراد عن الجماعة بل اعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني الحديث من الناحية الأخرى،ومن هنا تتبع أهمية التعاونية الأهلية الهيجلية في نظرية المجتمع المدني.[4]

3- المجتمع المدني في الفكر الغربي المعاصر

---

[1] الحبيب الجنحاني،مرجع سابق،ص30.

[2] عمر برنوص ،مرجع سابق،ص60.

[3] عبد الله هوادف،مرجع سابق،ص28.

[4] أحمد شكر الصبيحي،مرجع سابق،ص22.

عرف مفهوم المجتمع المدني نوعا من الجمود حتى فترة متأخرة من القرن العشرين، حيث أنحصر تداوله في الأوساط العلمية والأكاديمية ثم ما لبث أن عادت بقوة إلى الظهور في السنوات الأخيرة وبالتحديد في الثلث الأخر من القرن العشرين.[1]

وأنه في خضم الحديث عن الانبعاثة المعاصرة للمجتمع المدني سيتم التطرق إلى المراحل التي تنشأ في ظلها المفهوم وهي كما يلي:

المرحلة الأولى: تميزت هذه المرحلة بما يلي.

الانهيارات والاضطرابات التي شهدتها أوروبا الشرقية بصفة عامة والإتحاد السوفياتي سابقا وهنا بدأ المجتمع المدني يفرض نفسه من جديد كأساس لقيام الديمقراطية أو على الأقل كوسيلة للحد من استبداد الدولة في أوروبا الشرقية والعالم الثالث.[2]

تحول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأوروبا الغربية.

تغير الأوضاع في الثمانينات خاصة مع بروز حركات التطرف،الحروب الطائفية والعرفية، والتحولات في العلاقات الدولية.

ظهور الحركات الاجتماعية،وتأثير التحولات في الكتلة الاشتراكية وعموما فإن هذه المرحلة هي مرحلة طفرة المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته ومركز لقيادة وسلطة اجتماعية،على مستوى التنظيم العالمي وبشكل خاص.[3]

المرحلة الثانية:المجتمع المدني في ظل العولمة

لعل أهم نتائج التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع المعاصر،ما بات يعرف بمفهوم العولمة، حيث ارتبط الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني بشكل أساسي في بداية التسعينات بهذا المفهوم، وذلك حينما شكل المجتمع المدني قطبا قائما بذاته ومركز لقيادة وسلطة اجتماعية على مستوى التنظيم المحلي والعالمي لموازرة ما فرضته العولمة.

---

[1] نادية خلفة،مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية–دراسة تحليلية قانونية،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون العام،غير منشورة،2003/2002،ص65.

[2] نادية خلفه،مرجع سابق،ص44.

[3] هشام صاغور،دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية–(الواقع والرهانات)،(الإسكندرية:الناشر مكتبة الوفاء،2014)،ص70.

فأصبح المجتمع المدني مكون أساسيا من المكونات المفاهيمية لظاهرة العولمة وهو يبرز بشكل أساسي في مجالين اثنين.

_ في النقاشات الدائرة حول التمكن للديمقراطية والحكم الراشد في العالم غير الديمقراطي،ودوره في تعزيز حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية.

_ ما يشهده العالم من عولمة القضايا والمشكلات ومفاهيم عديدة،كالبيئة،حقوق الإنسان،صراع الحضارات[1]

ومن هنا جاء مفهوم المجتمع المدني العالمي Global Civil Locity

"مجتمع المؤسسات التي تهتم وتتناقش وتطرح قيما وقضايا ذات سمة عالمية كحقوق الإنسان،السلام،العدالة،التنمية،البيئة ودعم الديمقراطية ويشمل الجمعيات والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والشبكات الاتصالية.[2]

4- مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر

إن الحديث عن مفهوم المجتمع المدني في خبرته العربية لا يمكن بحال عزله عن السياق التاريخي الذي نشأ فيه،ونقصد بالسياق التاريخي هنا:نشأة المفهوم داخل التشكيل الحضاري العربي باعتبار المفهوم باللفظ والدلالات التي يحملها والمضمون الذي يحدده قد نشأ وتطور داخل هذا التشكيل بواقعه وصراعاته الاجتماعية والفكرية،ومحددات بنائه الداخلية والخارجية،وهناك مجموعة من الصعوبات التي تواجه الباحث منها:

1-ضعف التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني

2-الاختلاف فتكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني،وانعدام التحديدات الدقيقة للمصطلحات عند تكييفه، ومن ثمة عدم ثبات المعنى،ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب:

-حدة استخدام هذا المصطلح وافتقار مستخدميه أنفسهم لمعرفة جميع المعاني والسياقات التي ارتبط بها.

-التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل الترجمة العملية السريعة أيضا للمجتمع العربي.

-استخدام المجتمع المدني ارتبط ارتباطا كبيرا في مجتمعاتنا الراهنة بالمجال السياسي العقائدي والعملي.[3]

---

[1] نادية خلفه،مرجع سابق،ص45.

[2] هشام صاغور،مرجع سابق،ص80.

[3] محمد غربي،وآخرون،المجتمع المدني العربي في ظل العولمة-من الإقليمية إلى العالمية،(الجزائر :ابن نديم للنشر والتوزيع،2017)،ص57.

المطلب الثالث:خصائص المجتمع المدني:

للمجتمع المدني عدة خصائص والميزات التي تجعل منه قوة فاعلة قادرة على إحداث التغيير الاجتماعي وتكريس الفعالية السياسية والانتقال بالأفراد من موقع السلبية والانكفاء على الذات إلى أفراد منظمين ومهيكلين في مؤسسات وهيئات مدنية،قادرين على التمتع بحقوقهم في المشاركة الاجتماعية والسياسية لذلك تتحدد مؤسسية أي نسق في ضوء عناصر يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور المؤسسي لمنظمة ما،والتي حددها صمويل هنتنجتون في العناصر التالية.[1]

القدرة على التكيف مقابل الجمود،الاستقلال في مقابلة التباعية والخضوع،والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس في مقابل الانقسام .[2]

هذه المعايير يمكن من خلالها دراسة خصائص المجتمع المدني.

1-**القدرة على التكييف**:يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكييف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذا كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية،لأن الجمود يؤدي تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها وثمة أنواع للتكيف هي:

-**التكيف الزمني**: يقصد به الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.

-**التكيف الجيلي**: يقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء على قيادتها.

-**التكيف الوظيفي**: يقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.وذلك حسب التغيرات المفروضة في بيئتها.

2-الاستقلالية:ويقصد بها أن لا تكون المؤسسة أو المنظمة تابعة لغيرها من المؤسسات،وأن تكون مستقلة من حيث(النشأة، المال،التنظيم).

3-التعقيد: يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسمالية الأفقية والعمودية داخل المؤسسة،بمعنى هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات ترابية داخلية وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها خلاله.

4-التجانس: بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تأثر في ممارستها لنشاطها،فكلما كانت طريقة حل الصراع سليمة كان هذا دليلا على تطور المؤسسة والعكس صحيح،والمجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس،

[1] محمد السوداني،مرجع سابق،ص35.

[2] عبد الوهاب بن خليف،المدخل إلى علم السياسة،(الجزائر:دار قرطبة للنشر والتوزيع،2010)،ص111.

بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والاختلاف،ومع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقة القائمة على أساس التعاون والتنافس على حساب الصراع، اعتبر ذلك مؤثرا على حيوية هذا المجتمع.[1]

إنه وعند القيام بعملية إسقاط لهذه المعايير الأربعة على مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر والتي تحمل نفس مقومات وسمات المجتمع المدني العربي إلى حد بعيد،نبين الخصائص العامة للمجتمع المدني الجزائري كما حددها"محمد صفي الدين خربوش"

1-المرحلية وعدم القدرة على الاستمرار أو البقاء،وارتباطها برجل واحد (الكاريزمية)

2-التبعية للسلطة وعدم الاستقلالية (استقلالية النشأة والتأسيس والحل،والاستقلالية المالية).

3-بساطة البنية التنظيمية والتركز في المناطق الحضرية والمدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية.

4-عدم التجانس وكثرة الصراعات الداخلية لأسباب شخصية.[2]

[1] عبد الوهاب بن خلف،مرجع سابق،ص ص،111،112.

[2] مرجع نفسه،ص114.

المبحث الثاني:عوامل ومرتكزات المجتمع المدني وأثاره في تفعيل التنمية

سنحاول الدراسة في هذا المبحث وكمرحلة أولى أن نتطرق إلى أهم الأسس والمرتكزات التي يقوم عليها بناء مفهوم المجتمع المدني وتكوينه، والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بتحديد قوته ومقومات فاعليته،ومن ثم تحديد أهم الوظائف والأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني.

مع محاولة تحديد أهم العوامل المؤثرة في تكوين بنية مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته على المستوى الداخلي والخارجي،مع العمل على إبراز ماهية الجدل حول مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بعلاقة المجتمع المدني بالدولة وكذلك علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية ،وكذلك علاقة المجتمع المدني بالتنمية،حيث سيتم تحديد أسلوب ونطاق الدور الذي يلعبه من خلال وظائفه وأدواره في تفعيل التنمية.

المطلب الأول:أسس بناء المجتمع المدني ووظائفه

يقوم المجتمع المدني على مجموعة من الأسس والمتطلبات لبنائه،والتي تعتبر معايير تستند إليها تنظيماته لأداء وظائف أساسية في المجتمع،تتوسط من خلالها العلاقة بين المواطن والدولة،وتقوم بدورها في تنظيم هذه العلاقة وإدارتها بطريقة سليمة ومنظمة.

الفرع الأول: أسس بناء المجتمع المدني

إن هناك عدة أسس لتكوين المجتمع المدني تتمثل في ما يلي:

1-الأساس الاقتصادي: ويتضمن مدى تحقيق درجة من التطور الاقتصادي والاجتماعي،وذلك استنادا ألى نظام اقتصادي يرتكز على الدور الأكبر للقطاع الخاص والمبادرات الفردية،ويسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم الأساسية،فوجود مستوى متطور في المجال الاقتصادي يسمح لمنظمات المجتمع المدني العمل بأكثر فاعلية وبعيدا عن سيطرة أو توجيه الدولة،وذلك لأن تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي يقلص من أمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة،وهكذا يتوجه اهتمام هذه المنظمات إلى تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي هيكليا ،وفي هذا الإطار ترتبط بنيويا بالتنمية.

2-الأساس السياسي: ويقصد به الصيغة السياسية التي لا يتحقق وجود المجتمع المدني ألا من ظلها وتسمح في مختلف قوى المجتمع بالتعبير عن وصالها وآرائها بطريقة سليمة ومنظمة.وتعتبر الديمقراطية انسب صيغة سياسية لتناسي المجتمع المدني فهي تقوم على معايير وقيم التعدد السياسي والفكري.وإدارة الصراع بالطرق السلمية،وهذا

هو نفس الأساس المعياري للمجتمع المدني،فمتى قويت ودعمت قوى ومؤسسات المجتمع المدني فأنها تساهم في تثبيت الديمقراطية كنظام الحكم،فهو بمثابة الأرضية التي ترتكز عليها الصيغة الديمقراطية ومؤسساتها وعلاقتها[1]

3- الأساس الإديولوجي: ويتضمن مختلف القيم والأفكار والإديولوجيات السائدة لدى القوى والفئات من المجتمع والتي قد يتعارض بعضها مع الإديولوجية الكلية التي تتبناها الدولة.فالتباينات في المصالح بين القوى الاجتماعية المختلفة،ترتبط بتباينات في القيم والأفكار التي تتبناها هذه القوى.وعادت ما يلعب المثقفون العضويون دورا هاما في إنتاج الخطاب الإديولوجي في المجتمع المدني.

4-الأساس القانوني: وتجسده الدولة،ويمثل الوحدة الحقوقية التي جوهرها المساواة في الحقوق والحريات بين مختلف المواطنين،بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو المذهبية.وهكذا فان وجود المجتمع المدني لا يتحقق إلا في ظل توفر الإطار الذي يضمن حرية أنشطته وحماية حركته من خلال ضمانات يمتثل فيها الفرد كما الجماعة إلى تنظيم معين وقواعد معينة وهو إطار المواطنة والحريات والقانون.[2]

الفرع الثاني:وظائف المجتمع المدني

المجتمع المدني من وجهة نظر البعض هو وسيلة لاستكمال السلطة والسيطرة على المجتمع من خلال آليات الهيمنة الإديولوجية الثقافية،ومن وجهة نظر البعض الآخر هو ساحة للصراع يمكن من خلاله توسيع نطاق التأثير في المجتمع، وقد تبلورت في هذا الإطار وظائف أساسية ومتعددة تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني،فالحديث عن هذه الوظائف مرتبط بالحديث عن الدور التنموي للمجتمع المدني،وهذا ما يفسر مدى أهميته بصفة عامة،وبالنسبة للمجتمعات النامية خاصة في سعيها إلى تحقيق التنمية.[3]

1-وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم من خلال مؤسساته بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجهها،وتمكن أعضائها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم،على أساس هذه المواقف الجماعية.

2-تحقيق الديمقراطية: فهو يساهم في التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وقد حدد ديامونـد الطرق التي يمكن من خلالها المجتمع المدني أن يعزز الديمقراطية،مركزا على التصور الليبيرالي

---

[1] محمد صديقي وآخرون،المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص:تنظيم إداري،(سيدي بلعباس:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011/2010)،ص21.

[2] محمد صديقي،مرجع سابق،ص22.

[3] عبد النور ناجي،(دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر-دراسة حالة الأحزاب السياسية)،مجلة الفكر،العدد الثالث،جامعة بسكرة (الجزائر)،ص12.

لوظائفه المتمثلة في كبح وضبط قوة وسلطة الدولة،وتدعيم المشاركة السياسية،ومقاومة التسلطية،لما يمتلكه من قدرة على الضبط فيساعد على إجراءات سياسية في المجتمع.[1]

ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصير منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل،باعتبارها البنية التحتية الديمقراطية،حيث توفر مكونات فرصة كبيرة لتربية المواطنين ديمقراطيا وتدربهم عمليا في اكتساب الخبرة ألازمة ل الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات لا واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية.

3- وظيفة حسم وحل الصراعات:حيث يتم من خلاله حل كافة النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية،وهي صيغة لإدارة الصراع في مجتمع سلمي وهذا يكسب ثقافة ممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع وتهيئة للممارسة الديمقراطية والسياسية.

4-العمل على توفير الموارد : وزيادة الثروة وتحسين أوضاع المنتمين للمنظمة بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية.[2]

5-العمل على تنمية الوعي السياسي والاجتماعي: من خلال البرامج الوطنية التي تتناول الإديولوجية الأفضل من ناحية التطبيق في الدولة والتي تتناسب معها ومع واقعها التاريخي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي،وتعد من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني حيث ترسي فيه احترام قيم النزوع للعمل الطوعي.

6-التنشئة السياسية والاجتماعية: هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بناءه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ،على رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والمبادرة بالعمل الايجابي والمشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع .

7-الوفاء بالحاجيات وحماية الحقوق: على رأسها الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع والتنظيم،والحق في المعاملة المتساوية أمام القانون.[3]

8-الوساطة والتوفيق: أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال تفجير قنوات الاتصال حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة

---

[1] أحمد إبراهيم الملاوي،دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة،مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث،(الأردن:دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري،2008)،ص10.

[2] بلال أمين زين الدين،منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والغربية-دراسة مقارنة،(الإسكندرية:دار الفكر الجامعي،2014)،ص58.

[3] محمد يوسف محمد السيد مرجع سابق،ص259.

قبل توصيلها إلى الحكومة،وهذه الوظيفة تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين المحكومين ضد الحكومة فقط،وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للاضطرابات،كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك.

9-إفراز التيارات الجديدة: حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مخزنا لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع به فهي توفر للمواطنين سبيل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم،وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية،وبذلك ساهم المجتمع المدني في توسيع قاعدة القيادات في المجتمع بشكل عام من خلال ممارساتها لهذه الوظيفة.[1]

10-ملأ الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها: لقد أدى انسحاب الدولة في العديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي وخاصة في محاولات النشاط الاقتصادي إلى بروز دور المجتمع المدني في أداء بعض الوظائف التي انسحبت منها الدولة،وشغله للفراغ الذي تركته الدولة بعد انسحابها فمثلا في البلدان المتطورة تشكل بعض منظمات المجتمع المدني جزءا عضويا فعالا في ديناميات،منظورات التغير الاقتصادي والاجتماعي.[2]

11-التنمية الشاملة: صحيح أن المجتمع المدني هو أداة هامة في تحقيق الاستقرار،إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يحقق التغير والتطور،فمنذ فترة قريبة ظهرت منظمات مهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد هو "التنمية بالمشاركة"وهناك تبرز أهمية المجتمع المدني حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير القدرات والمهارات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبأ على الحكومة،حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك في تنفيذ برامج خطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إذا للمجتمع المدني أدوات ووظائف متعددة تشتمل جميع النواحي المتصلة بالحياة المجتمعية والتي تبرز أكثرها أهمية في هذا المجال،فهذه الوظائف الأساسية للمجتمع المدني المتمثلة في الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وإتاحة الفرصة للأفراد في التعبير عن أنفسهم والدفاع عن حقوقهم وقضاياهم،إضافة إلى تعزيز القيم الديمقراطية وإشاعة الثقافة المدنية والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة والحياة المدنية تؤدي إلى الارتقاء.[3]

---

[1] كليب سعد كليب،دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية،الملتقى الدولي الثامن حول:دور المجتمع المدني في تنمية الدولة، الجزائر:جامعة أدرار،20-21 نوفمبر 2005 ،ص09.

[2] بلال أمين زين الدين،مرجع سابق،ص60.

[3] كليب سعد كليب،مرجع سابق،ص10.

المطلب الثاني:أهم العوامل المؤثرة في المجتمع المدني

لقد تم التأكيد على أن المجتمع المدني هو أحد أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يسعى إلى تحقيق بعض الأهداف من خلال أداء بعض الوظائف، تلك الوظائف التي قد تتأثر بوجود عوامل عديدة تؤثر في قوة المجتمع المدني وقدرته على تحقيق أهدافه.ويمكن تقسيم تلك العوامل إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية.

الفرع الأول:العوامل الداخلية:

يمكن التمييز هنا بين عوامل تتعلق بخصائص منظمات المجتمع المدني نفسه وظروف تنسب فيها الدولة:

1-عوامل داخل المجتمع المدني:

-**عوامل كمية:** أي الاتساع الجماهيري الذي يقاس بالحجم العددي للقوى والتكوينات الاجتماعية القائمة،أي عدد الأعضاء وحجم الموارد المادية أو البشرية فكلما زادت العوامل الكمية كلما دل ذلك على اتساع مساحة الحركة المتاحة أمام وحدات المجتمع المدني.

-**عوامل كيفية:** وتعني درجة تبلور القوى والتكوينات الاجتماعية والتي نقصد بها الخصائص والصفات التي تتميز بها مؤسسات المجتمع المدني،ومن بين أهم الخصائص التي تسهل مهمة المجتمع المدني وقدرته على التأثير في المجال السياسي.[1]

- درجة الوعي السياسي لدى الموطنين.
- المشاركة الإيجابية في النشاط.
- أن يحقق المجتمع المدني مصالح أعضائه.
- المكانة الاجتماعية والاقتصادية العالية خصوصا قيادة الجمعية.
- الاستعداد للتعاون والقدرة على التنسيق.[2]

عوامل تعود على دور الدولة:المقصود تحديدا بهذه العوامل مدى استقلالية المجتمع المدني بالاعتماد كشرط من شروط نجاحه في أداء وظائفه:

- **استقلالية النشأة والتأسيس والحل:** وحدود تتخلل الدولة في هذه العملية فالأصل هو أن لا تتدخل الدولة في هذا المجال.

[1] محمد غربي،وآخرون،المجتمع المدني العربي في ظل العولمة من الإقليمية إلى العالمية،ص27.

[2] محمد غربي،مرجع سابق،ص28.

-الاستقلال المالي:بالاعتماد على موارد ذاتية التمويل ولا يكون الدعم الحكومي هو مصدر التمويل، وهو ما يمكن للجمعية تحقيقه من خلال عوائد بعض أنشطتها الخدماتية والإنتاجية، وتبقى مشكلة الاستقلالية المالية إحدى مشكلات منظمات المجتمع المدني المستعصية.

الاستقلال الإداري والتنظيمي: ويشير إلى مدى استقلالية مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية.أي أنه لابد أن تأتي قراراتها معبرة عن الإدارة المستقلة البعيدة عن تدخل الحكومة.[1]

وهكذا فإن المجتمع المدني "هو مجال المشاركة الجماعية المنظمة في المجال العام الممتد من الأسرة إلى الحكومة،والذي يتكون من جمعيات ومنظمات غير هادفة للربح ينظر إليها الأفراد باختيارهم ويمارسون داخل العمل التطوعي بعيدا عن تدخل الحكومة أو تحكمها أو سيطرتها،ويتضح من ذلك أن الاستقلالية التي تحدد مستوياتها من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة"

ولتفحص هذا الموضوع المهم نجد ضرورة التطرق لدراسة هذه العلاقة بعد طرح التساؤل التالي:ما طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة ؟[2]

3-العلاقة بين المجتمع المدني والدولة:

على اعتبار أن المجتمع المدني يوجد في إطار الدولة وتحليله يجب أن يتم في إطار تحليل الدولة،فالحديث بين العلاقة بينهما من الصعوبة بما كان من حيث طبيعة الأهداف وحيث طبيعة الرابطة والانتماء، ومن حيث الوظائف.

إن ثنائية المجتمع المدني والدولة والعلاقة بينهما لها جوانب تمييزية كثيرة خاصة من حيث الوظائف،فرغم أن هناك وظائف مشتركة يعتبر فيها المجتمع المدني أداة مساعدة للدولة كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...الخ لكن تنفرد الدولة بالسمات التالية:

اعتبارها تمثل الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني احتكارها لحق الاستخدام الشرعي للقوة.

امتلاكها السلطة، فالدولة كتنظيم سياسي مركزي له سلطة عامة في شؤون المجتمع كله والتي تختلف في جوهرها مع بعض وظائف المجتمع المدني.[3]

وغالبا ما تحدد علاقته مع الدولة في ثلاثة صور هي:

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم،التطور الديمقراطي في الوطن العربي-قضايا وإشكاليات،مجلة السياسة الدولية،العدد142،(أكتوبر 2000)،ص698.

[2] محمد غربي،التحولات السياسية وإشكالية التنمية،(الجزائر:ابن النديم للنشر والتوزيع،2014)،ص345.

[3] محمد غربي مرجع سابق،ص315.

1-التنسيق: يمكن أن يكون في العديد من المجالات،وهنا تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى التأثير في الحياة السياسية وما تتخذه الحكومة من قرارات وسياسات في الشؤون العامة بما تعتمده من وسائل مباشرة كالاتصال بالمسؤولين والمرشحين للانتخابات،أو وسائل غير مباشرة بشن الحملات الإعلامية بالتأثير على الرأي العام.

2-التنافس والصدام: قد يحدث ذلك عند الاختلاف بشأن بعض الممارسات أو القضايا،وهنا يتجسد عمق التناقص بين هذه القوى.[1]

3-اختراق الدولة للمجتمع المدني: حيث تسعى الحكومة إلى إلحاق منظمات المجتمع المدني بها دون السماح لها بالوجود المستقبلي، مع التحكم الكامل في تأسيسها وتمويلها وحلها،وبذلك يصبح المجتمع المدني كيانا بلا معنى أو مضمون، حيث يفقد استقلاليته ويعجز عن الحركة والإبداع والمبادرة بينما تصبح الحكومة هي المصدر الوحيد للمبادرات والتغيير بها مهدد سياسات التنمية بالفشل لأنها لم تحقق أحد الشروط الهامة لنجاحها من خلال تمكين الأفراد والجماعات وإشراكهم في عملية صنع السياسات التنمية،وهذا وضع غير طبيعي لأن علاقة الدولة بالمجتمع المدني ليست علاقة تنافس وصراع إنما علاقة مشاركة وتكامل،وكثيرا ما نجد هذه الصور الاختراقية في البلاد غير الديمقراطية وتلك التي تمر بمرحلة انتقال نحو الديمقراطية.[2]

نلاحظ مما سبق تداخل وتفاعل أدوار الدولة والمجتمع المدني عبر توافقهما تارة وتعارضهما تارة أخرى،فالدولة تنظم تعاملات الأفراد من خلال القوانين والقواعد كما أن المصالح الاجتماعية للأفراد يمكن أن تخترق نظام الدولة وتحتل وظائف معينة فيها،والعلاقة الجدية بينهما المبنية على الحوار والاعتراف بالآخر في ظل ما يكرسه القانون ويكفل آليات عمله،هو الآلية الفعالة لتجنب أشكال الصراعات.[3]

ويبقى الحديث عن استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن أجهزة الدولة ليس معناه الانفصال الكامل بينهما،فلا يعقل أن يكون المجتمع المدني على خط نقيض مع الدولة وهو أحد مظاهرها،ولكن يعني أنه يتمتع بهامش واسع من حرية الحركة،بعيدا عن التدخل المباشر من قبل الدولة .

إن الدور المتقاطب مابين المجتمع المدني والدولة والتنافس الحر باتجاه التأثير بالحيز العام يعتبر من صميم الديمقراطية وروحها البنائة في إطار وحدة نسيج المجتمع وتعزيز الحراك وتفعيل الرأي والرأي الآخر والمنافسة الحرة لتحقيق الصالح العام، وهي لا تعني عدم الالتقاء اتجاه بعض القضايا والمفاصل ما بين الاثنين عندما تجد

---

[1] محمد يوسف محمد السيد،التحليل السياسي،مرجع سابق،ص195.

[2] حسنين توفيق،مرجع سابق،ص696.

[3] إيليا حريف،المجتمع المدني بين النظرية والشعار،بحث مقدم إلى ندوة:المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي،بيروت:18-20 نيسان/أفريل 2004،ص41.

منظمات المجتمع المدني أن تلك القضايا والمفاصل تنسجم مع رؤيتها وأهدافها،ولكن الثابت أن هناك دورا لتلك المنظمات يعزز المسائلة والمحاسبة للدولة والتأثير عليها بطرح رؤى وأهداف بديلة وناقدة وبنائة،ويطالب مؤسسات الدولة بتبنيها والاستجابة لها عبر آليات الحشد والضغط والتأثير الديمقراطي والسلمي عبر استخدام وسائل الإعلام والمؤتمرات والندوات والتجمعات، والتي عادة ما يكفلها القانون.[1]

4-المجتمع المدني و التحول الديمقراطي:

فلا وجود للديمقراطية بدون مجتمع مدني،ذلك أن هذا الأخير هو أداة تحقيق الديمقراطية والعكس صحيح أيضا،فان تحقيق الديمقراطية يؤدي إلى بناء مجتمع مدني قوي،وباختصار فان كل من الديمقراطية والمجتمع المدني يعتبر سببا ونتيجة،والصلة بينهما هي صلة جدلية متبادلة التأثير والتأثر.

وكما هو واضح،تعد قوة المجتمع المدني شرطا لتحقيق الديمقراطية وتعزيزها والدفاع عنها،كما تعد شرطا ضروريا لنجاح التنمية.[2]

الفرع الثاني:العوامل الخارجية

إنه بسبب موجات التحول إلى الديمقراطية التي اكتسحت العالم في السنوات الأخيرة، وبروز العولمة التي تعني في أبسط معانيها سقوط الحواجز الفاصلة بين الدول والمجتمعات والاتجاه نحو مزيد من الاندماج.فقد حدثت تغيرات كثيرة،وبرزت مفاهيم ومصطلحات على الساحة الدولية أصبحت تحتكر اهتمام العالم بها،ومن أبرز هذه القضايا التي أخذت نصيب الأسد في الانتشار العالمي "الديمقراطية"و"حقوق الإنسان"كقضايا ذات أولوية في جداول أعمال المنطقات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

هذه الأخيرة أيضا كانت من أبرز التطورات العالمية الجديدة حيث تزايد عددها واتسع نشاطها بما يتجاوز ويتخطى حدود الدولة القومية،وأصبحت تحتل مركزا قويا في التأثير على السياسات الحكومية فضلا عن تحقيق الإصلاح الاقتصادي والسياسي،والضغط على الحكومات من أجل فتح المجال أمام المجتمع المدني وعدم تقييد الحريات والدفاع عن حقوق الإنسان .فبدأ الحديث عن تكون "المجتمع المدني العالمي ليلعب أدوارا جديدة في التأثير خصوصا وأن كثيرا من منظمات المجتمع المدني في عديد من الدول بدأت بالدخول في تحالفات وروابط مع المنظمات العالمية خارج الحدود بما يزيد من قوتها ويحسن من مركزها إزاء الدولة.[3]

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم،مرجع سابق،ص698.

[2] محمد صديقي وآخرون،المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية،ص33.

[3] عبد الخالق عبد الله،تعقيب على بحث برهان غليون،بناء المجتمع المدني العربي –دور العوامل الداخلية والخارجية،بحث مقدم إلى ندوة:المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،بلا سنة)،ص763.

ضمن هذه الظروف المستجدة وتأكيدا على أهمية العامل الخارجي بالنسبة للدول العربية خاصة، فإن "برهان غليون"يجزم على أنه:كان ولا يزال العامل الأساسي،فهو ليس مجرد عامل أساسي وحاسم،إنه القانون العام الحاكم والمحدد،فلابد من الرجوع دائما إلى هذا العامل الخارجي.

أمام أهمية العامل الخارجي في التأثير،والمغالاة الكبيرة التي نلمسها فيما تقدم به "برهان غليون" وآخرون كثيرا،فإنه لا يجب الاتفاق كلية مع هذا الطرح الذي جلب العام على الخاص ويغفل العوامل الذاتية-الداخلية.[1]

المطلب الثالث:شروط وآليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر:

1- شروط تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية:

أ-شروط سياسية وقانونية: نبدأ في الشروط السياسية بمفتاح الديمقراطية،وفي الحقيقة لا نريد أن نزايد على فكرة الديمقراطية ولا نعتقد أنها الحل لكل المشاكل ومع ذلك وبالنسبة لموضوعنا تحديد فإننا نتصور أنه لا حياة ولا ازدهار للمجتمع المدني دون مناخ ديمقراطي حقيقي،لأنه في ظل الديمقراطية يشعر المسؤول بحاجته الحقيقية إلى توجيه علمي لكي تنجح سياسته ويكسب الشرعية.

كما أنه وفي ظل الديمقراطية تصبح دراسة أدق القضايا ممكنة بمنتهى العلمية ودون أي حساسية ويصبح الحصول على المعلومة والوثيقة وفق الضوابط المعقولة حقا من حقوق تنظيمات المجتمع المدني،كما أنه لا بد أن نضمن وجود بنية قانونية وتشريعية مواتية تكفل حق الاطلاع على البرامج التنموية وحق المشاركة بشفافية وضمان حرية التعبير وهذا يمكن أن يكون جزءا من البنية السياسية الديمقراطية[2]

فمنظمات المجتمع المدني كبنية وآلية وممارسة تحتاج إلى نظام ديمقراطي يرتكز على التعددية السياسية والمدنية ويستند إلى نظام قضائي مستقل ومشاركة شعبية واسعة على مختلف المستويات في إطار حرية الأفراد وحقوقه،ففي ظل هذا النظام يمكن أن تقوم تنظيمات المجتمع المدني بتجسيد مميزات الحكم الراشد وبالتالي التمكن من ترقيته،كما تحتاج منظمات المجتمع المدني لأداء مهامها إلى قنوات تمويلها وإلى سياسات تحمي وتضمن تمويلها،فتوفر بنية مؤسسية (الناحية الهيكلية) ستحقق فاعلية أكبر من خلال ترسيخ أسس للمشاركة واقتسام الدور في بلورة التنمية المحلية،حيث أشار إلى ذلك الأستاذ برهان غليون من خلا إجراء إصلاحات على مستوى مؤسسات الدولة وتحديد وظائفها والتطرق إلى الهيكلة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني نفسها،حيث الاستقرار الذي يؤدي صياغة مواقف فعالة في الدفاع عن مصالح الجمعيات.

---

[1] عبد الخالق عبد الله مرجع سابق،ص764.

[2] أحمد موصلي،جذور أزمة التثقب في الوطن العربي،(بيروت:دار الفكر المعاصر،2002)،ص170.

ب–الشق الاقتصادي: إن استقلالية وفاعلية المجتمع المدني تتوقف على مدى قوة والأساس الاقتصادي للمجتمع وعلى مدى قدرته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين الأفراد وكذا على توافر مجال اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية من جهة وتقليص التبعية المفروضة على المجتمع والدولة من جهة ثانية،فالمجتمع المدني محتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي ذات المستوى الاقتصادي العالي والتي استطاعت أن تحقق تقدما صناعيا ساهم في بلورة النظم الديمقراطية على عكس الدولة التي تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية كالجزائر التي أخفقت في تحقيق تقدم اقتصادي وخلق قطاع خاص يساهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي يمكنهم من الاهتمام بالمشاركة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية،وفيما يتعلق بهذا الشق هناك مشكلة التمويل ولا يمكن تصور دور فعال للمجتمع المدني دون أن يتوفر له تمويل معقول، وبدون هذا التمويل لا يمكن الحديث عن رؤى وجهود فردية ولا يمكن الحديث عن توجهات إستراتجية تطرح بدائل محددة للسياسات "حلول مفصلة للقضايا،فإذا كانت الدولة لا تؤمن فعليا بدور المجتمع المدني في التنمية المحلية فلو تعطيه أولوية في التمويل كما أن التمويل الخارجي تحيط به الكثير من الشبهات في مقدمتها خطورة التدخل في منظمات المجتمع المدني وتوجيهها بما يخدم مصالح الممولين.

وعليه فأن تفعيل دور المجتمع المدني الجزائري يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي،بحيث يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور كبير للقطاع الخاص والمبادرات الفردية والجماعية الرامية إلى تحقيق الجودة الاقتصادية والإدارية،أي يسمح للأفراد بإشباع جزء من احتياجاتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة والتي يقتصر دورها على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة والقيام ببعض المشروعات والصناعات وإدارة المواقف التي قد يعجز القطاع الخاص عن القيام بها وفقا لإستراتيجية سياسية واقتصادية وتنموية في إطار تحقيق الحكم الراشد،تأخذ بالاعتبار مصالح المجتمع المدني ودوره بحيث توفر له مساحة للحركة المناسبة.[1]

ج–الشق الاجتماعي: إن إشباع رغبات الأفراد وتحقيق حاجاتهم الأساسية ورفع مستوى الدخل الفردي يجعل من الفرد يهتم بالمشاركة الشعبية وتنمية المنظمات الاجتماعية التي تشكل له قنوات في صياغة القرارات ووضع السياسات العامة في البلاد.

[1] سليمان الرياشي،ولآخرون،الأزمة الجزائرية–الخلفيات السياسيةوالاجتماعيةوالاقتصادية والثقافية،ط2،(بيروت:بلا دار النشر،1996)،ص ص،104،97.

د- الشق الثقافي: إن الثقافة العلمية الوطنية لها دور متقدم في تحريك وبناء المواطنة الفعالة الواعية لممارسة العمل الجماعي في إطار منظمات المجتمع المدني ونشر القيم الحضرية الموجهة لبناء إدارة الإنسان والتعامل السلمي باتجاه تطوير القيم التقليدية الراهنة على الاتكال والغيبية نحو تأكيد ثقة الإنسان بقدرته على بناء نفسه والمساهمة في تقدم مجتمعه،والعمل على تهذيب هذه القيم من شرف وكرامة بنا تحمله من معاني تقليدية،لتحمل مفاهيم حضارية تؤكد قيمة الحرية وحق المشاركة وأمانة العمل في صياق بناء الشخصية الفردية المستقلة،فإذا توفرت مجموعة من القيم والتقاليد والأعراف (ثقافة مدنية) تسند إلى قبول الآخر والتنوع وإدارة الخلافات سلميا وكذا ثقافة التطوع المشجعة على المشاركة السياسية والاجتماعية وشرطا ضروريا لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات العامة في الجزائر حيث إن الثقافة المدنية تمكن المواطنين من استخدام أساليب الحوار المتحضر والتشاور السلمي والتعامل مع المشكلات والقضايا المطروحة بعقلانية ورشادة.[1]

2-آليات تفعيل دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية:

هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في ترسيخ المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر وتعمل على زيادة تأثيره في القرارات الحكومية ودفعه في المشاركة العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية،تتمثل في:

-تأسيس منبر للحوار المجتمعي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية وحتى الدولية يكون وسيلة للتضامن وأداة لنقل الخبرات والتجارب الوطنية والدولية،ويكون من مهامه أيضا ما يلي:

-متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية المحلية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

-توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين وإيلاء إهتمام خاص لمشاركة الشباب والنساء.

-إصدار تقرير سنوي حول حرية المجتمع المدني يتناول رصد أنشطته وتطوره وسبل تذليل العقبات التي تواجهه،ويكشف عن احتياجاته في التدريب والدعم المالي والإعلامي وغيرها،والسبل المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات.[2]

-التنسيق مع وسائل الإعلام بقطاعاتهم المختلفة لحفز اهتمامها بمؤسسات المجتمع المدني ونشر الثقافة المدنية وعرض التجارب الناجحة بشكل دوري ومنتظم،وإثارة اهتمام الرأي العام بشأن قضايا مؤسسات المجتمع المدني ودورها في النهوض بالقضايا التي تمس الاهتمام المباشر المواطن.

---

[1] سليمان الرياشي،مرجع سابق،ص105.

[2] صالح زياني،(واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي)،مجلة العلوم الإنسانية،العدد9،ص72.

-تأسيس معهد جزائري مستقل لقياسات الرأي العام يقوم جهده على أساس علمي وإجراء دراسة معمقة حول خيارات تأسيسية من الناحيتين القانونية والعملية ومصادر تمويله.

-إطلاق حملة لتأسيس صندوق تمويل جزائري في شكل وديعة أو وقفية لصالح عدد من قطاعات المجتمع المدني.

-دعم الدعوات الرامية إلى تعزيز جهود الرصد في مجالات التنمية والمساواة والحريات العامة في مقدمتها:

أ-المبادرة إلى رصد المنظمات العامة في مجال التنمية المحلية وتبادل المعلومات بشأن التجارب الناجحة في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر آلية منتظمة.

ب-إنشاء مرصد للحريات الصحفية والإعلامية يتولى إصدار تقرير سنوي يرصد الحريات الإعلامية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان.

ج-ضرورة بلورة إطار يستوعب اهتمامات المجتمع المدني ويعزز حضوره في مختلف القضايا التي تهم البلاد وذلك من خلال الحضور في الملتقيات الوطنية والندوات.

د- تأسيس إطار للتعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني الجزائري ودعم جسور التواصل مع العالم الخارجي.[1]

-إن تبني توجه تنموي شامل يستند إلى مواجهة تحديات التنمية المحلية ستحول منظمات المجتمع المدني من آلية تعمل مع المشكلات بشكل تسكيني إلى آلية مؤسسية تعمل من أجل الإصلاح والتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي،لا سيما البعد الثقافي من هذا التوجه التنموي الذي يؤدي إلى التأثير على الاتجاهات الثقافية مثل المشاركة السياسية وقضايا المرأة،كما أن هذه الآلية تنطلق من مفهوم التمكين ووضع مواطن منتجة من شأنه أن يربط بين المجتمع المدني والدولة والتنمية مما يستدعي القيام بعقد مؤتمرات وتطوير مفهوم للشراكة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة في لجان مشتركة لبحث المشاريع ومن المهم في هذا السياق التخطيط لآليات تربط بين صانع السياسات العامة والمجتمع المدني كالجان التي تربط مباشرة بعملية صنع التشريعات في البرلمان والمشاركة هنا من جانب المجتمع المدني سوف تكفل أعلى درجات الالتزام بالقضايا الوطنية.

-توفير ضمانات خلق بيئة سياسية وقانونية مهيأة لدور أكثر فاعلية لمنظمات المجتمع المدني،ويتم تحقيق ذلك في وجود أهم ركيزتين وهما الديمقراطية والمواطنة من خلال إحلال الأساليب والقيم الديمقراطية ضمن هيكلة وبنية العلاقات داخل المجتمع المدني ذاته في ظل التمتع بالمواطنة الفعلية،أي تجنب فلسفات القيم العشائرية

[1] صالح زياني،مرجع سابق،ص76.

والانتهازية،هذا كله يدخل في صياق إعادة بناء العلاقات بين أهم كيانين وهما الدولة والمجتمع المدني في إطار التنسيق والتعاون الذي يزيد من القدرة المطلبية للعمل الجمعوي.

-توفير بيئة ثقافية واجتماعية لتمكين منظمات المجتمع المدني من إحلال التنمية المجتمعية وإبراز فكرة الترابط المدني التي يقصد بها تشكيل أحكام ذاتية قادرة على مواجهة السلطة وتحديد مداها بإعادة تركيب نقدي لمكونات هذا النظام المؤسسي المجتمعي "الدولة" "المجتمع المدني" بتوفير الجو الثقافي لتحقيق التطور الديمقراطي وتحديد الخطاب الثقافي للإصلاح ودعمه وتفعيله وترسيخ دائرته،فمن المهم التركيز على ثقافة التطوع والمفهوم يشير إلى قيم واتجاهات وسلوكيات محفزة للعمل التطوعي المنظم،ويتم نشرها في المجتمع من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية.

-تبني رؤية واضحة لمفهوم بناء القدرات والذي يعتمد على تبني رؤية شاملة لمكوناته فهو لا يشمل مجرد التدريب كما هو شائع وإنما يتخطاه إلى تطوير البحوث وبناء قواعد البيانات ويمتد إلى عمليات التشبيك بين منظمات المجتمع المدني والتي تزيد من فاعليتها وقدرتها على التأثير في السياسات العامة لا سيما في الجزائر حيث نلحظ التشتت في عملية بناء القدرات،فلا بد من تطوير إستراتجية واضحة في التدريب تكون ذات صلة بالدراسات العلمية ومكيفة مع نوعية نشاط المنظمة وتغييرات العصر[1]

-الاهتمام بخلق توافق حول مواقف الشرف الأخلاقي،فالعمل التطوعي تحكمه مجموعة من المبادئ الأساسية التي تأكد على الشفافية في مواجهة الدولة والمجتمع في تعاملها مع المجتمع والحكومات ومؤسسات التمويل.

-المصداقية والمحاسبة.

-احترام احتياجات ومشكلات المجتمع.

-الممارسة الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني.

-إدارة المنافسة والصراعات سلميا وقبول الرأي الآخر.

-التوجه إلى تحقيق الصالح العام ووضع ضمانات لعدم تحقيق مصالح شخصية لأعضاء مجالس الإدارات.

-ضمان المشاركة الشعبية المجتمعية ومشاركة المستفيدين في توجهات المنظمات.

-الابتعاد عن الانخراط في حزب أو تيار سياسي معين.[2]

[1] صالح زياني،مرجع سابق،ص75.

[2] صالح زياني ،مرجع سابق،ص75.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على المجتمع المدني وهو مفهوم عصري بات الجميع يشدد على أهميته ودوره وهو يحدد مجال متمايزا عن السلطة وأجهزتها وعن البنى التقليدية الموروثة في آن واحد،ويشير إلى الانتظام والعلاقات القائمة على أساس مفاهيم معاصرة وعلاقات تنتمي إلى عصر الدولة الحديثة،حيث تطرقنا إلى نشأته وكان المجتمع المدني في الفكر الغربي يضرب بجذوره في أصولها القديمة .

وتنعكس على مدلولاتها المدارس الفكرية والمناهج النظرية المتباينة في محاولتها بناء صياغة مفهوميه للمجتمع المدني، ثم في الفكر الغربي الحديث الذي تبنى نظرية العقد الاجتماعي، ثم الفكر الغربي المعاصر الذي عرف نوعا من الجمود حتى في فترة متأخرة من القرن العشرين،ثم في الفكر العربي المعاصر.

ثم تطرقنا إلى أهم الخصائص والتي تميزت ب القدرة على التكيف، الاستقلالية، التعقيد التجانس، ثم تم التطرق إلى أهم العوامل والمرتكزات للمجتمع المدني وأثارها في تفعيل التنمية،وفي الأخير تناولنا شروط وآليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر.

الفصل الثاني: التنمية وأثرها على الإقتصاد المحلي والوطني

تمهيد :

سعى الإنسان خلال القرون الماضية إلى توفير أكبر قدر ممكن من الرفاهية المادية لتلبية حاجاته،فحقق مستويات عليا من التطور التكنولوجي والمادي،إلا أنه وجد أن التنمية التي سعى إلى تحقيقها بكل الوسائل لن تتحقق إلا به.

وهذا فإنه بعدما كان الاقتصاد وقيمه المادية على رأس اهتمامات لوقت طويل واعتبرته المنظمات العالمية على رأسها منظمة الأمم المتحدة للتنمية حقا مكرسا لكل الشعوب خاصة الشعوب والدول النامية حتى تستطيع اللحاق بالدول المتقدمة.

وكانت اهتمامات الدول في بادئ الأمر هي تحقيق التنمية وجعلها هدفا تسعى إليه من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية في شتى الأصعدة وذلك حتى يتحقق للمجتمع زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي وإحداث تغيير جذري للمجتمع،يقضي به على مسببات التخلف والفقر لذا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين وكل مبحث ينطوي على ثلاثة مطالب.

المبحث الأول:تأصيل مفاهيمي ونظري للتنمية

المطلب الأول:تعريف التنمية

تعتبر التنمية أحد مواضيع البحث العلمي التي أثارها الباحثين والكتاب والمنظرين كل حسب وجهة نظره وبالتالي فالتنمية موضوع وهدف جميع الحكومات.

أولا: تعريف التنمية لغة: نمو – نماء ،أي زاد وكثر وأنميت الشيء أي جعلته ناميا.

ثانيا :اصطلاحا: يدل مصطلح التنمية على:عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمو آخر متقدم،كما ونوعا وتعد حل أمثل لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات.[1]

والتنمية برأي **أمين هويدي:** هي عملية إعادة تشكيل كافة هياكل المجتمع،فهي تعيد تشكيل القاعدة الاقتصادية للمجتمع وما يعلوها من بناء فوقي من علاقات الإنتاج وما ينبثق عنها من قوانين اقتصادية موضوعية ومن سلطة الدولة.[2]

وبرأي دكتور **حامد القرنشاوي:** تعني إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده،بمعنى زيادة قدرة المجتمع على للاستجابة للحاجيات الأساسية عن طريق الإرشاد لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.[3]

وكذلك تعتبر التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع،وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى.

وهي تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع،أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة.[4]

---

[1] صدام هاشمي،عبد الصمد خالدي،دور الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر–دراسة حالة،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، (النعامة:كلية العلوم السياسية،2016/2015)،ص ص58،59.

[2] محمد حسن دخيل،اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة–دراسة مقارنة.(لبنان:منشورات الحلبي الحقوقية،2009)،ص19.

[3] المرجع نفسه،ص17.

[4] طارق السيد، علم اجتماع التنمية، (الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،2008)،ص15.

والتنمية هي عملية مستقرة يشارك فيها أفراد المجتمع للعمل على نقل مجتمعهم من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية عن طريق إحداث بعض التغيرات الإيجابية في قطاعات العمل المختلفة والتي تؤدي إلى زيادة وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

والتنمية هي كل الجهود البشرية التي تبذل من أجل النمو والتقدم وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع.

التنمية هي كل عمل إنساني بناء في جميع القطاعات وفي مختلف المجالات على كافة المستويات.

التنمية هي عملية حضارية متكاملة تعني دفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المطرد في الاستثمار.

التنمية تقوم بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التطوير التكنولوجي المطلوب.[1]

فالتنمية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية،أي أن التنمية عملية حضارية شاملة،والتنمية يختلف مفهومها في الدول النامية عن مفهوم النمو في الدول المتقدمة،ففي الدول النامية تعني التنمية تغييرا جذريا في أوضاع ومجالات مختلفة وأما في الدول المتقدمة فإن مفهوم النمو يعني التغيير في الأوضاع القائمة والتي قد لا تكون مختلفة.[2]

كما عرفتها الأمم المتحدة على أن التنمية هي عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد الجهود بين الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في وسط المجتمعات القومية والمحلية والعمل على خروج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل إيجابي وتساهم في التقدم العام للبلاد.[3]

ثالثا:الفرق بين التنمية وبعض المفاهيم الأخرى المتشابهة معها

1. الفرق بين التنمية والنمو:

يقصد بمصطلح النمو عملية الزيادة الثابتة المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة.

أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن.

2. الفرق بين التنمية والتغيير:

[1] نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية-دراسة في علم الاجتماع السياسي،(بن عكنون:ديوان المطبوعات الجامعية ،2007)،ص28.

[2] محمد موسى حربي عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي-مفاهيم وتجارب،(عمان:دار البداية ناشرون وموزعون،2014)،ص61.

[3] محمد السوداني،المجتمع المدني وإشكالياته فيما بعد ثورة الربيع العربي،(القاهرة:در إتوان،2010)،ص45.

إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار،فقد يتغير الشيء إلى نحو سلبي،بينما هدف التنمية هو التغيير نحو الأفضل بوتيرة متقدمة.

3. الفرق بين التنمية والتطور:

إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أكثرها تعقيدا.[1]

4. الفرق بين التنمية والتقدم:

التقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

5. الفرق بين التنمية والتحديث:

كثيرا ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث،فالأولى يعني بالإضافة إلى ما رأيناه سابقا في التعريفات الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية،أما التحديث فهو جلب رموزا الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية المعدات الآلية والسلع الاستهلاكية،ولم تصمد نظريات التحديث أمام الانتقادات لسبب بسيط جدا وهو أنها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم الثالث أو المتخلف،ووقوع هذه النظريات التحديثية أسيرة للنموذج الغربي،لأنها لم تهتم بحقيقة النمو الاجتماعي والإمكانيات الذاتية للعالم الثالث.[2]

6. الفرق بين التنمية والتمدن:

فالتمدن هو عملية تغيير الأسلوب التقليدي القديم لحياة الأفراد في المجتمع إلى أسلوب آخر أكثر حداثة،وبالتالي يمكن اعتبار مفهوم التمدن متحولا حيث يحتوي بداخله على اتجاه التحول مما هو تقليدي إلى ما هو أحدث وأكثر معاصرة.[3]

---

[1] صدام هاشمي،مرجع سابق،ص59.

[2] محمد غربي وآخرون ،التحولات السياسية وإشكالية التنمية،(الجزائر:ابن النديم للنشر والتوزيع،2014)،ص224.

[3] خيضر خنفري،تمويل التنمية المحلية في الجزائر–واقع وأفاق،(الجزائر3:كلية العلوم الاقتصادية،العلوم التجارية وعلوم التسيير،أطروحة دكتورة،2010)،ص7.

المطلب الثاني:خصائص التنمية وأهميتها

- **خصائص التنمية:**

في ضوء التعريفات السابقة يمكن تحديد بعض خصائص التنمية وهي كالآتي:

1. التنمية عملية مقصودة ومخططة.
2. التنمية عملية ضرورية للتغيير المنظم.
3. التنمية عملية ليست جزئية وإنما كلية شاملة.
4. التنمية عملية داخلية ذاتية أي أن مقوماتها وبذورها موجودة في داخل الكيان المجتمعي نفسه،وأن قوى خارجية لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانوية.
5. التنمية عملية ديناميكية.
6. التنمية عملية مستمرة.
7. التنمية ضرورية لكل مجتمع حتى المتقدم منه.
8. أهمية المشاركة الشعبية لجميع مراحل العمل التنموي.
9. أهمية العدالة في جميع مراحل وإجراءات التنمية.
10. ضرورة إزاحة المعوقات التي تعوق عمليات التنمية في أي مرحلة من مراحلها.[1]
11. من الضرورة أن تراعي التنمية البعد البيئي في جميع مشروعاتها.
12. للتنمية أنواع عديدة حسب المجال الذي تعمل به مثل التنمية الاقتصادية،التنمية الاجتماعية،التعليمية والتنمية الصحية.
13. للتنمية مستويات عديدة حسب المستوى الجغرافي الذي تعمل عليه مثل (التنمية الدولية-التنمية الإقليمية-التنمية القومية-التنمية المحلية أي تنمية المجتمع المحلي).
14. التنمية لابد أن تكون تنمية مستدامة.[2]

- **أهمية التنمية المحلية :**

-زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.

-توفير فرص العمل للمواطنين.

---

[1] إبراهيم العيساوي،التنمية في عالم متغير-دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها،(القاهرة:دار الشروق،2006)،80.

[2] محمد محمود الجوهري،علم اجتماع التنمية،(عمان:دار الميسرة للنشر والتوزيع،2010)،ص45.

-توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والمستوى التعليمي والمستوى الثقافي.

-تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

-تحسين وضع ميزان المدفوعات.

-تحقيق الأمن القومي للدولة والاستقرار الهادف والذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات.

-زيادة الدخل القومي.[1]

المطلب الثالث:مستويات التنمية

إن اختلاف الموارد الطبيعية واختلاف توزيعها على المناطق الإقليمية يؤدي إلى اختلاف درجات وطبيعة التنمية واختلاف مستوياتها ومجالاتها كما يلي:

فبالنسبة لمجالات التنمية نميز بين:

1. التنمية الوطنية:

والتي تعتبر عملية يتم فيها تشغيل جميع القطاعات واستغلال كل الموارد والإمكانيات المتاحة،وهي عملية تقتضي وجود تخصص وتناسق بين الوحدات الإنتاجية ووجود شبكة إنتاجية واسعة تشمل كل القطاعات والأقاليم عبر الوطن.[2]

2. التنمية المحلية:

تعرف بأنها "مجموعة من العمليات تتوحد فيها جهود الأهالي مع السلطات الرسمية بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية وتمكينها من المساهمة بدرجة قصوى في تقدم الوطن ككل" كما تتميز التنمية المحلية من حيث إطارها النظري بوجود عناصر تحددها من الناحية الزمنية (العنصر الزماني) الناحية المكانية (العنصر المكاني) ،وقطاع النشاط.

1. العنصر الزماني:

مفاده أن التنمية المحلية،مثلها مثل التنمية الوطنية ذات مجال زماني مخطط تعمل فيه،يحدد بفترة معينة قد تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.

2. العنصر المكاني:

---

[1] https//hrdiscussion .com/hr 42134.html.

[2] وسيلة السيتي،تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد،(جامعة محمد خيضر بسكرة،2005/2004)،ص ص4،3.

نعني به المجال المكاني الذي يتم فيه تجسيد برامج هذه التنمية المحلية،حيث يتحدد في الجزائر على سبيل المثال في ثلاثة مستويات وهي:[1]

أ– المستوى البلدي:

تنعكس التنمية المحلية على مستوى البلدية باعتبارها أحد الهيئات الإقليمية القاعدية للدولة فيما يتضمنه المخطط البلدي للتنمية (P .C.D) من حصر لجميع حاجات السكان تلك البلدية في شتى ميادين حياتهم اليومية (الزراعة،الصناعة،التجارة،الثقافة...الخ) بغية السعي في الاستجابة لطلباتهم حسب ما تسمح به قدرات البلدية.[2]

ب– **المستوى الولائي:**

بحكم أن الولاية تمثل قاعدة إقليمية إلى جانب البلدية واعتبار أنها مجموعة من البلديات والدوائر،فإن التنمية على مستوى الولاية تتم وفقا لمخطط تنموي ولائي،يمس مختلف مناطق وبلديات الولاية،على أساس قطع نشاط واحد كتنمية القطاع الفلاحي بالولاية.

كما بإمكانها أن تعنى ببعض القطاعات أو كلها،سواء على مستوى بلدية واحدة أو عدة بلديات في حدود توجيهات مخطط التهيئة العمرانية والتعمير،والمخطط القطاعي للتنمية(P.S.D)،وهذا الأخير الذي تعده كل مديرية بالولاية مكلفة بقطاع نشاط معين.[3]

ج–**المستوى الجهوي:**

هناك العديد من البرامج التنموية يتم تجسيدها على المستوى الجهوي،وهو يشمل عدة ولايات تشترك في مميزات متجانسة كالمناخ،أو القدرات الطبيعية،أو المستوى الثقافي لسكانها،وهي عملية تطوير تدخل فيما يعرف بتنمية المناطق الجهوية،وفقا لبرامج خاصة تبادر بها الدولة على أساس بعد جهوي.

3. عنصر قطاع النشاط:

فحوى هذا العنصر،أن نوع التنمية وثيق الصلة بطبيعة النشاط أو القطاع الذي بصدد تطويره وإصلاحه،حيث تظهر في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر.

---

[1] جمال زيدان،إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين الخصوص القانونية ومتطلبات الواقع،(الجزائر:دار الأمة للطباعة والنشر،2014)،ص19.

[2] فؤاد بن غضبان،التنمية المحلية–ممارسون وفاعلون،(عمان:دار صفاء للنشر والتوزيع،2015)،ص58.

[3] جمال زيدان،مرجع سابق،ص20.

أ– التنمية العمرانية:

تعني بها تنظيم العمران والمحافظة على البيئة،عن طريق الاستخدام العقلاني للأرض وموارد البيئة الطبيعية،بما يقام عليها من بنايات ومجمعات صناعية في إطار ما يسمى بالتخطيط العمراني.

ب–التنمية الاقتصادية:

تهدف إلى وضع مخططات،يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية،سواء في الجانب الزراعي،الصناعي وحتى المنشآت القاعدية،بما يسمح لها خلق توازن يمكنها توفير منتوجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها.

ج–التنمية الاجتماعية:

وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بالجانب الاجتماعي لأفراد الأقاليم الواحد،كتوفر المساكن المناسبة لهم وتحسين مستوى الخدمات الصحية،التعليمية وحتى الثقافية المقدمة لصالحهم.

د–التنمية الإدارية:

تمثل مجموعة من العمليات والإجراءات المخططة سلفا،تستعمل فيها بعض الأساليب الفنية كالتدريب،التوجيه وتقديم المساعدات المادية كالأموال والمعنوية كالاستثمارات،من أجل رفع مرد ودية العمل الإداري وجعله مؤهلا لإدارة التنمية.[1]

وسوف نتطرق إليه بالتفصيل فيه أكثر في المبحث المقبل من هذا الفصل.

[1] فؤاد بن غضبان،مرجع سابق،ص33.

المبحث الثاني: التنمية المحلية

يرتبط مفهوم التنمية المحلية من الناحية التاريخية،بوجود شؤون محلية وافق تطور حياة الإنسان في مجتمعاته مع بني جنسه، وفقا لتنظيم اجتماعي كانت بدايته الأسرة،ثم القبيلة،حيث انحصر مدلول التنمية المحلية أثناء تلك الحقبة التاريخية في حدود ما تستدعيه متطلبات الحياة الطبيعية للمجموعات البشرية،اذ اقتصر مضمونها على تحقيق كل ما يحتاجه أفراد القبيلة من غذاء ولباس واستقرار أمني.

إلا أن بمرور الوقت،وتطور الفكر الإنساني على الصعيد الاقتصادي والسياسي، توسع نطاق تجمعات الأفراد وتزايدت بذلك احتياجاتهم،إلى درجة أصبح يستحيل تلبيتها في حدود التنظيم القبلي،نتيجة لذلك ظهرت الدولة كوحدة سياسية،اجتماعية واقتصادية، ذات إقليم جغرافي تمارس سيادتها عليه وتحمي سكانها وتسعى من أجل تلبية مآربهم في أطار ما يعرف بالتنمية الوطنية.

وارتبطت التنمية المحلية بعدة مفاهيم كالتنمية المستدامة والتنمية الشاملة،حيث تعتبر التنمية المحلية موضوع من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان،حيث تقدم التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي التي تعاني منه البلدان النامية وعلى رأسها الجزائر، وذلك من خلال الدور الكبير الذي تؤديه في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة،والمتمثل في تنفيذ السياسات العامة للدولة والبرامج والأنشطة المختلفة على مستوى الوحدات المحلية،مما يمكن المجتمعات المحلية من النهوض وتحسين المستوى المعيشي،ورفع الدخل للمواطنين المحليين وفي هذا المبحث تم التطرق إلى ثلاثة مطالب .

المطلب الأول تم التطرق إلى تعريف التنمية المحلية أهدافها أما المطلب الثاني فتطرقنا إلى خصائص التنمية المحلية وأهميتها،أما المطلب الثالث فتطرقنا إلى دور المجتمع الإداري في التنمية المحلية.

المطلب الأول:تعريف التنمية المحلية وأهدافها

في إطار تطور فكرة التنمية،ظهر تطور أيضا مفهوم التنمية المحلية،خاصة بعد الحرب العالمية الثانية،حيث حضت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية ومن بينها الجزائر كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية يجب التطرق إلى نشأة مصطلح التنمية المحلية، حيث لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية،فالمنظرون الاقتصاديون كانو يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام،لكن منذ الستينات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية،من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل،وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم.

لقد مر مصطلح التنمية المحلية بمرحلتين أساسيتين هما:مرحلة النضال ثم مرحلة الاعتراف المتعدد الأشكال،حيث عرفت فترة العشرينات العديد من المشاريع التي اهتمت بتطوير المناطق الريفية،فظهر مصطلح تنمية المجتمع ثم التنمية الريفية ثم التنمية الريفية المتكاملة،وكان أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية الستينات من القرن الماضي وتحديدا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة وبداية من الثمانينات أخذ المصطلح يحوز القبول،وكسب تدريجيا اعترافا من طرف مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات والجمعيات على أن التنمية المحلية نمط من أنماط التنمية.

1- تعريف التنمية المحلية

يرى الدكتور فاروق زكي في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية، بأن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توجد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية،لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية،وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما:مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع،وجعل هذه العناصر أكثر فاعلية.[1]

[1] جمال زيدان،إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين الخصوص القانونية ومتطلبات الواقع،(الجزائر:دار الأمة للطباعة والنشر،2014)،ص24

–التنمية المحلية: يقصد بها العملية التي تتم بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية اقتصاديا،اجتماعيا،ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين وسائل الإنتاج.[1]

–التنمية المحلية : هي عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف أقامة مجتمع حديث،وبغض النظر عن دقة هذا المفهوم،إلا أنه يشير إلى حقيقة أساسية هي أن التنمية المحلية معقدة وشاملة،تتضمن جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية،تلك حقيقة أساسية يتعين أخذها في الاعتبار سواء كانت بصدد إقامة تصور عام لظاهرة الرفاه أو تحديد دقيق الإستراتيجية التنمية.[2]

كما عرفها محي الدين صالح:بأنها مفهوم حديث الأسلوب للعمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية،وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات علميا وإداريا.

ويرى الدكتور أحمد رشيد أن التنمية المحلية هي عبارة عن برامج وسياسات تهدف إلى تنمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي لا تقتصر التنمية على الجانب الاقتصادي فقط،كما أنها بهذا المعنى هي عملية شاملة وليست منفصلة عن المفهوم العام للتنمية.[3]

إن التنمية المحلية هي صميم البحث عن كيفية تطوير الأجزاء الأكثر تخلفا في أقاليم الدولة،ويعتبر الريف أكثر المناطق تخلفا،من هنا فإن التنمية المحلية تنطبق وتلتقي مع مفهوم التنمية الريفية التي ينظر إليها البنك الدولي في إحدى تقاريره المنشورة على أنها:عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ووسائل الاتصال والإسكان.[4]

فالتنمية المحلية في مضمونها فكرة التعاون بين مختلف الفاعلين لتحقيق أهداف تنموية تعود بالنفع على السكان المحليين الذين يعتبرن من الفاعلين في تنمية الإقليم المحلي،

---

[1] محمد عارف نصر،استمولوجية السياسة المقارنة–للنموذج المعرفي النظري والمنهج والنشأة،(المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002)،ص204.

[2] فؤاد بن غضبان،مرجع سابق،ص29.

[3] رشيد أحمد عبد اللطيف،التخطيط للتنمية،(مصر:المكتبة الجامعية،2001)،ص19.

[4] إبراهيم عبد الفتاح سعد الدين،مستقبل التنمية العربية–بين طموحات الاستقلال ومخاطر التبعية،مجلة العمل العربية،العدد44،مايو/أيار–أغسطس/آب1988،بيروت،ص42.

ويمن القول أن التنمية المحلية تشكل ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية،إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي،إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية،وخلق فرص عمل، وتتعدد تعريفاتها وذلك وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي أو الأهداف التنموية،وإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية،فمشاركة المواطنين لا تقل أهمية عن ذلك.

تعتبر التنمية المحلية على أنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية،تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية ،وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية ،وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية،والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي،وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية.[1]

وتعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها العمليات التي يكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية،ومساعدتها في الاندماج في حياة الجماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن.

وكذلك هي عملية تقوم بشكل قاعدي بمعنى من الأسفل،بحيث تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي،وتبنى التنمية المحلية على المشاركة لمختلف الموارد المحلية،وكل ذلك بغاية الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج،وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلي باعتبار هذه الموارد والمؤهلات أو الإمكانيات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغير،وضمان إستمراريته مع إشراك الإنسان المحلي.

وعرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي تشجع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى،معتمدين في ذلك على أنفسهم،فجوهر التنمية هو الذي يعالج بها المجتمع مشكلاته.

ومن التعريفات السابقة يمكن استخلاص بعض المؤشرات والعناصر التي ترتكز عليها والمتعلقة بالتنمية المحلية وهي تتمثل في:

-التركيز على العنصر البشري واعتباره مورد ثمين.

-اعتبارها عملية وليست مجرد حالة.

-مقاربة ذات مجالات أو أبعاد متعددة اقتصادية،اجتماعية،ثقافية،إقليمية.

[1] ميلود صديق وآخرون،أفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري-دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية،(تيميمون:دار الند ونية للنشر والتوزيع،2005)،ص112.

-اتخاذ إقليم محدد مجالا لها.

-تتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرضى عنها إلى أوضاع أخرى جيدة.

-الاهتمام بجميع الفئات وكافة القطاعات وكل المجالات.

-كما يرتبط مفهوم التنمية المحلية كذلك بمفاهيم عديدة يمكن أن نتطرق إلى أهمها وهو مفهوم التنمية المستدامة.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المحلية مفهوم شامل في إطاره المحلي له علاقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وفقا لاحتياجات الأقاليم المحلية ولذلك تعتبر التنمية المحلية من أهم المفاهيم لأنها تمثل غاية في حد ذاتها.

1. أهداف التنمية المحلية:

ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الإغراض التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة،يتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والبيئية وغيرها،ويمكن تلخيص أهم أهداف التنمية المحلية فيما يلي:

1. إشباع الحاجيات الأساسية للأفراد:

إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم الأساسية كالعلاج والأمن والسكن واللباس والمأكل والتعليم والعمل وتسعى التنمية في هذه الحالة إلى توفيرها أو التخفيف من حدتها،كانتشار الأوبئة وانتشار الأمية والبطالة والفقر،وكلها تعد شرط أساسي في تحسين حاجيات الأفراد الأساسية والحقيقية داخل المجتمع مع توفر إمكانية التطلع لما هو أفضل.[1]

2. تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية:

لقد انتشرت في وقتنا الراهن سلوكيات تسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي،وهذا بلا شك يؤدي إلى اختلاف طبيعة تقدير الذات وأشكال التعبير عنها من مجتمع محلي إلى آخر،وأضحى الرفاه الاقتصاديون و الماديون الوجه المحبب لهذا الشعور باحترام الآخرين وهذا لطبيعة المادة السائدة فأصبحت مؤشرا للمكانة الاجتماعية والحقيقية أن المكانة تأتي مما يضيفه الفرد لمجتمعه المحلي والوطني لذا تحقيق الذات تكون بالعمل الي يشعر بالاعتراف والاعتزاز بالانتماء للمجتمع المحلي والولاء للإنسانية ويشعر الفرد أنه في كيان يحترم ويأخذ في

[1] أحمد مصطفى خاطر ،تنمية المجتمعات المحلية-الاتجاهات المعاصرة للاستراتيجيات-بحوث العمل وتشخيص المجتمع،(الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث،2005)،ص18

حسبان التعامل معه من جانب المسؤولين،وإن تحرص هذه القيم على حمايته والاعتراف بإنسانيته في مواجهة المجتمع.[1]

3. التقليل من التفاوت بين الأفراد:

تعيش معظم البلدان النامية في تميز وتفاوت كبير بين أفراد مجتمعاته هذا التعاون الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليلة عليه وهذه المظاهر تمتد إلى المجتمعات المحلية الصغيرة ،فتكونت فئة برجوازية محلية أمام هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع،ينشأ التفاوت وتشعر أغلبية من المجتمع بعدم العدالة الاجتماعية مما يولد في المجتمع طبقات مختلفة،فيما تتزايد طلبات فئة الأغنياء في طلب السلع الكمالية وهنا تلجأ الدولة إلى إستراد بعض المستلزمات الكمالية والتي تأثر على ميزان المدفوعات،مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية ونقص التماسك الاجتماعي.

إن تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات يد من الأهداف العامة.[2]

4. بناء الأساس المادي للتقدم:

إن بناء الأساس المادي مهم لأي تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي فمعظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي،فالتنمية المحلية تكون فعلية حينما ترتكز على خلفية بناء الأساس المادي والتقدم والانطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

إن بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية المحلية الهادفة وبعدها تختار اتجاها تبعا لإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يأخذها المجتمع طبقا للأولويات التنموية وحاجاته الاجتماعية.[3]

5. زيادة الدخل المحلي:

إن زيادة الدخل سواء الدخل المحلي أو الدخل الوطني جد مهم لأي تنمية ويعد عصب التنمية ومحركها الأساسي لتلك المداخيل التي يتم على أساسها برمجة مشاريع وإقامة خطط لذلك فإن الدخل المحلي مرتبط ارتباط وثيق بمدى توفير رؤوس الأموال والكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي وتسعى جهود الدول النامية لإيجاد توازن حقيقي بين معدل النمو الديمغرافي وزيادة الدخل المحلي.

---

[1] فؤاد بن غضبان،مرجع سابق،ص37.

[2] محسن يخلف،دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الساسية والعلاقات الدولية،(بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014/2013)،ص46.

[3] جمال زيدان ،مرجع سابق،ص23.

6. الرفع من المستوى المعيشي:

إن الرفع من المستوى المعيشي هدف ومطلب كل تنمية وتعمل التنمية المحلية على تحقيقه لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية.

7. إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار:

إن التنمية المحلية تسعى لبلوغ التحرر من قهر ظروف البيئة والثقافة للإنسان،والتحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائق في سبيل التنمية والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية والإنسانية وتحقيق حياة أفضل ويتحرر من ذهنيات ضيقة محلية.[1]

المطلب الثاني خصائص التنمية المحلية:

يمكن حصر أهم خصائص التنمية المحلية فيما يلي:

1. الشمولية:

بمعنى أن التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها في كافة مجالاتها من احتياجات المجتمع الصحية والاقتصادية والتعليمية والأسرية والترويحية والعمرانية....الخ ولجميع فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال وشباب .

2. التوازن:

لا يعني التوازن إهمال جانب من جوانب المجالات أو برامج التنمية المحلية وإلا نفي شرط الشمول،وأنما يعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة،حيث إن اقتضى الأمر في ظروف ما زيادة جرعة الخدمات التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية أو المرتبطة بالأطفال وتعديل نسب هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيقا للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما،كما يتناول التوازن أيضا دور المجهودات الحكومية وغير الحكومية.

كما أن مرونة مفهوم التنمية المحلية يتطلب اختلاف مراحل التطور القطاعي في كل مجتمع أو دولة من الدول عن القطاعات الأخرى،واختلاف الإستراتيجيات الأولويات والاهتمامات في كل مجتمع من المجتمعات الأخرى،إما بسبب التخلف النسبي لقطاع دون آخر في مرحلة ما من العمل أو بسبب إخلاف إستراتيجيات التنمية المحلية نتيجة لتباين الأنظمة السياسية.[2]

---

[1] محسن يخلف،مرجع سابق،ص ص47-48.

[2] نداء صادق الشريفي،تجليات العولمة على التنمية السياسية-دراسة استقرائية استنباطية،(عمان:دار جهينة للنشر والتوزيع،2015)،ص63.

3. التنسيق:

إلى جانب خاصيتي الشمول والتوازن،فإن ذلك يتطلب قدرا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج ولتحديد الأدوار في توقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية.[1]

4. التعاون والتفاعل الإيجابي:

يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت أجهزة التنمية حكومية أو غير حكومية،وأن لا يترك هذا التعاون للصدفة،بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون البناء أو التفاعل الإيجابي بين هذه الأجهزة حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابيا لدعم بعضها البعض،وليس سلبيا لإعاقة بعضها.[2]

وكذلك تعتبر التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة،فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد إذ أنها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي،بأعضائه وأبنيته المتنوعة بغية إشباع الحاجات والمطالب المتجددة للجماعة السياسية،ومن أجل الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعة.

فالتنمية المحلية عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن وهذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية إرادية مخططة،ويقصد بالتخطيط هنا التدبر والنظر للمستقبل وتحديد القدرات الذاتية بموضوعية والسعي نحو تحقيق أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الفاعلية والكفاءة.

إن كون التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية،وهي إرادة التفكير والتخلص من التخلف وهذا يقتضي وعي وشعور بالتخلف والرغبة في التخلص منه من قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني.[3]

إن التنمية بصفة عامة عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة،والتكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة،تبعا لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلا دون التعليم أو حل مشكلات المدينة دون إهتمام مماثل لمشكلات الريف،وأساس مفهوم التكامل والشمول بدور أساسي في تأكيد الاعتماد المتبادل بين جميع أوجه النشاط والتكامل في التنمية.[4]

---

[1] حسين عبد الحميد رشوان،التنمية الاجتماعية،الثقافية،الاقتصادية،السياسية والإدارية،(الإسكندرية:دار النشر مؤسسة شباب الجامعة،2011)،ص95.

[2] أحمد عبد الفتاح ناجي ،التخطيط للتنمية في الدول النامية،(صنعاء:جامعة القيوم كلية الأداب،2011)،ص190.

[3] نداء صادق الشريفي،مرجع سابق،ص64.

[4] حسين عبد الحميد رشوان،مرجع سابق،ص96.

المطلب الثالث:وسائل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

إن نجاح التنمية المحلية مرتبط بمدى فاعلية الآليات المستعملة لهذا الغرض،ولا يحقق ذلك إلا بضمان التنسيق فيما بين هذه الآليات بدءا من الوسائل الاقتصادية،وتوفر الإعتمادات المالية ووصولا إلى الوسائل البشرية.

1. الوسائل الاقتصادية:

تتمثل الوسائل الاقتصادية لتحقيق التنمية المحلية في جانبين هما التخطيط والمؤسسات العمومية.

أ-التخطيط:

احتل التخطيط أهمية بارزة في كافة الدراسات منذ عصر تايلور،وقد قدمت له عدة تعاريف أهمها تعريف تايلور:عملية تنبؤ بما يكون عليه المستقبل مع الاستعداد الكامل لمواجهته.

-**والمخطط:** مجموعة تنبؤات مستقبلية وخطوات تنطلق،ويجب أن تنطلق مع الواقع المحلي،أي واقع الجماعات المحلية في صورة تدابير وأعمال وقرارات محددة في الزمان والمكان والغاية والهدف.

وفي الحقيقة أنه لا يمكن لأي دولة مهما كان نوع نظامها السياسي والاقتصادي أن تمهل ما يعرف بالتخطيط،لما له من أهمية في التوفيق بين إمكانيات الدول واحتياجات أفرادها،بالإضافة إلى أنه يساعد على تخصيص وتوزيع الموارد المتاحة وتحديد طرق استخدامها،فالتخطيط يعتمد على اعتبارات دقيقة،وهذا يؤدي إلى اتخاذ قرارات هامة خاصة بعملية توزيع الموارد،ويتأثر التخطيط فالفلسفة السياسية التي تتميز بها الدولة،ويأتي ذلك على صعيد تحديد أهدافه ومجالاته المتعددة،فهناك التخطيط العمراني،التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي.[1]

كما له مستويات تتجلى في التخطيط على المستوى القومي يهدف إلى خلق نوع من التكيف بين البيئة واحتياجات الأفراد على المستوى الوطني،وهناك تخطيط على المستوى المحلي،والغاية منه هو عدم تمكن التخطيط القومي من حل المشاكل التي يعاني منها كل إقليم معين عن باقي الأقاليم،بحكم عدم تجانس هذه الأخيرة في عدة مجالات،سواء الاجتماعية أو الاقتصادية،بالإضافة إلى ما سبق فإن التخطيط المحلي يسمح للأفراد بالمساهمة بصفة فعلية في رسم وتنفيذ المخططات الوطنية والإقليمية،ومن بين العوامل الأساسية التي يجب مراعاتها عند القيام بمثل هذا النوع من التخطيط،هي مساهمة الأهالي المحليين في إعداده،بالإضافة إلى مهاراتهم الفنية وخبراتهم في التصرف والابتكار،كل هذه العوامل تزيد من نسبة ضمان نجاحه.

[1] جمال زيدان ،مرجع سابق،ص65.

- ويهدف التخطيط على المستوى المحلي إلى حصر شامل لجميع الخدمات الواجب توفيرها لسد احتياجات الناس،بالإضافة إلى إعداد الفنيين اللازمين لإدارة مختلف الإنشاءات،والرفع من مستوى الخدمات الحالية حتى تصل إلى أقصى كفاءة بأقل النفقات.[1]

- **دور التخطيط في التنمية المحلية في الجزائر:**

يعتبر دور التخطيط من أبرز الآليات التي تقوم الجماعات المحلية لبلوغ أهدافها التنموية،ويعتبر عنصرا أساسيا في تنظيم الاقتصاد الوطني،وهذا ما تم تأكيده دستوريا،أما من الناحية التاريخية لظهور التخطيط في الجزائر كان ناتج منطقي منذ انتهاج النموذج الاشتراكي كإديولوجية،وانطلاقا من منتصف الستينات في إطار ما عرف بالمخططات الثلاثية والرباعية وحدد بموجبه الإطار العام لتوجيه المنظومة الوطنية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتي تتأثر إلى حد كبير بالخلفية السياسية والإديولوجية القائمة آنذاك،حيث أصبح من مبادئ العامة لقانون التخطيط تجسيد السياسة الوطنية في يد الحزب الحاكم.

- **أنواع المخططات المحلية:**

هنا يمكن التميز بين المخططات التي تعدها البلدية وأخرى خاصة بالولاية.

أولا:المخططات البلدية:

يجب على البلدية باعتبارها مكان لالتقاء التطلعات الاجتماعية والاقتصادية،أن تقوم بإعداد مخطط التنمية المحلية طبقا للصلاحيات المخولة لها في قانون البلدية.

يقصد بالمخططات البلدية للتنمية مجمل الإجراءات التنظيمية التي تباشرها البلدية في المجال الاقتصادي والاجتماعي،والتي تسمح لها بتحديد أولويات التنمية بها ووسائل انجازها،وذلك من سماحها بإمكانية:

-حصر احتياجات ومطالب سكان البلدية وترتيبها حسب الأولوية.

-جرد وإحصاء الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة على مستوى البلدية.

-تصنيف المشاريع اقتراح الوسائل المادية الكافية لتغطيتها.[2]

وتتمثل مخططات البلدية في ثلاثة أنواع :

[1] جمال زيدان،مرجع سابق،ص66.

[2] عبد الناصر بوعروري،إدارة التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماسترفي العلوم السياسية،(كلية الحقوق والعلوم السياسية:قالمة،2015)،ص47.

1. **المخطط البلدي للتنمية**:يعتبر هذا البرنامج أكثر استعمالا،وهو مخطط خاص بإحصاء وتسجيل مختلف جوانب الاستثمارات والمشاريع المعدة لصالح تنمية البلديات في إطار التوجهات الوطنية،أو دون الخروج عن المخطط الوطني للتنمية وقوانين المالية من قبل الدولة ضمن ميزانية التجهيزات المحددة لنفقات الدولة السنوية،ويخول تسيير برامج ومخططات لبلدية للتنمية لرئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته الآمر بالصرف بعد الوالي.

وفي طرح مشابه هي عبارة عن مخططات شاملة للتنمية في البلدية جاءت لتكريس مبدأ اللامركزية مهمتها،توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية تشمل هذه المخططات التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات التجارة،وتنجز هذه المخططات البلدية للتنمية الخاصة بها،وعرضها على موافقة الوصاية الولائية.

2. **مخطط شغل الأراضي**:يعتبر مخطط تفصيلي،يحدد طرق شغل الأراضي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير،ملزم على البلدية القيام به،تطبيقا على أحكام المادة التي تنص على أن يجب أن تغطي كل بلدية أو جزء منها بمخطط شغل للأراضي،يحضر مشروعه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته،والمصادقة عليه وإبراز محتواه.[1]

3. **المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير**:إن الأصل في هذا القانون لهذا المخطط المتعلق بالتهيئة والتعمير،باعتباره أداة لتخطيط المجالي والتسيير الحضاري،يحدد التوجيهات الأساسية العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية ،أخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي،بحيث يهدف إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير،وتكوين وتحويل المبنى في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي والموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة، بمعنى أن استغلال وتسيير الأراضي القابلة للتعمير المحددة ،ويتم إعداد مشروعه بمبادرة من المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية في حالة ما إذا مكان المخطط يغطي أكثر من بلدية،ويحتوي هذا المخطط تقريرا مفصلا حول الوضعية الاقتصادية،الثقافية،الاجتماعية والسكانية للمكان المعني،وهو بذلك يتضمن معلومات ومعطيات إحصائية توضح:

-نمط ونوع التهيئة المقترحة إلى التوجهات الخاصة بمجال التهيئة العمرانية.

-جهة التخصص الغالبة للأراضي،ونوع الأعمال التي يمكن حصرها عند الاقتضاء.

[1] جمال زيدان،مرجع سابق،ص69.

-وجود وثائق توضيحية وإحصائية حول المجالات المعنية بالتخطيط،كتوضيح شبكات الطرق،المناطق المعمورة بالسكان،المناطق التي لها إمكانية التحول إلى مجمع سكاني مستقبلا.[1]

-مخطط شبكة المياه الصالحة للشرب وأهم الاقتراحات البديلة.

ثانيا:المخططات الولائية:

عالج هذا النوع من المخططات المتضمن صلاحيات البلديات والولايات في مجال التخطيط وإمكانية إبداء المجلس الشعبي الولائي برأي معلل أثناء القيام،بإعداد مخطط الولاية في مجال المشاريع ذات الطابع الوطني المبرمج لانجازها بالولاية،وكمثال على المخططات ذات الطابع الولائي نجد المخطط القطاعي غير الممركز يتضمن تخطيط لمختلف المشاريع والبرامج التنموية في مختلف قطاعات الخدمة تشرف عليه المديريات الولائية التابعة للوزارات بالعاصمة،وهو على نوعين مخطط سنوي ومخطط متوسط المدى.

1. المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة :

عند التحدث عن المؤسسات الاقتصادية المحلية العامة والخاصة،يجب التحدث عن دور كل من القطاعين الاقتصاديين العام والخاص المحليين في التنمية المحلية.[2]

2. القطاع الاقتصادي العام المحلي:

يتمثل هذا القطاع في المؤسسات العمومية المحلية ذات الطابع الصناعي والتجاري التي أنشأتها البلدية ،ويمكن أن تنشئ مؤسسات عمومية بلدية تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة من أجل تسيير مصالحها.

أولا: أنواع المؤسسات العمومية المحلية:

أ-المؤسسات العمومية الولائية:

هي مؤسسات تابعة للقطاع العام،تؤسس بموجب مداولة يصدرها المجلس الشعبي الولائي،بعد المصادقة عليها من طرف وزير الداخلية والوزير المعني بالنشاط،ويدير المؤسسة العمومية الولائية مجلس إدارة يتشكل من الوالي أو من يمثله رئيس للمجلس.

ب-المؤسسات العمومية المشتركة ما بين الولايات:

[1] عبد الناصر بوعروري،مرجع سابق،ص48.

[2] من القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1ديسمبر 1990،المتعلق بالتهيئة والتعمير،العدد 52 سنة 1990،المعدل والمتمم رقم 54 المؤرخ في 2004،العدد 51، 2004.

تقوم هذه المؤسسات لمداولات تتخذها المجالس الشعبية الولاية للولايات المعنية،ويترأسها مجلس إدارتها وإلى الولاية المتواجد بها المقر أو ممثلا عنه،إضافة إلى عضوية كامل المديرين التنفيذيين للقطاعات المعنية بنشاط المؤسسة وعضوان عن كل مجلس شعبي ولائي للولايات المعنية ومدير المؤسسة.[1]

ج–المؤسسة العمومية المشتركة ما بين الولاية والبلدية: في إطار تجسيد التعاون المشترك بين الجماعات الإقليمية يمكن تأسيس مؤسسة عمومية مشتركة ما بين الولاية والبلديات،بموجب مداولات يصدرها المجلس الشعبي الولائي والمجالس الشعبية البلدية المعنية،يتكون مجلس الإدارة لهذا النمط من المؤسسات العمومية المحلية على النحو التالي:

–والي الولاية التي بها مقر المؤسسة.

–المديرين التنفيذيين على مستوى الولاية للقطاعات.

–رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية.

–عضوان عن كل مجلس شغبي بلدي.

–مدير المؤسسة.

–العون المحاسب في المؤسسة.

د–المؤسسات العمومية البلدية:هي مؤسسات ومصالح عمومية تنشأ بمبادرة من البلدية عن طريق مداولة يصدرها المجلس الشعبي البلدي،بعد المصادقة عليها من طرف الوالي،للتكفل بقطاع نشاط معين،تتشكل من مجلس إدارة تحدد أعضاءه في الأشخاص التالية:

–رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة رئيس.

–الكاتب العام للبلدية عضو.

–عضوان من المجلس الشعبي البلدي.

–مدير المؤسسة.

–العون المحاسب في المؤسسة.

وهذا العون من المؤسسات لا يختلف عن المؤسسات العمومية الولائية،إلا من حيث تشكيلة مجلس إدارة كلا منهما مع تشابه تام في مجال الصلاحيات المنوطة بالمجلس.[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المجلس الشعبي الوطني،قانون 01/88 تضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجريدة الرسمية،العدد 2،الصادرة في:1983/03/19.

2.2 القطاع الاقتصادي الخاص المحلي:

من الناحية التاريخية شهد وجود مرحلتين:

المرحلة الأولى:من 1962 إلى غاية صدور القانون 25/88في 1988/07/25،عرف هذا القطاع في هذه المرحلة موقفا غامضا من طرف أصحاب الفرار،وبالرغم من وجود عدة نصوص قانونية توضح مساهمة القطاع الاقتصادي الخاص،ولكن كانت إلا شكلية لأنها لم تستطع إرساء الضمانات الفعلية للمستثمرين الخواص،ولم تشجعهم على المشاركة في صنع القرار التنموي المحلي.

المرحلة الثانية:وذلك بحلول 1988 وما عرفته من صدور إصلاحات اقتصادية،أكدت من خلالها الدولة نيتها في الاستثمار المبار لتدخل رأس المال الأجنبي،مع تفضيل الاستثمار وفق أسلوب الشركات المختلف،وجاء القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،الذي تم بمقتضاه استبدال المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي عمومية تتمتع بنوع من الاستقلالية في الجانب التسييري والمالي،والذي اعتبر بدوره تمهيد لبداية التحول نحو اديولوجية جديدة في التنمية المحلية والوطنية،بالاعتماد أكثر على دور القطاع الخاص خاصة الوطني منه.[2]

2 الوسائل المالية:

ويعني بها كل الموارد المالية ورؤوس الأموال التي تمتلكها البلدية والولاية،بحكم نصوص القانون ويمكن تقسيمها إلى موارد مالية داخلية وأخرى خارجية.

1.الموارد المالية الداخلية:بالنسبة للبلدية تتمثل الموارد المالية الداخلية وفقا للمادة170 من القانون البلدي الجديد الصادر في 2011/06/22 في إيرادات قسم التسيير والتجهيز المقيد في الميزانية البلدية،وحددت المادة إيرادات البلدية في:

-المحاصيل الجبائية المسموح بقبضها لصالح البلديات بموجب التنظيمات المعمول بها،وذلك في حدود نسبة50%.

-مساهمة مالية تمنحها الدولة والولاية وبعض المؤسسات العمومية.

-رسم وحقوق وأجور الخدمات التي أنجزت وأدنت بها القوانين السارية المفعول.

-محاصيل ومداخيل أملاك البلدية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مرجع سابق.

[2] جمال زيدان،مرجع سابق،ص ص،75_76.

-القروض والهبات والوصايا.

--المداخيل المالية في إطار حق الامتياز للفضاءات العمومية.

-المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

أما فيما يخص الإيرادات الخاصة بقسم التجهيز والاستثمار،حددتها المادة195 من القانون البلدي وهي كالآتي:

-اقتطاع حاصل من إيرادات التسيير والمنصوص عليه في المادة198.

-محاصيل الامتيازات المتعلقة بالمصالح البلدية.

-فائض المصالح العمومية المسيرة على شكل مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري.

-إعانات الدولة والصندوق المشترك .

-ناتج التمليك والقروض.

-الهبات والوصايا المقبولة وجميع المساعدات والإيرادات المؤقتة.

يجب الإشارة إلى النفقات البلدية تتنوع من نفقات ثابتة دائمة الحدوث ومحددة بصفة مستمرة،ونفقات عرضية توجهها البلدية في ظرف استثنائي وحالة طارئة لم تكن في الحسبان،كالكوارث الطبيعية التي تواجه البلدية،وتتمثل الموارد المالية للميزانية البلدية أساسا من الإيرادات الضريبية التي تمثل نسبة 90% من موارد الميزانية المحلية،إضافة إلى موارد مالية أخرى تتعلق بمدخول بعض الممتلكات في حدود 10% وهو مدخول يتشكل بدوره من ثلاثة موارد مالية سياسية تتمثل في:

-موارد ناجمة عن الأملاك العقارية:وهي تخص بيع لمحاصيل وأجور كراء العقارات والبنايات التي هي ملك للبلدية أو الولاية.

-موارد ناتجة عن استغلال:حاصل بيع المنتجات التي تنتجها مؤسسات البلدية أو الولاية.

-موارد مالية أخرى:تكون عبارة عن فوائد قروض تمنحها لأطراف أخرى،أموال متحصل عليها من الخدمات ذات الطابع الصناعي والتجاري.

إن الركيزة الأساسية للميزانية المحلية تتمثل في الإيرادات الجبائية من ضرائب ورسوم،وهذا من منطلق اعتبار هذه الأخيرة موارد مالية لا يمكن للجماعات المحلية الاستغناء عنها،كوسيلة رئيسية لتحقيق تنميتها المحلية،وبالرجوع إلى القانون الذي ينظم مجال الموارد الجبائية،فإنه يتمثل في قانون الضرائب المباشرة والرسوم

المماثلة الصادر في 1976/12/09،والذي يميز نوعين من الضرائب إحداهما ضرائب المحصل لفائدة البلديات،وأخرى ضرائب لفائدة الدولة والجماعات المحلية.[1]

أولا:الضرائب المحصل لفائدة البلديات:

تعرف الضريبة العامة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية،أما الضرائب المحلية فهي كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية،التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة،وفي هذا النوع من الضرائب المحصلة لفائدة البلدية،نميز نوعين وهما الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

1.الضرائب المباشرة:وفيها الرسم العقاري على الممتلكات المبنية وغير المبنية،وموضوعه المباني والأراضي عبر إقليم البلدية،وهو رسم حددته المادتين،248،249من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،يدفع بصفة سنوية على مجمل الأملاك العقارية وهو يشمل من نسبة للعقارات المبنية.

-بنايات المخصصة لإيواء الأشخاص أو تخزين المنتوجات.

-المباني ذات الطابع التجاري والصناعي.

-الأراضي الغير المزروعة المستخدمة لاستعمال التجاري أو الصناعي،مثل الأسواق.

أما بشأن الرسم على العقارات الغير مبنية،يطبق حسب المادة261 من قانون الضرائب على الأراضي المتواجدة في قطاعات عمرانية أو يراد تعميرها كالأراضي الفلاحية،وحسب القاعدة الضريبية من ناتج حساب سعر متر مربع أو الهكتار مقارنة بمساحة الأرض،وهذا وفقا للنسب التالية.

*5% بالنسبة للملكيات العقارية الغير مبنية والمتواجدة في قطاعات غير عمرانية.

*5%في حالة مساحة الأراضي العمرانية تكون أقل من 500متر مربع

*7% في حالة مساحة الأراضي العمرانية تكون مابين 500 متر مربع و1000 متر مربع.

*3% بالنسبة للأراضي الفلاحية.

رسم التطهير نص قانون المالية لسنة1993 على تقسيم هذا الرسم إلى رفع القمامات والنفايات المنزلية،ورسم تصريف المياه في المجاري،ويدفع سنويا على كل الملكيات العقارية المبنية لفائدة البلديات التي تتواجد بها مصلحة رفع القمامات المنزلية،ويحدد المبلغ المخصص لهذا الرسم على أساس عدد السكان لكل بلدية على النحو التالي:

300 دج لكل مسكن موجود ببلدية عدد سكانها أقل من 50،000 نسمة.

[1] جمال زيدان،مرجع نفسه،ص ص،46-47.

400 دج لكل مسكن يتواجد ببلدية بها 50،000 نسمة أو أكثر.

800 دج لكل محل تجاري يتواجد ببلدية تحتوي على أقل من 50،000 نسمة.

1000 دج لكل محل تجاري أو حرفي يوجد ببلدية عدد سكانها يعادل أو يفوق 50،000 نسمة.

1000 إلى 4000 بالنسبة للمحلات الصناعية والتجارية والحرفية وما يشابهما.[1]

2.الضرائب غير المباشرة: وفي هذا الصنف من الضرائب نجد رسم واحد فقط يدفع إلى ميزانية البلدية،وهو رسم الذبح،ويفرض هذا الأخير على كل كيلو غرام من اللحم الصافي للحيوانات المذبوحة،ويحصل هذا الرسم لفائدة البلدية التي تمتلك مصلحة للذبح 05 دج لكل كلغ،وطبق هذا الرسم ابتداء من قانون المالية لسنة 1997 إلى يومن هذا،ويحصل كليا للبلديات،وظف كضريبة غير مباشرة كونه يمس منتوجات استهلاكية،وبالعودة إلى المادة "- من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،فإن هذا الرسم يمس عمليات ذبح الجمال،الغنم الماعز بحيث يدفع التاجر هذا الرسم بصفته مالك لتلك المذبوحات.

وفي حالة ما يكون هناك مذبح مشترك مابين البلديات،فإن حاصل الرسم يودع في حساب مالي مستقل عن ميزانية تلك البلديات،ثم يتم توزيعه على هذه الأخيرة المعنية بالذبح بموجب اتفاقية بينهم.[2]

الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية:

أولا:الدفع الجزائي:

وهو ضريبة مباشرة تفرض على مجموعة معينة من المستخدمين،وتخضع المبالغ المدفوعة لقاء المرتبات والأجور والتعويض والعلاوات،بما في ذلك قيمة الامتيازات العينية للرفع الجزافي الذي يقع على عاتق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين،والهيئات المقيمة بالجزائر والتي تدفع مرتبات وأجور وتعويضات وعلاوات،ويحصل هذا الرسم بتطبيق معدلات على مجموع المدفوعات السنوية الخاصة للضريبة.

-المرتبات والأجور والتعويضات والرواتب بما فيها قيمة الامتيازات العينية.

وتقسم هذه الضريبة على كل من البلدية والولاية،والصندوق المشترك،إلا أنه يعفى من الدفع الجزافي،كل الشباب والمؤسسات الذين يمارسون مشاريع استثمارية في إطار ترقية الاستثمار،عن طريق شهادة إدارية،تسلمها لهم وكالة ترقية ودعم الاستثمار،وكذا منح التامين على البطالة ويتم حساب هذا الرسم بنسبة 06% تخصم من

[1] نصيرة أوبختي،مساهمة الوقف في تمويل التنمية المحلية،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،2014،ص249.

[2] نصيرة أوبختي،مرجع سابق،ص250.

الأجور و01% من ربوع المعاشات،أما عملية توزيع حاصل الدفع الجزافي يتم وفقا للكيفية المحددة في القرار الوزاري المشترك.

30% توجه إلى البلدية التي تم فيها التحصيل.

70% تحول إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية وهذه الحصة بدورها توزع كالتالي:

-20% تبقى لفائدة حسب الصندوق المشترك.

-20% تحول للولايات.

-30% تحول للبلديات.[1]

ثانيا:الرسم على النشاط المهني

ويشمل هذا الرسم الأشخاص الذين يعتمدون في أنشطتهم على العمل الذهني الفردي،كالأطباء والمحامين والمهندسين،بالإضافة إلى أنه يمس جميع النشاطات الغير مأجورة التي يمارسها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين فوق تراب الجزائر،وتتم عملية حسابه تطبيق لأحكام المادة 219 من قانون الضرائب،وتحدد نسبة الرسم على النشاط المهني ب 5،2 % هذه الأخيرة موزعة كما يلي

-75،0% يوجه إلى الولاية.

_66،1% يوجه إلى البلدية.

-14،0 % إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الدولة :

تم تسجيل نوعين من الضرائب هما الضريبة الأملاك والضريبة على القيمة المضافة:

أولا:الضريبة على الأملاك

يعود تاريخ هذا النوع من الضريبة إلى قانون المالية عام 1993،وتمس هذه الضريبة الأملاك العقارية للأشخاص الطبيعيين الذين مقرهم الجبائي داخل الجزائر،ويفرض عليهم التصريح بممتلكاتهم العقارية المبنية،حسب ما نصت عليه المادة281 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة،وانطلاقا من نسب الضريبة على الأملاك المحصل عليها يتم عملية التوزيع على ثلاثة مستويات:

-60 % من حاصل الضريبة تأخذها الدولة.

-20% لصالح الميزانية البلدية.

[1] – لخضر مرغاد،الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة بسكرة،العدد7،ص4.

-20% تدفع في الحساب الجاري بعنوان الصندوق الوطني للسكن.[1]

ثانيا:الرسم على القيمة المضافة:

هو الرسم المطبق على العمليات المتعلقة بالعقار،وتم إقراره في 1992، يتم تطبيقه وتوزيع هذا المورد ب 85% لصالح الدولة و5% لصالح البلديات وبنسبة 10% لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية،ويقصد به أنها تخضع جميع عمليات البيع والأشغال العقارية وتأدية الخدمات للرسم على القيمة المضافة ومن جملة هذه العمليات ما يلي

-العمليات المتعلقة بالأملاك المنقولة.

-العمليات المتعلقة بالأملاك العقارية.

-التوريدات للفائدة الشخصية.

-تأدية الخدمات.

ويمثل الرسم على القيمة المضافة ضريبة على النفقة،ولذلك يتحمله كليا المستهلك النهائي.

ثالثا: الرسم على السيارات والعربات المتحركة: تأسس هذا الرسم لأول مرة بالجزائر بتاريخ 1996/07/01،يدفع كل ستة أشهر بصفة دورية،وهو رسم يفرض على كل شخص طبيعي ومعنوي يملك سيارات سياحية مرقمة بالجزائر أو سيارات للاستعمال اليومي،ويعفى من هذا الرسم السيارات ووسائل النقل التابعة.

-للدولة والجماعات المحلية.

-الموظفين الدبلوماسيين.

-سيارات الإسعاف.

-السيارات المخصصة للمعاقين والمجهزة بأجهزة صحية.

وتتنوع حصيلة هذه الضريبة كما يلي:

-20% للدولة.

-80% الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

[1] جمال زيدان، مرجع سابق ،ص53.

وفي سنة 1998،في قانون المالية،فقد جاء برسم جديد بعنوان رسم على الإقامة تحول عائداته المحصلة كليا إلى البلديات،بمعنى 100% لفائدة البلدية،ويعني ذلك أن البلدية مخول لها قانون التداول بشأن تحديد سعره.[1]

2.الموارد المالية الخارجية:

وتتمثل هذه الموارد في القروض والإعانات والمساعدات المالية،بالإضافة إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية والهبات والوصايا.

2. 1 القروض:

تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات،وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها،ولا يجوز للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة،وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة،ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه وسمح للبلدية اللجوء إلى الاقتراض بغرض تغطية العجز المالي،وهذا وفقا لعقود تبرمها مع الأشخاص المعنوية دون واسطة،وبالرغم من ايجابية هذا المورد،ألا أنه لا ينبغي التمادي في استعماله بصفة متكررة،من باب إمكانية أن يؤثر إلى استقلالية البلدية أو الولاية في اتخاذ القرارات،ويجب أن توظف هذه القروض أساس قوة للوحدة الإدارية المحلية.

2.2 الإعانات الحكومية:

غالبا ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية،وفي بعض الأحيان بدون أن تحصل الدولة على مقابل،أي بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات،وتسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات،وتؤدي هذه الإعانات أهدافا اقتصادية وأخرى اجتماعية،تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية.

وبالعودة إلى القانون البلدي الجديد وفي مادته 172،فقد حددت أسباب تقديم الإعانات وهي كالآتي:

- عدم كفاية مداخيلها مقارنة بمهامها وصلاحياتها.
- نقص القيمة للإيرادات الجبائية للبلدية.
- حالة الكوارث الطبيعية أو النكبات.

[1] لخضر مرغاد،مرجع سابق،ص6.

2.3 الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

نظرا للعجز الذي تعرفه الإدارة المحلية،لجأت الدولة إلى إنشاء الصندوق المشترك بمقتضى المرسوم 34/73 الصادر في 09 أوت 1973،ويعتبر هذا الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع أداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتكفل بالمساهمة في تمويل التنمية المحلية وذلك ب:

- مساعدات مالية استثنائية والغرض منها تحقيق التوازن في ميزانية الجماعات المحلية.
- —تخصيصات مالية للتجهيز تحول لقسم التجهيز والاستثمار .
- تخصيصات مالية لفائدة الحرس البلدي.[1]

2.4 الهبات والوصايا والتبرعات:

أولا: التبرعات:

وتعتبر التبرعات مورد ،وتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنين،إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر بالمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها،والتبرعات تكون إما ب:

-تبرعات مقيدة بشرط وهي التي لا يمكن قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية.

-تبرعات أجنبية والتي لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية،سواء كانت تبرعات هيئات أو أشخاص أجانب.

ثانيا:الهبات والوصايا:

فتنقسم إلى:

- الهبات والوصايا التي لا ينشىء عنها أعباء،أو لها شروط أو تستوجب تخصيص عقارات،ولا تكون مدعاة للاعتراض من عائلات الواهبين.

-الهبات والوصايا التي ينشأ عنها أعباء،أو يشترط لها شروط أو تقتضي تخصيص عقارات أو تكون مدعاة لاعتراض عائلات الواهبين أو الموصين.[2]

[1] حياة بن إسماعيل،وسيلة البستي،مداخلة :بعنوان التمويل المحلي للتنمية المحلية،نماذج من اقتصاديات الدول النامية.ملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية،يومي 21-22 نوفمبر2006،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة بسكرة،ص5.

[2] جمال زيدان،مرجع سابق،ص63.

المطلب الثالث:الوسائل البشرية:

لقد كان وما زال الإبداع عند الإنسان هو الثروة الحقيقة التي لعبت دورا رئيسيا في تحقيق النجاح في عدة مجالات منها تحقيق التمدن والرقي والثراء في كل العصور والأحقاب،ويعتبر العنصر البشري ذو أهمية كبيرة لقوله تعالى "**إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملنا الإنسان إنه كان ظلوما جهولا.**"[1]،ولا يمكن تحقيق تنمية محلية دون قيام مؤسسات فعلية تقوم بها،غير أن هذه المؤسسات وحدها لا تكفي دون وجود وسائل بشرية،باعتبارها الركيزة الأساسية لقيام المؤسسات بإعداد وتنفيذ سياساتها التنموية،ومن بين الوسائل البشرية نجد المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية،والذي ينتج في إطار تسيير المسار المهني للموظيف والأعوان العموميين في الدولة،المنصوص عليهم في المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 26/95،بحيث يتعين على المؤسسات والإدارات العمومية أن تعدد مخططا سنويا لتسيير الموارد البشرية تبعا للمناصب المالية المتوفرة ووفقا للأحكام القانونية الأساسية والتنظيمات المعمول بها،والغرض من التسيير المنصوص عليه،ونجد الفقرة السالفة الذكر هو ضبط العمليات التي يجب القيام بها خلال السنة المالية والبرامج لا سيما ما يتعلق بالتوظيف والترقية والتكوين،وتحسين المستوى وتحديد المعارف والإحالة على التقاعد.

وتحتاج التنمية إلى الاستثمارات في قطاع الخدمات الرئيسية،وتتم بمواردها الأساسية والعنصر البشري أهم وسيلة لإدارة الشؤون المحلية،وتهميشه يؤثر بشكل كبير على دفع برامج التنمية واضطرابات البلديات بعد الاستقلال إلى القيام بعملية توظيف كبيرة،مما أدى إلى تضخم في عدة الموظفين وتم إدماجهم في البلديات،وأصبحت لهم حقوق توازي تلك التي يتمتع بها العاملون في الإرادات المركزية واللامركزية.[2]

[1] القرآن الكريم،سورة:الأحزاب:الآية:72.

[2] أيمن ساعاتي،إدارة الموارد البشرية من النظرية إلى التطبيق،(القاهرة:دار الفكر العربي،1989)،ص12.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التعرف على التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة،بحيث تعتبر التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع وذلك للرفع من مستوى رفاهية الغالبية عن طريق زيادة فاعلية أفرادها في استثمار طاقات المجتمع إلى حد أقصى،والتعرف على أهم خصائصها وأهميتها،ثم تطرقنا إلى مستوياتها على الصعيدين المحلي والوطني،وكذلك تطرقنا إلى التنمية المحلية التي هي عبارة عن برامج وسياسات تهدف إلى تنمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط،كما أنها بهذا المعنى هي عملية شاملة وليست منفصلة عن المفهوم العام للتنمية،وتطرقنا إلى أهم أهدافها وخصائصها،وفي الأخير تعرفنا على أهم وسائل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية

المبحث الأول: نبذة عن المنظمة

المطلب الأول: تعريف المنظمة وشروط انضمام أعضائها

أولا:تعريف المنظمة:

تسمى الجمعية(المنظمة الوطنية من اجل التنمية في الجزائر)وتسمى في صلب النص المنظمة.

المنظمة الوطنية من اجل التنمية في الجزائر: هي جمعية ذات طابع اجتماعي .يشترك المؤسسون والمنخرطون في تسخير معارفهم ووسائلهم بصفة تطوعية ولغرض غير مربح من اجل ترقية نشاطها وتشجيعه في إطار الصالح العام دون مخالفة الثوابت والقيم الوطنية ودون المساس بالنظام والآداب العامة وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها.

حسب المواد (5,6,7,8)

يوجد مقر المنظمة الوطنية من أجل التنمية في الجزائر–بالجزائر العاصمة–ومع مراعاة الشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به,لا يمكن تحويل المقر إلا بقرار من المؤتمر الوطني,ويكون مدة المنظمة الوطنية من أجل التنمية في الجزائر 99 سنة,حيث تتمتع المنظمة بالشخصية المعنوية والأهلية القانونية وتمارس نشاطها على مستوى كامل التراب الوطني,حيث يسمح للمنظمة بإصدار نشريات,مجلات وثائق إعلامية,مطويات وإنشاء موقع إلكتروني اها علاقة بهدفها في ظل احترام الدستور والقيم والثوابت الوطنية والقوانين المعمول بها على أن يكون البيان الرئيسي محرر باللغة العربية.

حيث تعمل المنظمة الوطنية من اجل التنمية في الجزائر ضمن المبادئ التالية:

1. مبادئ الفاتح نوفمبر 54 وثوابت الأمة الجزائرية.
2. الوحدة الوطنية.

- **ثانيا:** شروط وكيفيات انضمام وانسحاب الأعضاء وواجباتهم وحقوقهم
- أولا :شروط وكيفيات انضمام وانسجام الأعضاء,تنص المواد (9,10,11,12,13,14)
- ✓ تتكون المنظمة الوطنية من اجل التنمية في الجزائر من :أعضاء مؤسسين ناشطين وأعضاء شرفيين[1].

[1] القانون الأساسي للمنظمة الوطنية من أجل التنمية في الجزائرالمنعقد بتاريخ23/مارس/2013.

✓ تعطى صفة العضو الشرفي لكل شخص توفرت فيه إحدى الشروط التالية[1]

-قدماء المنظمة.

-المتعاطفون مع المنظمة والملتزمون بمبادئها وأهدافها.

✓ تعطى صفة العضو الشرفي باقتراح من المكتب الوطني وبعد مصادقة المجلس الوطني.

✓ زيادة على الشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به لاسيما المادة 04 من القانون 06-12 المتعلق بالجمعيات، يحق الانخراط فالمنظمة كعضو ناشط كل من توفرت فيه الشروط التالية:

-الشباب والطلبة والمتربصين والإطارات الملتزمين بتحقيق مبادئ وأهداف المنظمة.

-حاملي الشهادات الجزائرية الجامعية والمعاهد والمدارس العليا والتوين المتواصل والتكوين المهني.

-خريجي المدارس والجامعات الأجنبية.

✓ يتم الانضمام إلى المنظمة بطلب كتابي يوقعه صاحب الطلب ويقبله مكتب المنظمة وتثبت صفة العضو، بالتدوين في سجلات المنظمة ومنح بطاقة العضوية.

✓ تفقد صفة العضو في المنظمة للأسباب التالية:

-1الوفاة.

-2الاستقالة المقدمة كتابيا.

-3عدم الاشتراكات لمدة تحدد في النظام الداخلي للمنظمة.

-4الامتناع بدون عذر عن المشاركة في نشاطات المنظمة.

-5الشطب لأسباب خطيرة وفقا للإجراء الذي يحدده النظام الداخلي للمنظمة.

-6حل المنظمة.

ثانيا :حقوق الأعضاء

✓ لكل عضو في المنظمة الحق في:

.1حيازة بطاقة المنخرط.

.2لترشح والانتخاب في جميع هيئات المنظمة، شريطة استيفاء الشروط المحددة في القانون الأساسي والنظام الداخلي.

.3الأسبقية في المشاركة في الإعمال ونشاطات المنظمة.

.4تقديم اقتراحات ومبادرات شرط احترام سلم المسؤوليات.

[1] **مرجع نفسه.**

ثالثا :واجبات الأعضاء [1]

✓ يجب على كل عضو في المنظمة أن يعمل على:

1.احترام القانون الأساسي والنظام الداخلي.

2.تجسيد مبادئ وأهداف المنظمة.

3.تلبية الإستدعاءات والانضباط في الاجتماعات ونشاطات المنظمة.

4.دفع الاشتراكات بانتظام.

- يجب على كل هياكل المنظمة الخضوع إلى الانضباط واحترام الاستدعاءات المتعلقة بالدورات نظاميا .

الجمعيات الولائية:49.

- الجمعيات المحلية:309.
- عدد الجمعيات حسب الطوابع.

[1] مرجع نفسه.

الطابع	الجمعيات المحلية	الجمعيات الولائية[1]
المهنية	00	08
الدينية	113	00
الرياضية	95	20
الثقافية	28	06
أولياء التلاميذ	19	02
العلمية	03	00
الأحياء	10	00
البيئة	06	01
المعاقون	03	01
المستهلكون	00	01
الشباب	09	00
السياحة	06	02
المتقاعدين	00	00
النساء	07	02
التضامن	08	04
التطوعية	02	00
الصحة	00	02
المجموع	309	49

[1] - المرجع نفسه

المطلب الثاني: قيادة وإدارة المنظمة

❖ **أولا :المكتب الوطني**:حسب المواد التالية(39,40,41,42)

✓ المكتب الوطني هو الهيئة التنفيذية للمنظمة ويجسد شخصيتها المعنوية من قبل المجلس الوطني لمدة سنتين(02)، قابلة للتجديد مرة واحدة على الأكثر.

✓ يتكون المكتب الوطني من- :رئيس المنظمة- أعضاء المكتب التنفيذي الوطني .

✓ يتراوح عدد أعضاء المكتب الوطني من 09 إلى15 أعضاء.

✓ يتكون المكتب التنفيذي الوطني من:

1. رئيس المنظمة.
2. نائب أول للرئيس.
3. نائب ثاني للرئيس
4. أمين وطني مكلف بالعلاقات إلية.
5. أمين وطني مكلف بالهيكلة والتنظيم.
6. أمين وطني مكلف بالإدارة العامة.
7. نائب أمين وطني مكلف بالإدارة العامة.
8. أمين وطني مكلف بالمالية والوسائل.
9. نائب أمين وطني مكلف بالمالية والوسائل.
10. نائب أمين وطني مكلف بالمرأة.
11. نائب أمين وطني مكلف بالطلبة والمتربصين.
12. نائب أمين وطني مكلف بالإعلام والاتصال.
13. نائب أمين وطني مكلف بالنشاطات.
14. نائب أمين وطني مكلف بالبرمجة.
15. نائب أمين وطني مكلف بالتكوين والتدريب

✓ تنص المادة :43يكون المكتب الوطني للمنظمة مكلف ب:

-يضمن تطبيق أحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي وتنفيذ قرارات المؤتمر الوطني والمجلس الوطني. [1].

-تسيير ممتلكات المنظمة.

-ضبط مبلغ النفقات الزهيدة.

-إعداد مشروع النظام الداخلي.

[1] مرجع نفسه.

-اقتراح للمجلس الوطني كل الإجراءات التي من شانها تحسين عمليات تنظيم وتنصيب هياكل المنظمة.

-برمجة نشاطات المنظمة تبعا لقرارات المنظمة ووفقا للأهداف المسيطرة.

-دراسة عمليات الشطب لكل عضو في المنضمة يرتكب مخالفة خطيرة.

✓ يجتمع المكتب الوطني على الأقل مرة في الشهر بدعوة من الرئيس وبإمكانه أن يجتمع بطلب من ثلثي أعضائه.

✓ يتخذ المكتب الوطني قراراته بالأغلبية وإذا تساوت الأصوات يعتبر صوت الرئيس راجحا.

✓ يتولى الأمين الوطني المكلف بالإدارة العامة، بجميع قضايا الإدارة على الخصوص:

-مسك سجل المداولات.

-تحرير مشاريع محاضر المداولات للمكتب التنفيذي المجلس الوطني.

-معالجة البريد وتسيير المحفوظات.

-حفظ نسخة القانون الأساسي.

-تقديم تقارير دورية للمكتب الوطني.

المادة :47يتولى الأمين الوطني المكلف بالمالية والوسائل بكل المسائل المالية والحسابية، على الخصوص:

-تسيير أموال المنظمة.

-جرد وضبط أملاك المنظمة المنقولة وغير المنقولة.

-تحصيل الاشتراكات.

-إعداد تقارير مالية دورية.

-توقيع سندات النفقات، بعد التوقيع الأول للرئيس.

❖ ثانيا :الرئيس[1]

✓ ينتخب رئيس المنظمة من قبل المؤتمر لمدة خمس سنوات.(05)

✓ يقترح الرئيس قائمة أعضاء المكتب الوطني للمصادقة عليه.

✓ يوجه الرئيس أعمال المكتب الوطني وكذا اللجان والهيئات للمصادقة عليه.

يقوم الرئيس بتوجيه وتغير المهام بين أعضاء المكتب الوطني.

✓ الرئيس يجسد وحدتها ويمثلها في جميع أعمال الحياة المدنية[2].

✓ يتولى الرئيس المهام التالية:

[1] مرجع نفسه.

-الناطق الرسمي ويمثل المنظمة لدى السلطات العمومية.

-المتقاضي الوحيد باسم المنظمة.

-اكتتاب تامين يضمن النتائج بالمسؤولية المدنية.

-استدعاء أجهزة المنظمة ويترأس اجتماعات المكتب الوطني ودورات المجلس الوطني أو يعين من ينوبه في حالات غيابه.

-اقتراح جدول أعمال دورات المجلس الوطني.

-تنشيط وتنسيق نشاطات جميع أجهزة المنظمة.

-تحضير التقرير الأدبي والمالي مع تحليله وتقديمه للمجلس الوطني.

-ممارسة سلطة النظام التسلسلي على الأعضاء النشطين في المنظمة.

- ترسيم والمصادقة على تنصيب المكاتب الولائية.

-إشعار السلطة العمومية المؤهلة بتعديلات التي تطرأ على القانون الأساسي وكل تغير يقع في التركيبة القيادية والإدارية في اجل أقصاه 30 يوم من تاريخ اتخاذ القرار[1].

-إبرام عقود الممتلكات المنقولة.

-تبليغ السلطة الإدارية المؤهلة بجميع المعلومات.

[1] مرجع نفسه.

المطلب الثالث: أهداف المنظمة

وتعمل على تحقيق الأهداف التالية[1]:

-المساهمة في الدفاع عن مقومات الهوية الوطنية وثوابت الأمة وترقية الروح الوطنية.

-تنمية المهارات البشرية للمساهمة في التنمية الوطنية.

-تطوير وتجسيد روح التضامن ونشر ثقافة التسامح وتعزيز المصالحة الوطنية.

-ربط عالم التعليم الجامعي والتكوين المهني بعالم الشغل وذلك في إيطار الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية.

-التواصل مع الجالية لاسيما الإطارات الجزائرية في المهجر لنقل التكنولوجيا والاستفادة من التطور العلمي الحاصل خارج الوطن والمساهمة في الحد من هجرة الأدمغة.

-نشر الثقافة البيئية وتجسيد مفهوم التنمية المستدامة.

-نشر الثقافة الوقائية ومكافحة الآفات الاجتماعية.

-ربط أواصر الصداقة والأخوة مع شباب العالم العربي والإفريقي ودول حوض المتوسط.

-إحياء التظاهرات الوطنية.

-تنظيم تظاهرات ثقافية، علمية، رياضية، السياحية وترفيهية.

-يمكن للمنظمة أن تنخرط أو تتعاون مع جمعيات أجنبية تنشد الأهداف نفسها أو مماثلة، في ظل احترام القيم والثوابت الوطنية والقوانين الوطنية المعمول بها، بعد الموافقة المسبقة للسلطات المختصة.

[1] مرجع نفسه.

المبحث الثاني:التحليل الإحصائي

بغية الوصول إلى نتائج واقعية،وبغية الإلمام بجوانب ومتغيرات الدراسة، قمنا بإتباع منهج بحثي لتحقيق هذا الهدف،وسنقوم بتحديد وشرح طريقة العمل في الجانب التطبيقي.

1.مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في الأعضاء المتواجدة على مستوى الجمعية.

2. عينة الدراسة: اختيار عينة الدراسة بطريقة غير احتمالية قصدية فاحتمال اختيار أعضاء المنظمة.

3. أداة الدراسة:تم تجميع البيانات بالاعتماد على الاستبيان،الذي يتطابق استخدانه وأهداف الدراسة، حيث تم توزيع 22 إستبانة على عينة الدراسة، وتم استرجاع 22 استبانة وقد دام جمع المعلومات من خلال هذه الوسيلة ما يقارب أسبوع.

حيث تهدف إلى استكشاف دور المجتمع المدني، والتنمية المحلية فقد قمنا بملاحظة ومشاركة المبحوثين عند إجابتهم عند أسئلة الاستبانة، وقد جاءت عملية الصياغة الأولية للإستمارة بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة، التي شكلت إطار مرجعيا لدراستنا هذه، وقد تم أخذ ما يناسب مجتمع الدراسة الذي نحن بصدد دراسته وقد استخدمت الدراسة مقياسا مر بعدة مراحل حتى تم إقراره بصورته النهائية بما يتسق مع أهداف وفرضيات الدراسة،واتساقا مع أهداف وفرضيات الدراسة قسمت الأداة إلى قسمين.

القسم الأول:يتضمن البيانات الشخصية لأعضاء المنظمة التي تحتمل أن تؤثر في إجاباتهم من حيث (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الاهتمام).

القسم الثاني: يتضمن بعدين هما.

1. بعد"المجتمع المدني" الذي اشتمل على (10) أسئلة.
2. بعد"التنمية المحلية" الذي اشتمل على (8) أسئلة.

وبعد الانتهاء من إعداد الاستمارة وبصيغتها الأولية تم عرضها على الأستاذ المشرف، والذي أبدى ملاحظاته،التي تم العمل بها،ووافق على إنزال الاستمارة .

كانت الدراسة تهدف إلى أن تشمل جميع أعضاء المنظمة بغرض التوصل إلى نتائج أكثر دقة، واستنادا على ذلك فان مجتمع الدراسة الحالية يتألف من إجمالي الأعضاء (**22**).

جدول يوضح علاقة المنظمة مع الإدارة المحلية.

علاقة المنظمة بالإدارة المحلية	التكرار	النسبة المئوية
سيئة	0	00%
حسنة	9	41%
عادية	6	27%
جيدة	7	32%
المجموع	22	100%

الأساليب الإحصائية للتحليل قمنا باستعمال نظام EXCEL.

المحور الأول : البيانات الشخصية

جدول رقم (1.1) : يبين نوع وعدد الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	19	%86.36
أنثى	3	%13.63
المجموع	22	%100

الشكل رقم (1.1) : دائرة بيانية تمثل نوع وعدد الجنس

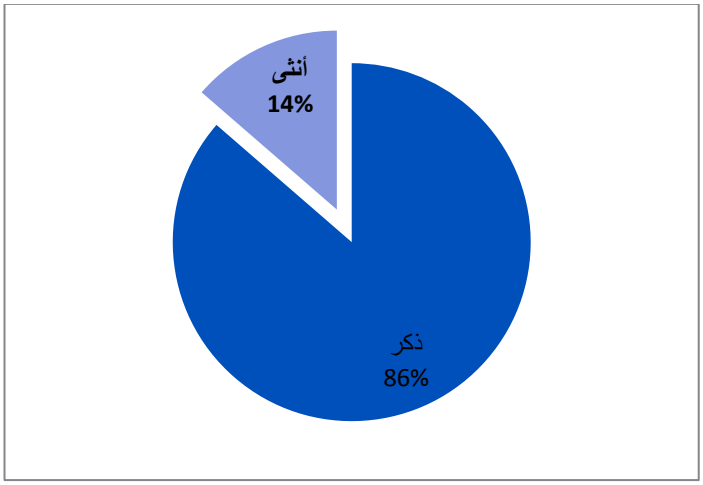

الجدول رقم (1) يمثل الجنس

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن نسبة المبحوثين كانت من الذكور حيث قدرت ب 36،86% أما نسبة الإناث فقدرت ب 63،13% وهذا راجع إلى طبيعة العمل الذي يستوجب وجود ذكور بنسبة كبيرة،مما يشير أن المرأة ما زالت تعاني من نقص المشاركة في المنظمات،وكذلك صعوبة العمل في المنظمة ربما يتطلب تضحيات وتخصيص وقت.

جدول رقم (2.1) : يبين السن الخاص بالعينة :

الإهتمام	التكرار	النسبة المئوية
نعم	17	%77.27
لا	5	%22.73
المجموع	22	%100

الشكل رقم (2.1): دائرة بيانية تمثل السن الخاص بالعينة :

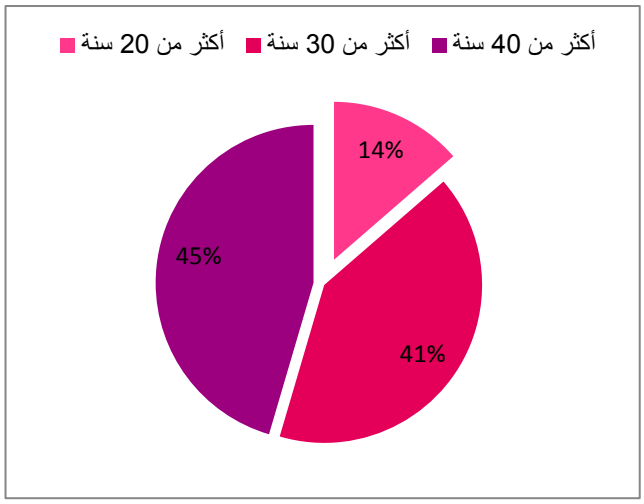

الجدول رقم (2) يمثل السن

نلاحظ أن النسبة الكبرى للموظفين أعمارهم أكثر من 40 سنة ما يعادل نسبة 45،45% أي أن معظم الموظفين لديهم خبرة كافية في العمل وهذا ما يساعد في تحقيق وتسهيل الوصول إلى أهداف المنظمة ثم تليها نسبة الموظفين الذين يتراوح أعمارهم أكثر من 30 سنة ما يعادل 92،40%وأخيرا تأتي نسبة الموظفين الذي تتراوح أعمارهم أكثر من 20 سنة بنسبة 63،13%.

جدول رقم (3.1) : يبين المستوى التعليمي للعينة

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
إبتدائي	0	%0
متوسط	3	%13.64
ثانوي	7	%31.82
جامعي	12	%54.54
المجموع	22	%100

الشكل رقم (3.1) أعمدة بيانية تمثل المستوى التعليمي للعينة

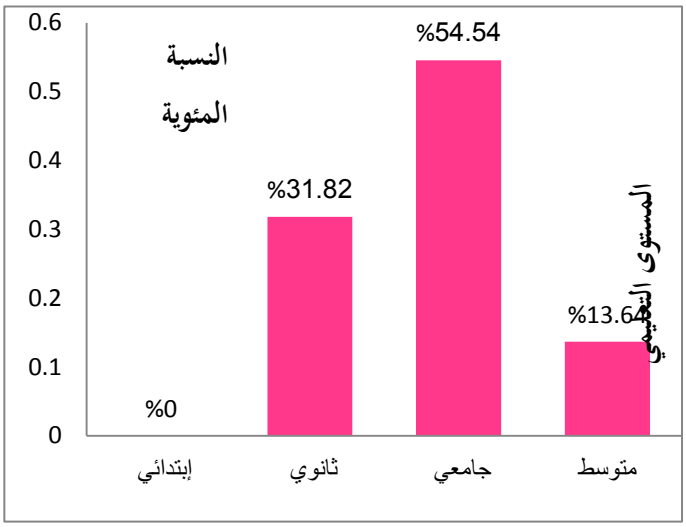

الجدول رقم (3) يمثل المستوى التعليمي لأعضاء المنظمة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن أعلى نسبة هي 54،54% التي تمثل المستوى التعليمي لأعضاء الجمعية الذين لديهم مستوى جامعي تليها نسبة 82،31% التي تمثل الأعضاء الذين لديهم مستوى ثانوي هذا ما يدل على ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لأعضاء المنظمة مقارنة مع المستوى التعليمي في المتوسط الذي كان بنسبة 64،13% أما فيما يخص المستوى التعليمي الابتدائي فكانت معدومة.

جدول رقم (4.1) : يبين إهتمام العينة بالشأن المحلي التيسمسيلتي

الإهتمام	التكرار	النسبة المئوية
نعم	17	%77.27
لا	5	%22.73
المجموع	22	%100

الشكل رقم (4.1) أعمدة بيانية تبين إهتمام العينة بالشأن المحلي التيسمسيلتي

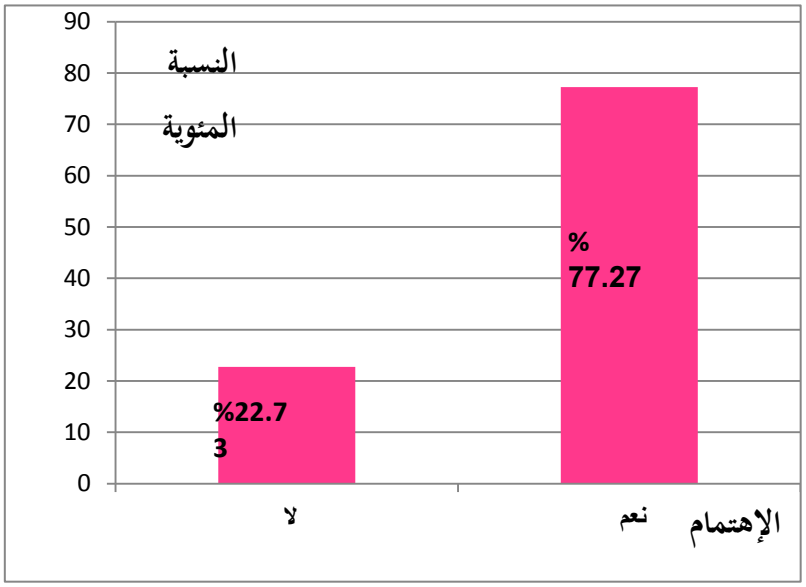

الجدول رقم (4) يمثل الاهتمام بالشأن المحلي التيسمسيلتي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن 17 عضو من أعضاء المنظمة أجابوا ب نعم بنسبة تقدر ب 27،77% أما الذين كانت إجابتهم ب لا تقدر نسبتهم ب 70،22% وعدد أعضاءهم 5 أعضاء ونستنتج من ذلك أن معظم أعضاء المنظمة لديهم إهتمام كبير بالشأن المحلي التيسمسيلتي.

جدول رقم (5.1) : يبين الاهتمام بمسار الجمعيات والمنظمات للعينة

الاهتمام	التكرار	النسبة المئوية
نعم	17	%77.27
لا	5	%22.73
المجموع	22	%100

الشكل رقم (5.1) أعمدة بيانية تمثل الاهتمام بمسار الجمعيات والمنظمات للعينة

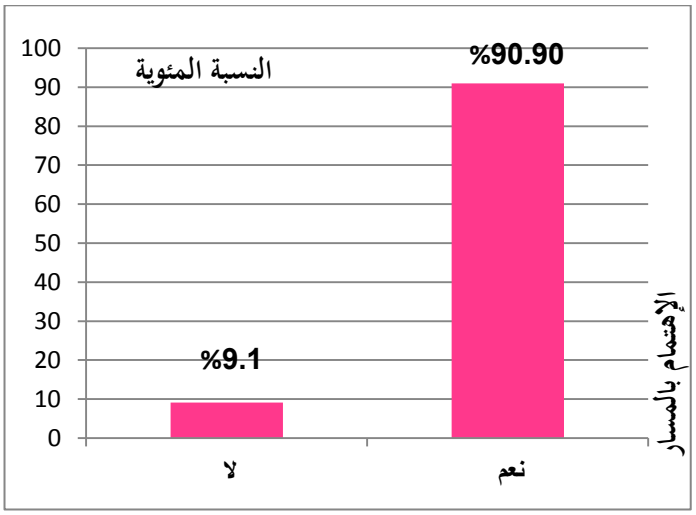

الجدول رقم (5) يمثل اهتمام أعضاء المنظمة بمسار الجمعية والمنظمات للعينة

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن 20 من العدد الإجمالي للمبحوثين الذين كانوا يقدرون ب 22 أجابوا ب نعم وتقدر نسبتهم ب 90،90% أما أدنى نسبة فكانت تقدر ب 10،9% وكان عدد أفرادها 2 ومنه نستنتج أن معظم المنخرطين في المنظمة أكدوا على دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية وأن للمنظمة مسار يمكن من خلاله تمويل مشاريعها وتطويرها لنا هو أفضل.

جدول رقم(1.2): يبين نوع الجمعية

نوع الجمعية	التكرار	النسبة المئوية
وطنية	22	100%
محلية	0	%0
المجموع	22	%100

الشكل رقم(1.2): دائرة نسبية تبين نوع الجمعية

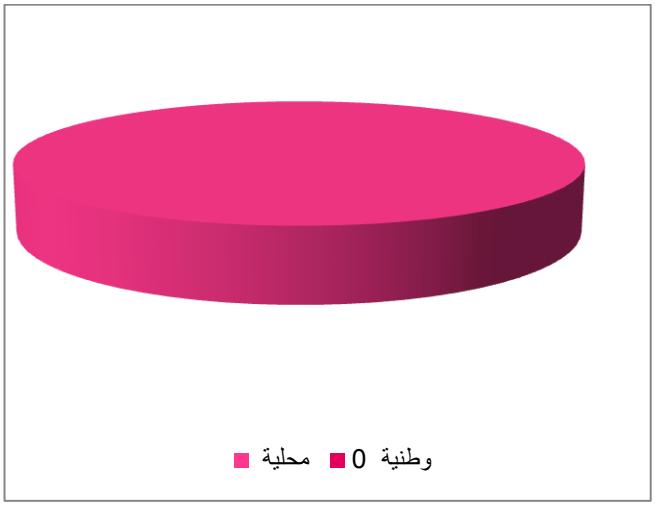

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن المنظمة لديها طابع وطني يمثل نسبة 100% وذلك يدل على أن المنظمة تهتم بالشأن الوطني وتليه أهمية كبيرة.

جدول رقم(2.2): يبين المنظمة من حيث النشاط

المنظمة من حي النشاط	التكرار	النسبة المئوية
متوسطة	5	22.73%
حسنة	11	50%
جيدة	6	%27.27
المجموع	22	%100

الشكل رقم(2.2):أعمدة بيانية تبين المنظمة من حيث النشاط

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن رأي معظم أعضاء المنظمة كانت إجابتهم حسنة بنسبة 50% وهذا ما يدل على السير الحسن للمنظمة والظروف الملائمة للعمل ثم تليها إجابة المبحوثين بالإجابة جيدة وكانت تقدر ب 27،27% وفي الأخير كانت إجابة المبحوثين بأقل نسبة حيث تقدر ب 73،22% .

جدول رقم(3.2): يبين وجود كوادر في بالجمعية

وجود الكوادر	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22	%100
لا	0	0%
المجموع	22	%100

الشكل رقم(3.2): دائرة نسبية تبين وجود كوادر بالجمعية

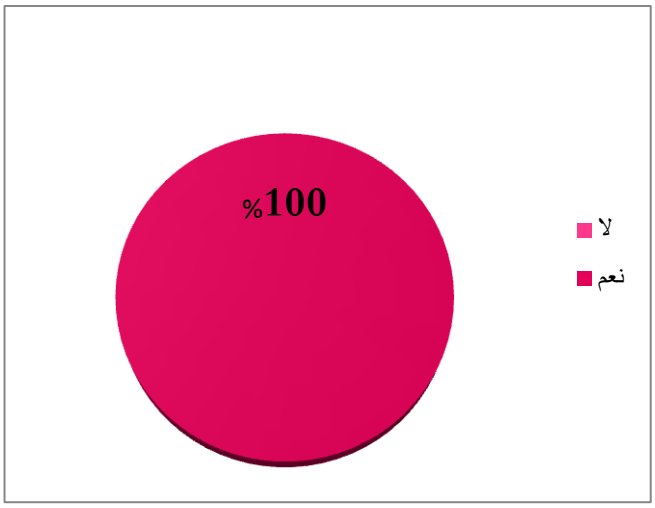

الجدول رقم (3) يمثل توفر المنظمة على كوادر

من خلال الجدول رقم (3) نجد أن رأي الأغلبية الساحقة لأفراد المنظمة كانت إجابتهم ب نعم والتي تقدر بنسبة 100% وهذا ما يدل على وجود كوادر داخل المنظمة مما يساهم في تطوير وتفعيل نشاطات المنظمة وهذا ما يساعدها للوصول إلى تحقيق التنمية المحلية.

جدول رقم(4.2): يبين تحقيق أهداف الجمعية

الجدول رقم (4) يمثل أهداف المنظمة

تحقيق الأهداف	التكرار	النسبة المئوية
نعم	13	59.10%
لا	09	40.90%
المجموع	22	%100

الشكل رقم(4.2): دائرة نسبية تبين تحقيق أهداف الجمعية

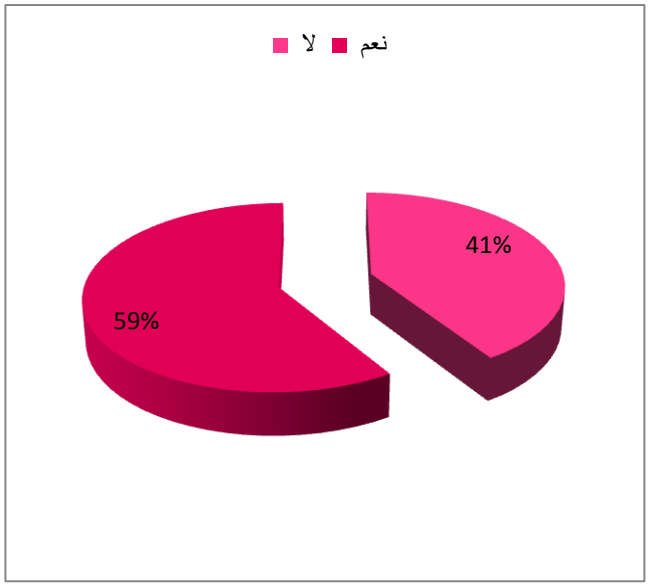

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ توزيع أفراد العينة حسب تحقيق أهداف المنظمة ونلاحظ أن هناك 13 عاما بنسبة مئوية تبلغ 59% من أجابوا ب نعم تقابلها 9 عمال بنسبة تبلغ 40% ونستنتج من خلال هذا أن أغلب العمال الذين أجابوا بنسبة كبيرة ب نعم وهذا يدل على أن جمعيتهم حققت أهدافها وذلك راجع لملائمة بيئة العمل الداخلية والخارجية.

جدول رقم(5.2): يبين العلاقة بالإدارة المحلية

الجدول رقم(5) علاقة الموظفين بالإدارة المحلية

العلاقة بالإدارة	التكرار	النسبة المئوية
سيئة	0	0%
حسنة	9	40.90%
عادية	6	27.28%
جيدة	7	31.82%
المجموع	22	%100

الشكل رقم(5.2): أعمدة بيانية تبين العلاقة بالإدارة المحلية

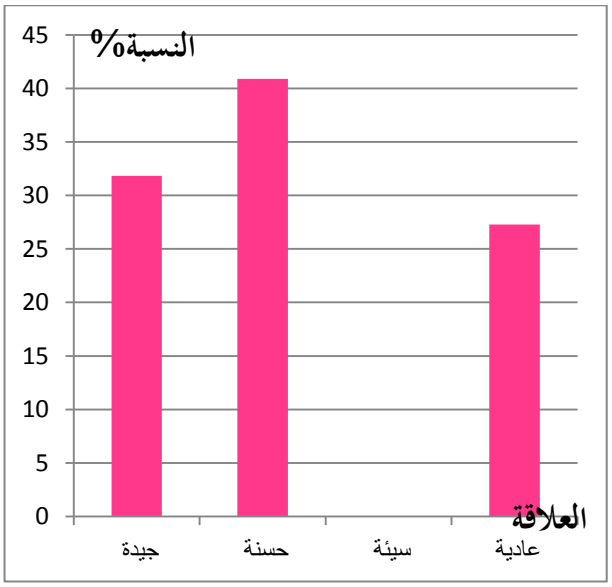

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ من الاتجاه العام أن النسب متقاربة بحيث نجد نسبة 40% بإجابة حسنة ثم نسبة 31% بإجابة جيدة ثم تليها 27% بإجابة عادية أما الذين أجابوا بإجابة سيئة فهم منعدمون ،مما نستنتج أن هناك نسبة لا بأس بها من إجابات الجيدة وهذا يدل على علاقة الموظفين بالإدارة على أنها علاقة جيدة وحسب بعض إجابات الموظفين بالإدارة المحلية أنه لم يكن التزام في أداء الواجبات اتجاه الجمعية

جدول رقم(6.2): يبين الجمعية كوسيط أم لا

الجمعية كوسيط	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22	100%
لا	00	0%
المجموع	22	%100

الشكل رقم(6.2): أعمدة بيانية تبين الجمعية كوسيط أم لا

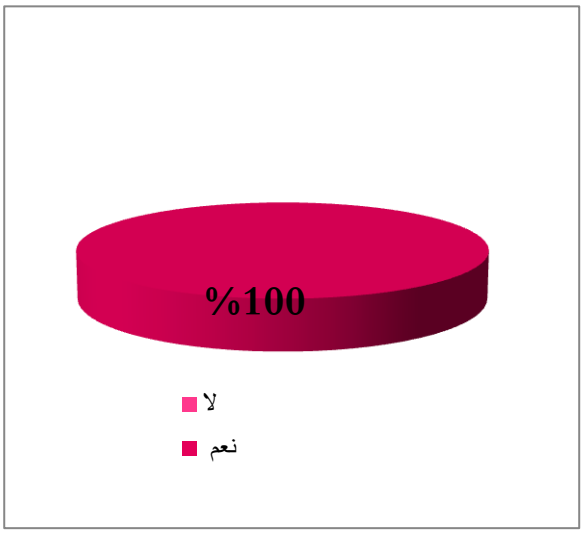

الجدول رقم (6) يمثل المنظمة وسيط بين الإدارة والمواطنين

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ مدى الوساطة التي تلعبها الجمعية بين الإدارة والمواطن حيث نجد أن هناك أغلبية ساحقة التي تقدر بنسبة 100% من جميع العينة الذين أجابوا ب نعم وأما إجابة لا فهي معدومة وعليه نستنتج أن المنظمة لها دور كبير وهي تمثل واسطة بين الإدارة والمواطن وهذا ما يدل على أن المنظمة تدرك احتياجات مواطنيها وتقبل انشغالاتهم .

جدول رقم(7.2): يبين التواصل مع الوالي

التواصل مع الوالي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	11	50%
لا	11	50%
المجموع	22	%100

الشكل رقم(7.2): أعمدة بيانية تبين التواصل مع الوالي

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ مدى تواصل أعضاء المنظمة مع الوالي وطرح انشغالاتهم بحث نجد أن أي هناك نسبة 50% أي هناك 11 عامل أجابوا ب نعم ما يعادلها نسبة 50% أي 11 عامل أجابوا ب لا وعليه يمكن القول أن نصف العينة المكونة من 22 عضو انقسمت نسبتهم إلى نصفين متساويين حيث النصف الأول المقدر ب 50% أجابوا أنهم تواصلوا مع الوالي وأبدوا اقتراحاتهم والنصف الآخر المقدر ب 50% من أجابوا ب لا أي أنهم لم يتصلوا مع الوالي وذلك راجع إلى أن هناك صعوبة لقائه مباشرة والتحدث معه وربما لعدم اهتمام الوالي بإنشغلات الجمعيات.

جدول رقم(8.2): يبين العلاقة برئيس الجمعية

العلاقة برئيس الجمعية	التكرار	النسبة المئوية
علاقة صداقة	10	45.45%
علاقة عمل	7	31.82%
علاقة إدارية	5	22.72%
المجموع	22	%100

الشكل رقم(8.2): أعمدة بيانية تبين العلاقة برئيس الجمعية

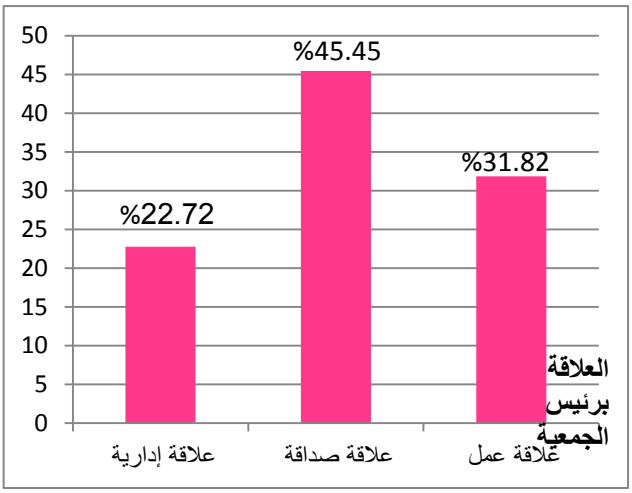

الجدول رقم(8) علاقة أعضاء المنظمة برئيسهم

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ نوع العلاقة التي تبرز بين أعضاء المنظمة ورئيسهم حيث أن هناك 45% من إجابتهم علاقة صداقة و31% من أجابوا بعلاقة عمل تليها 22% من أجابوا بعلاقة إدارية،ومن خلال هذا نستنتج أن أغلب أعضاء المنظمة يرون أن نوع العلاقة التي تربطهم برئيسهم هي علاقة صداقة ،مما يتضح أن على الرئيس قبل أن يترأس أي فريق عمل يجب أن يتسم بصفات تخوله لأن يقود فريقه لتحقيق أهداف مشتركة ويجب على القائد الفاعل أن يكون صداقات مع المرؤوسين حيث يمكنه أن يكتسب محبتهم ورضاهم وبالتالي يأثر فيهم.

جدول رقم(9.2): يبين امتلاك مقر خاص بالجمعية

امتلاك مقر خاص	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22	100%
لا	0	0%
المجموع	22	%100

الشكل رقم(9.2) : دائرة نسبية تبين امتلاك مقر خاص بالجمعية

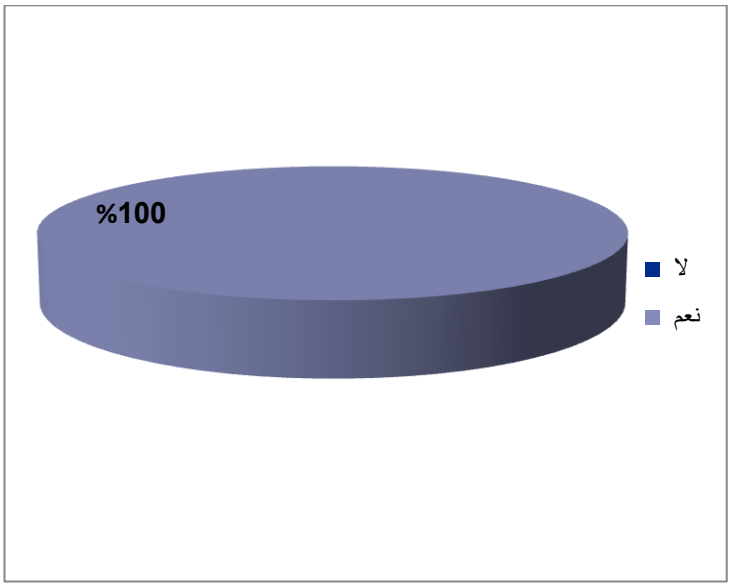

الجدول رقم(9) يمثل للمنظمة مقر خاص

من خلال الجدول رقم(9) نلاحظ أن قراءتنا للمعطيات الموجودة في الجدول المتعلق بامتلاك المنظمة مقر خاص أن من بين 22 عضو هناك 22 عضو أجابوا ب نعم كأغلبية ساحقة فكانت تقدر ب 100% ،والذين أجابوا ب لا معدومة،مما هو ملاحظ أن المنظمة تملك مقر خاص وهذا المقر هو مقدم من طرف الدولة.

- ومصدر دخل الجمعية من الدولة ومن أعضاء المنخرطين ومن التبرعات ومن رجال الأعمال.

جدول رقم(10.2): يبين الشفافية في صرف الأموال

الشفافية في صرف الأموال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	17	77.27%
لا	5	22.73%
المجموع	22	%100

الشكل رقم(10.2): أعمدة بيانية تبين الشفافية في صرف الأموال

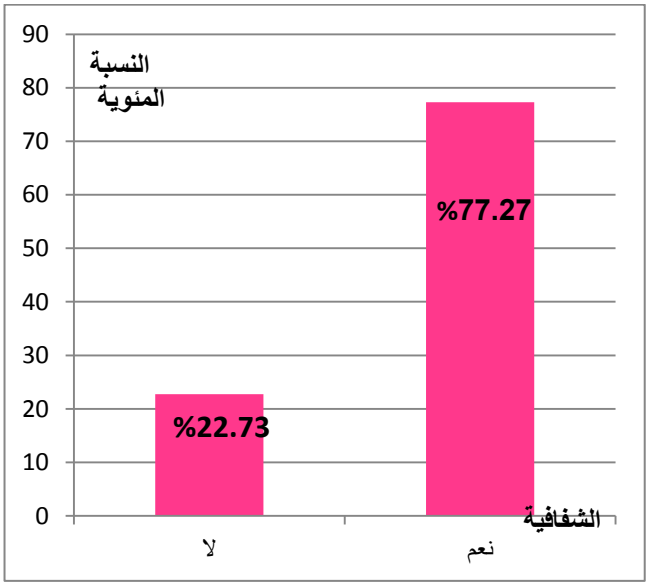

الجدول رقم (10) يمثل الشفافية في صرف الأموال

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن الاتجاه العام ينصب بإجابة نعم أي ما يقابلها نسبة 22% بإجابة لا،ومنه نستنتج أن هذه المنظمة لها شفافية في صرف الأموال وهذا راجع إلى أن معظم أموال المنظمة التي تتحصل عليها المنظمة تكون من قيامها بمشروعات تعاونية إنتاجية فهذا لا يسمح لها أن تضيع أموالها.

جدول رقم(11.2): يبين العلاقة التي تربط بين المجتمع المدني والتنمية المحلية

الشفافية في صرف الأموال	التكرار	النسبة المئوية
علاقة طردية	11	50%
علاقة عكسية	11	50%
المجموع	22	%100

الشكل رقم(11.2): أعمدة بيانية تبين العلاقة التي تربط بين المجتمع المدني والتنمية المحلية

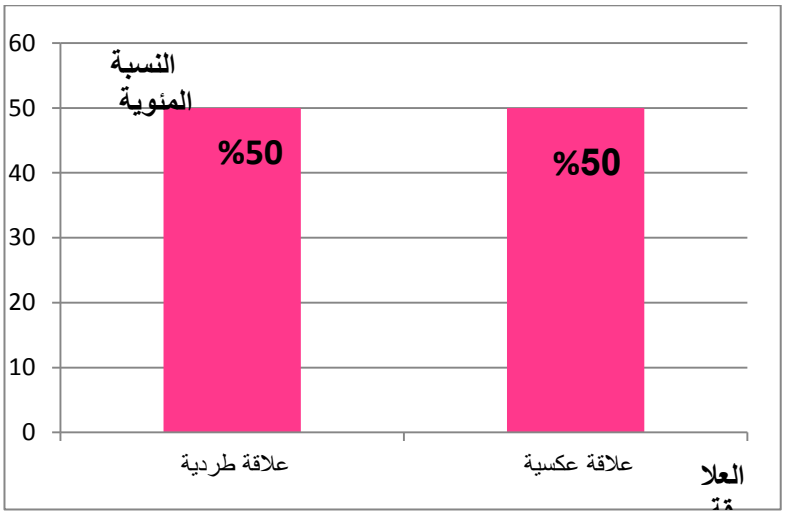

الجدول رقم (11) يمثل العلاقة التي تربط بين المجتمع المدني والتنمية المحلية

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن 50% أي ما يعادلها 11 عضو الذين أجابوا بأنها علاقة طردية،بالمقابل 50% أي ما يعادلها 11 عضو أجابوا الذين أجابوا بأنها علاقة عكسية،ومنه نستنتج أن المجتمع المدني قد أصبح متاح له ببلادنا العمل على كافة الأنشطة الإنسانية الاجتماعية الاقتصادية وتدخل كشريك هام وفعال في عملية التنمية المحلية مثال في مجال المشاريع الإنتاجية وتدعيم الخدمات الصحية خاصة في الأرياف في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات والإسهام في تنمية المجتمعات المحلية وتقوية البنية الأساسية للمجتمع ثقافيا وعلميا بالتدريب والتأهيل ومحو الأمية وتأكيد الديمقراطية.

المحور الثالث : التنمية المحلية في الجزائر :

جدول رقم(1.3): يبين النتائج المتحصل عليها عند اهتمام المجتمع المدني بالتنمية المحلية

النتائج	التكرار	النسبة المئوية
إيجابية	22	100%
سلبية	0	0%
المجموع	22	%100

الشكل رقم(1.3):أعمدة بيانية النتائج المتحصل عليها عند اهتمام المجتمع المدني بالتنمية المحلية

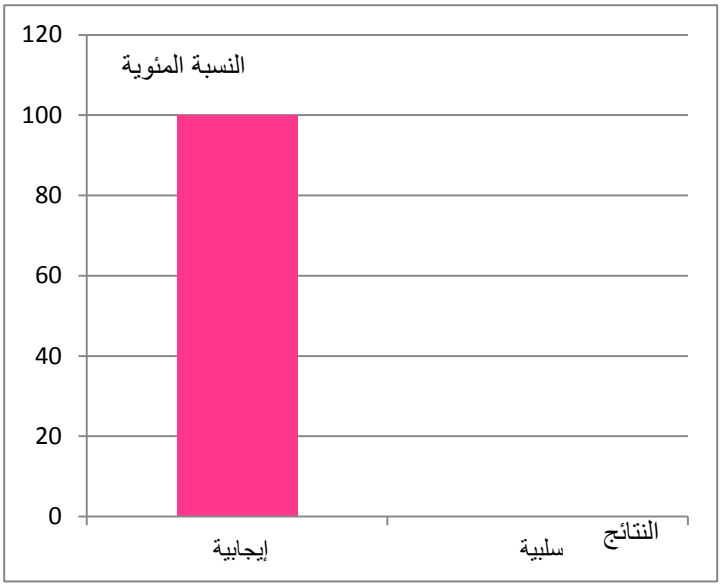

الجدول رقم(1) يمثل العلاقة التي تربط بين المجتمع المدني والتنمية المحلية

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن الأعضاء الذين أجابوا بإيجابية كانوا بأغلبية ساحقة وكان عددهم 22 من أصل 22 حيث قدرت بنسبة 100% وكانت الإجابة السلبية معدومة ومنه نستنتج أن العلاقة التي تربط المجتمع المدني بالتنمية المحلية علاقة إيجابية لأن المجتمع المدني يلعب دور كبير ومهم في تحقيق التنمية أي كلما كان مجتمع مدني كلما حققت التنمية مبتغاها.

جدول رقم(2.3): يبين دور المجتمع المدني في التنمية المحلية دور فعال

النتائج	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22	100%
لا	0	0%
المجموع	22	%100

الشكل رقم(2.3):دائرة نسبية تمثل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية دور فعال

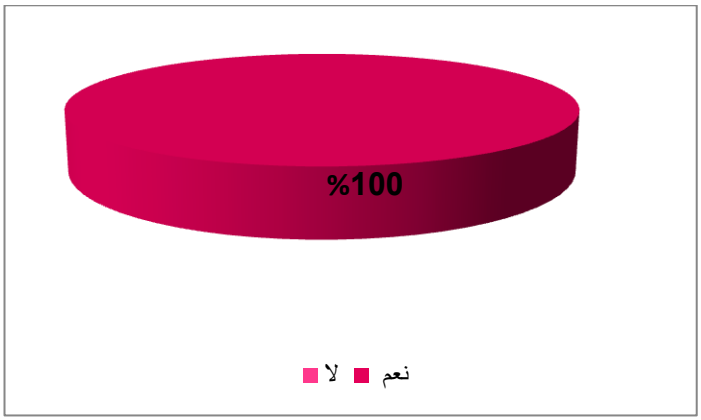

الجدول رقم(2) يمثل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن الأغلبية الساحقة لأعضاء المنظمة كانت إجابات نعم أي بنسبة 100% وكانت الإجابة ب لا معدومة،ومنه نستنتج أن للمجتمع المدني دور فعال في تحقيق التنمية وهذا من خلال خلق التنمية وذلك عن طريق وضع برامج وخطط إستراتيجية على المدى البعيد،وإتباع سياسات معينة.

جدول رقم(3.3): يبين الالتزام بالنظام الداخلي من طرف المجتمع المدني

النتائج	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22	100%
لا	0	0%
المجموع	22	%100

الشكل رقم(3.3):أعمدة بيانية تبين الالتزام بالنظام الداخلي من طرف المجتمع المدني

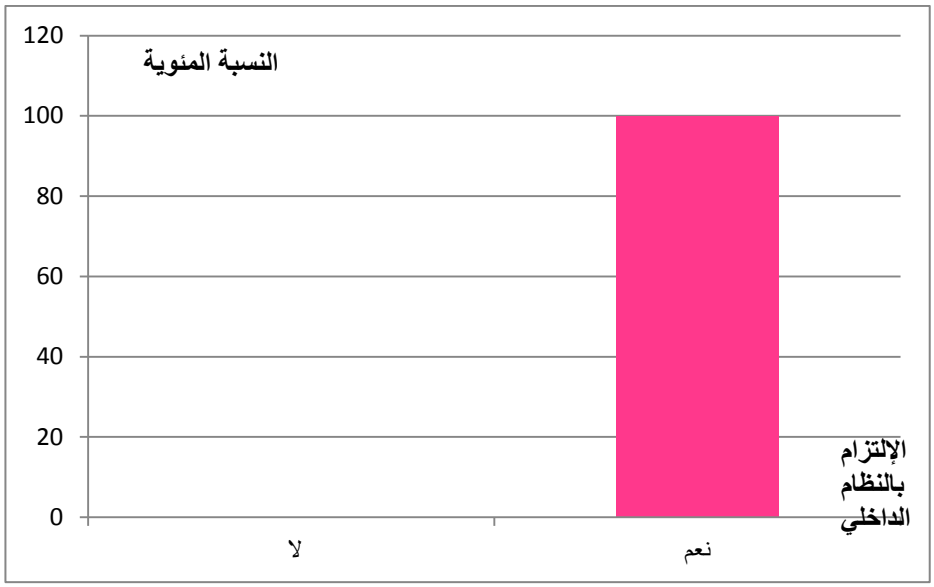

الجدول رقم (3) يمثل التزام المجتمع المدني بالنظام الداخلي والبنود المتفق عليها

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن مدى التزام المجتمع المدني بالنظام الداخلي المتفق عليه من قبل وزارة الداخلية بخصوص البرامج العامة المسطرة حيث يتضح لنا أن هناك 59% من أعضاء المنظمة الذين كانت إجابتهم ب نعم ما يقابلها 41% من أعضاء المنظمة الذين كانت إجابتهم ب لا،ومنه نستنتج أن أعلى نسبة كانت نعم أي أن المجتمع المدني يلتزم بالنظام الداخلي والبنود المتفق عليها من قبل وزارة الداخلية فيما يخص البرنامج العام المسطر بينهم.

1-حسب إجابات المبحوثين حول الوسائل المتبعة لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر كانت معظم إجاباتهم حول:

-إنشاء مشاريع تنموية محلية.

-تفعيل المشاركة الشعبية.

-وضع خطط إستراتيجية بعيدة المدى.

-فتح مناصب شغل للمواطنين.

-تشجيع الاقتصاد المحلي.

-تكثيف الحملات والنشاطات ذات العلاقة المباشرة بالمواطن.

-تبني سياسة الحوار الجاد والفعال؟

-الاستماع الدائم لانشغالات المواطنين.

-السهر على تطبيق القوانين.

2- حسب إجابات المبحوثين حول أهم العوائق والمشاكل التي تعترض طبيعة العلاقة بين الإدارة المحلية والمجتمع المدني تتلخص فيما يلي:

- عدم وجود ثقافة سياسية مبنية على مبدأ الديمقراطية.
- غياب الشفافية والحوار.
- الإدارة المحلية ترى المجتمع المدني كوسيلة تسويقية فقط.
- عدم معالجة مختلف المشاكل التي يرفعها المجتمع المدني.
- سوء التخطيط.
- نقص المراقبة والتهاون في تطبيق المشاريع.
- إهمال العنصر البشري.
- عدم وجود ثقة بين المجتمع المدني والإدارة المحلية.
- نقص الاتصال.

3- إمكانية ترشيد التنمية المحلية في الجزائر حسب الإجابات المتحصل عليها من قبل المبحوثين حيث كانت نعم يمكن ترشيد التنمية المحلية في الجزائر من خلال تفعيل وخلق تنمية مستدامة ومحافظة على مواردها سواء المادية أ البشرية،مع حسين التسيير وتفعيل رقابة من طرف الدولة،تحقيق مشاركة سياسية فعالة للمواطنين واحترام أرائهم،إشراك المجتمع المدني في تقديم مقترحات للنهوض بالتنمية المحلية،محاربة أشكال ومظاهر البيروقراطية داخل الإدارات وتقريب الإدارة من المواطن،ووضع خطط بعيدة المدى،إرساء مبادئ الثقافة والمساءلة،إلا أن هناك رأي مبحوثين آخرين بأنه لا يمكن ترشيد التنمية المحلية في الجزائر لأنها مؤسساتها غير

قادرة على ذلك ربما هذا راجع إلى نقص كفاءة مواردها البشرية والمادية وعدم وجود برامج وخطط هادفة نحو تحقيق التنمية.

وبناءا على هذه الزيارة الميدانية التي قمنا بها في جمعية " المنظمة الوطنية من أجل التنمية في الجزائر المكتب المحلي لولاية تيسمسيلت نتوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات :

- رأينا في هذه المنظمة ان.....
- بناء على زيارتنا الميدانية وبعد مجموعة من التساؤلات المقدمة لهذه الجمعية نستنتج أنها حققت بعض من أهدافنا كون وصلت لبعض القرى والمداشر واستطاعت ان توصل صوت المواطن لدى الهيئات الرسمية في الولاية.
- وبعد الاستبيان المقدم نستخلص ان الجمعية قامن بمجهود نوعي ولهذا يمكن القول بانها كانت وسيطة إلى حد ما بين الادارة والمواطن

خـاتمة

خاتمة

للمجتمع المدني دور هام في تفعيل التنمية المحلية حيث تكمن أهميته في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام وكل قيم المشاركة المدنية والتنمية بالشراكة حيث تشكل هذه الجمعيات والمؤسسات على أساس غير ربحي، وبدأ يكتسب عمل المجتمع المدني أهمية متزايدة يوما بعد يوم ولا سيم مع اتساع الفجوة بين الموارد وازدياد احتياجات المواطن، حيث برز العمل التطوعي لسد تلك الفجوة مع زيادة تعقيدات الظروف الحياتية ازدادت احتياجات المجتمع وأصبحت في تغيير مستمر، وبذلك يتفق المهتمون بأمور التنمية على التعاون ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني مع بعضها البعض هو شرط ضروري لإحداث التنمية الحقيقية.

ويعد دور المؤسسات أو المنظمات دورا سباقا وليس تكميليا في معالجة بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، حيث يضع خطط وبرامج تحتري بها الحكومات المحلية والكثير من الدول ترغب بوجود منظمات غير حكومية (المجتمع المدني) لما لها من أهمية كبيرة تؤثر إيجابيا في حياة الفرد والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية وغيرها،وذلك من خلال تفعيل المشاركة الشعبية وتكثيف الحملات والنشاطات ذات العلاقة المباشرة بالمواطن عبر تبني سياسة الحوار الجاد والفعال والاستماع الدائم لإنشغلات المواطنين وفتح مناصب شغل لهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة هي الطرف الممثل للدولة في معادلة الشراكة التنموية على الصعيد الوطني، أما على الصعيد المحلي فإن الطرف الموازي هو المجلس البلدي بالإضافة إلى القطاع الخاص من رجال أعمال والهيئات الاقتصادية النشطة والمجتمع المدني والمتمثل في الجمعيات والهيئات واللجان الناشطين الذين يتمتعون بحضور تمثيلي وفعالية ضمن النطاق البلدي.

وإجمالا فإن العمل التنموي المحلي لا يستقيم دون إيجاد هياكل وآليات تأمن اشتراك المواطنين من خلال إجراءات محددة تضمن الشفافية واطلاع المواطنين على ما تقوم به منظمات المجتمع المدني من أعمال ومشاريع تنموية وما يتخذونه من قرارات،ومن ضمن هذه الإجراءات إلزامية نشر القرارات وبرامج العمل والمشاريع وإعداد الموازنة بالمشاركة وتنظيم الاجتماعات العامة الدورية وإعداد التقارير عن وضع التنمية،وعن المشاريع المتعددة والخدمات وهذا التكامل بين المستويات والأدوار والتفاعل من المكونات والفاعلين التنمويين،وهذا هو الذي ينقل المجتمع المحلي من دائرة التمثيل المؤسسي والتنفيذ الذي يجسده إلى دائرة التنمية التي لا تتحقق إلا من خلال المشاركة الفعلية المؤسسة والمستقرة وتحت رقابة وتأثير الرأي العام ضمن النطاق المحلي وعليه خلصنا إل التوصيات والاقتراحات التالية:

- ضرورة ترسيخ ثقافة التطوع والعمل المدني ضمن المؤسسات والمنظمات المدنية وقيم المشاركة والتنظيم.
- تكثيف البرامج التنموية والعمل على دعمها.
- اعتماد منظمات المجتمع المدني شريكا مع الإدارة المحلية في التخطيط والتنفيذ والتقويم والاعتراف بالدور التنموي لهذه المنظمات من قبل السلطة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع :

https//hrdiscussion .com/hr 42134.html.

إبراهيم العيساوي،التنمية في عالم متغير–دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها،(القاهرة:دار الشروق،2006).

إبراهيم عبد الفتاح سعد الدين،مستقبل التنمية العربية–بين طموحات الاستقلال ومخاطر التبعية،مجلة العمل العربية،العدد44،مايو/أيار–أغسطس/آب1988،بيروت.

أحمد حسين حسن،الجماعات السياسية الإعلامية والمجتمع المدني،(القاهرة:الدار الثقافية للنشر،2000).

أحمد سليم البر صان،مرجع سابق.

أحمد سليم البرصان،علم السياسة،(عمان:دار زهران للنشر والتوزيع ،2014)،.

أحمد سليم البرهان،علم السياسة،(عمان:دار زهران للنشر والتوزيع،2014).

أحمد شكر الصبيحي،مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000).

أحمد عبد الفتاح ناجي ،التخطيط للتنمية في الدول النامية،(صنعاء:جامعة القيوم كلية الأداب،2011).

أحمد مصطفى خاطر ،تنمية المجتمعات المحلية–الاتجاهات المعاصرة للاستراتيجيات–بحوث العمل وتشخيص المجتمع،(الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث،2005)

أحمد موصلي،جذور أزمة التثقب في الوطن العربي،(بيروت:دار الفكر المعاصر،2002).

إيليا حريف،المجتمع المدني بين النظرية والشعار،بحث مقدم إلى ندوة:المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي،بيروت:18–20 نيسان/أفريل 2004.

أيمن ساعاتي،إدارة الموارد البشرية من النظرية إلى التطبيق،(القاهرة:دار الفكر العربي،1989).

بلال أمين زين الدين،منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والغربية–دراسة مقارنة،(الإسكندرية:دار الفكر الجامعي،2014).

ثامر كامل محمد الخزرجي،المجتمع المدني والتنمية السياسية–دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي،(الإمارات العربية المتحدة:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،بلا سنة).

الجزائر:جامعة أدرار،20–21 نوفمبر2005.

جمال زيدان،إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين الخصوص القانونية ومتطلبات الواقع،(الجزائر:دار الأمة للطباعة والنشر،2014).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المجلس الشعبي الوطني،قانون 01/88 تضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجريدة الرسمية،العدد 2،الصادرة في:1983/03/19.

الحبيب الجنحاني،المجتمع المدني وأبعاده الفكرية،(دمشق:دار الفكر،2003).

حسنين توفيق إبراهيم،التطور الديمقراطي في الوطن العربي–قضايا وإشكاليات،مجلة السياسة الدولية،العدد142،(أكتوبر 2000)..

حسين عبد الحميد رشوان،التنمية الاجتماعية،الثقافية،الاقتصادية،السياسية والإدارية،(الإسكندرية:دار النشر مؤسسة شباب الجامعة،2011).

حياة بن إسماعيل،وسيلة البستي،مداخلة :بعنوان التمويل المحلي للتنمية المحلية،نماذج من اقتصاديات الدول النامية.ملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية،يومي 21–22 نوفمبر2006،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة بسكرة.

خيضر خنفري،تمويل التنمية المحلية في الجزائر–واقع وأفاق،(الجزائر3:كلية العلوم الاقتصادية،العلوم التجارية وعلوم التسيير،أطروحة دكتورة،2010).

رشيد أحمد عبد اللطيف،التخطيط للتنمية،(مصر:المكتبة الجامعية،2001).

سليمان الرياشي،ولآخرون،الأزمة الجزائرية–الخلفيات السياسيةوالاجتماعيةوالاقتصادية والثقافية،ط2،(بيروت:بلا دار النشر،1996).

صالح زياني،(واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي)،مجلة العلوم الإنسانية،العدد9.

صدام هاشمي،عبد الصمد خالدي،دور الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر–دراسة حالة،مذكرة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم السياسية ،تخصص السياسات العامة والتنمية،(النعامة:كليةالعلوم السياسية،2016/2015).

صدام هاشمي،عبد الصمد خالدي،دور الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر–دراسة حالة،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر،(النعامة:كلية العلوم السياسية،2016/2015).

طارق السيد،علم اجتماع التنمية،(الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،2008)،ص15.

عبد الخالق عبد الله،تعقيب على بحث برهان غليون،بناء المجتمع المدني العربي —دور العوامل الداخلية والخارجية،بحث مقدم إلى ندوة:المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،بلا سنة).

عبد الغفار شكر،اختراق المجتمع المدني في الوطن العربي–في الدولة الوطنية وتحديات العولمة،(القاهرة:مكتبة مدبولي،2004).

عبد الله هوادف،(مفهوم المجتمع المدني بين العالمية والخصوصية)،مجلة الحقيقة،العدد السابع،2005.

عبد الناصر بوعروري،إدارة التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماسترفي العلوم السياسية،(كلية الحقوق والعلوم السياسية:قالمة،2015).

عبد النور ناجي،(دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر-دراسة حالة الأحزاب السياسية)،مجلة الفكر،العدد الثالث،جامعة بسكرة (الجزائر).

عبد الوهاب بن خليف،المدخل إلى علم السياسة،(الجزائر:دار قرطبة للنشر والتوزيع،2010).

عزمي بشارة،المجتمع المدني-دراسة نقدية،(بيروت:مركز الدراسات الوحدات العربية،1998).

فؤاد بن غضبان،التنمية المحلية-ممارسون وفاعلون،(عمان:دار صفاء للنشر والتوزيع،2015).

كريم حلاوة،(إعادة الاعتبار المفهوم المجتمع المدني)،مجلة عالم الفكر،العدد الثالث،مارس 1999.

كليب سعد كليب،دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية،الملتقى الدولي الثامن حول:دور المجتمع المدني في تنمية الدولة،

لخضر مرغاد،الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة بسكرة،العدد7.

المجلات والملتقيات :

محسن يخلف،دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الساسية والعلاقات الدولية،(بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014/2013).

محمد السوداني،المجتمع المدني وإشكالياته فيما بعد ثورات الربيع العربي،(القاهرة:دار إتوان،2012).

محمد السوداني،المجتمع المدني وإشكالياته فيما بعد ثورة الربيع العربي،(القاهرة:در إتوان،2010).

محمد حسن دخيل،اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة-دراسة مقارنة.(لبنان:منشورات الحلبي الحقوقية،.2009

محمد حسن دخيل،إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة-دراسة مقارنة،(لبنان:منشورات الحلبي،2009).

محمد صديقي وآخرون،المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص:تنظيم إداري،(سيدي بلعباس:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011/2010).

محمد عارف نصر،استمولوجية السياسة المقارنة-للنموذج المعرفي النظري والمنهج والنشأة،(المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002).

محمد غربي وآخرون ،التحولات السياسية وإشكالية التنمية،(الجزائر:ابن النديم للنشر والتوزيع،2014).

محمد غربي،التحولات السياسية وإشكالية التنمية،(الجزائر:ابن النديم للنشر والتوزيع،2014).

محمد غربي،وآخرون،المجتمع المدني العربي في ظل العولمة من الإقليمية إلى العالمية.

محمد غربي،وآخرون،المجتمع المدني العربي في ظل العولمة-من الإقليمية إلى العالمية،(الجزائر :ابن نديم للنشر والتوزيع،2017).

محمد محمود الجوهري،علم اجتماع التنمية،(عمان:دار الميسرة للنشر والتوزيع،2010).

محمد موسى حربي عريقات،التنمية والتخطيط الاقتصادي-مفاهيم وتجارب،(عمان:دار البداية ناشرون وموزعون،2014).

محمد يوسف محمد السيد،التحليل السياسي والسياسة الاجتماعية،(الإسكندرية:دار التعليم الجامعي،2015).

من القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1ديسمبر 1990،المتعلق بالتهيئة والتعمير،العدد 52 سنة 1990،المعدل والمتمم رقم 54 المؤرخ في 2004،العدد 51، 2004.

ميلود صديق وآخرون،أفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري-دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية،(تيميمون:دار الند ونية للنشر والتوزيع،2005).

نادية خلفة،مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية-دراسة تحليلية قانونية،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون العام،غير منشورة،2003/2002.

نداء صادق الشريفي،تجليات العولمة على التنمية السياسية-دراسة استقرائية استنباطية،(عمان:دار جهينة للنشر والتوزيع،2015)

نصر العياشي،(المجتمع المدني-الجزائر نموذج)،مجلة إنسانيات،العدد13، 2010.

نصيرة أوبختي،مساهمة الوقف في تمويل التنمية المحلية،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،2014.

نور الدين زمام،القوى السياسية والتنمية-دراسة في علم الاجتماع السياسي،(بن عكنون:ديوان المطبوعات الجامعية ،2007).

هشام صاغور،دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية-(الواقع والرهانات)،(الإسكندرية:الناشر مكتبة الوفاء،2014).

هيثم مناع،الإمعان في حقوق الإنسان،موسوعة علمية مختصرة،الطبعة الأولى،سورية:الأهالي للطباعة والتوزيع،بلا سنة.

وسيلة السيتي،تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد،(جامعة محمد خيضر بسكرة،2005/2004).

المذكرات والرسائل :

فهرس الموضوعات

تشكرات
إهداء
مقدمة.....أ
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني 11
تمهيد.....12
المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني.....13
المطلب الأول:قراءة مفاهيمية للمجتمع المدني.....13
1-المفهوم اللغوي للمجتمع المدني..... 13
2-المفهوم الاصطلاحي للمجتمع المدني 13
3-مقوم القيم الأخلاقية: 14
المطلب الثاني:نشأة وتطور المجتمع المدني.....14
أولا:مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي 14
1- التصورات الكلاسيكية لمفهوم المجتمع المدني: 15
2 - المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث (الليبيرالي الماركسي).....17
3- المجتمع المدني في الفكر الغربي المعاصر.....18
المرحلة الثانية:المجتمع المدني في ظل العولمة.....19
4- مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر 20
المطلب الثالث:خصائص المجتمع المدني 21
المبحث الثاني:عوامل ومرتكزات المجتمع المدني وأثاره في تفعيل التنمية.....23
المطلب الأول:أسس بناء المجتمع المدني ووظائفه 23
الفرع الأول: أسس بناء المجتمع المدني 23
الفرع الثاني:وظائف المجتمع المدني.....24
المطلب الثاني:أهم العوامل المؤثرة في المجتمع المدني.....27
الفرع الأول:العوامل الداخلية 27

الفرع الثاني:العوامل الخارجية 30
المطلب الثالث:شروط وآليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر
..... 31
خلاصة الفصل الأول: 36
الفصل الثاني: التنمية وأثرها على الإقتصاد المحلي والوطني 37
تمهيد..... 38
المبحث الأول:تأصيل مفاهيمي ونظري للتنمية 39
المطلب الأول:تعريف التنمية 39
المطلب الثاني:خصائص التنمية وأهميتها 42
المطلب الثالث:مستويات التنمية..... 43
المبحث الثاني: التنمية المحلية 46
المطلب الأول:تعريف التنمية المحلية وأهدافها 47
1– تعريف التنمية المحلية..... 47
المطلب الثاني خصائص التنمية المحلية 52
.1 الشمولية..... 52
.2 التوازن..... 52
.3 التنسيق..... 53
.4 التعاون والتفاعل الإيجابي... 53
المطلب الثالث:وسائل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر 54
.1 الوسائل الاقتصادية..... 54
➢دور التخطيط في التنمية المحلية في الجزائر..... 55
➢أنواع المخططات المحلية..... 55
ثانيا:المخططات الولائية 57
.1 المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة..... 57
2.2القطاع الاقتصادي الخاص المحلي 59

المطلب الثالث:الوسائل البشرية..... 67
خلاصة الفصل الثاني..... 68
الفصل الثالث: دراسة ميدانية 69
المبحث الأول: نبذة عن المنظمة 70
المطلب الأول: تعريف المنظمة وشروط انضمام أعضائها 70
ثانيا :حقوق الأعضاء 71
ثالثا :واجبات الأعضاء 72
المطلب الثاني: قيادة وإدارة المنظمة..... 74
المطلب الثالث: أهداف المنظمة 77
المبحث الثاني:التحليل الإحصائي 78
خاتمة..... 101
قائمة المصادر والمراجع..... 105
فهرس الموضوعات..... 110